ابراهيم كبّه

هذا هو

طريق ١٤ تمّوز

دفاع ابراهيم كبّة
أمام محكمة الثورة

دار الطليعة - بـ

هذا هو
طريق ١٤ تموز
دفاع ابراهيم كبة
أمام محكمة الثورة

هذا هو
طريق ١٤ تمّوز

دفاع ابراهيم كبّة
أمام محكمة الثورة

دارُ الطّليعة للطّباعة والنشر
بيروت

الطبعة الأولى
تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٩

كلمة عن المحاكمة

١ – احلت للمحاكمة امام محكمة الثورة بموجب المادة ٤ فقرة ب بدلالة الفقرة هـ من قانون معاقبة المتآمرين على سلامة الدولة الرقم ٧ لسنة ١٩٥٨ وتعديلاته ، ثم المادة ١٥ – ١٤ – ٣ من مرسوم الادارة العرفية بدلالة المواد ٢١ و ٢٨ و ٢٩ من مرسوم المطبوعات رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٢ ، ثم المادة ٤٣ – ٣٢ من قانون الجمعيات والاحزاب رقم ١ لسنة ١٩٦٠. والتهم الموجهة هي حسب التسلسل : التأثير على الروح المعنوية للشعب ثم التدخل السافر في اعمال المحاكم ... الخ. ثم الانتساب لجمعية غير مجازة قانوناً .

٢ – تشكلت المحكمة برئاسة الزعيم عبد الرحمن التكريتي وعضوية كل من الزعيم خالد رشيد الشيخلي والعقيد احمد محمود النعيمي ومثل الادعاء العام العسكري الملازم الاول الحقوقي راغب فخري . وقد استغرقت المحاكمة شهرين وعشرة ايام، وانعقدت من ثماني جلسات ، كانت اولاها بتاريخ ٤ / ٢ / ١٩٦٤ وآخرها بتاريخ ١٣ / ٤ / ١٩٦٤ .

٣ – القيت مطالعة الادعاء العام في الجلسة الاولى ، فظهر منها بأن مواد الاحالة بموجب مرسوم المطبوعات ابدلت بمواد اخرى بموجب قانون العقوبات البغدادي (م ٣١ من الباب ١٢ المعدل) بدون رأي حاكم الاحالة المختص ، وكان من الواضح ان الغرض من هذا الاجراء الشاذ هو رغبة السلطات في رفع العقوبة من الحبس سنة الى الاشغال الشاقة عشر سنوات .

٤ – اورد الأدعاء العام تهمة جديدة في مطالعته ، لم ترد في قرار الأحالة ، هي نشر الفوضوية والدفاع عن الماركسية ، ولكن المحكمة اهملتها في قرارها الاخير ، كما قررت استبعاد المواد المتعلقة بالتآمر على سلامة الدولة وافساد جهاز الحكم ، واعتبرت الجريمة سياسية وقصرت التجريم على عضوية حركة السلم وعلى طلب الغاء عقوبة الاعدام بحق بعض المتهمين السياسيين، وحكمت علي بالاشغال الشاقة عشر سنوات والحبس نصف سنة (للجريمتين !) المذكورتين .

٥ – لم تستمع المحكمة الا لخمسة شهود فقط هم حسب تسلسل شهاداتهم السادة : محمود حسن جمعة ، عبد اللطيف الشواف ، فائق السامرائي ، محمد حديد ، هديب الحاج حمود . وقد كان استماع الشهود الثلاثة الأوائل قبل القاء الدفاع ، اما الشاهدان الاخيران فقد استدعيا للشهادة بعد القاء الدفاع بناء على برقية واردة من شكري صالح زكي .

٦ – القي القسم القانوني من الدفاع (وهو القسم الاخير المنشور هنا) في الجلسة الثالثة بتاريخ ١٩ /٢/١٩٦٤ ، اما الاقسام الاخرى منه فقد القيت في الجلسة الرابعة بتاريخ ٢٣/٣/ ١٩٦٤ .

٧ – لم ينشر عن المحاكمة – بالرغم من علنيتها الشكلية – غير نتف مشوهة في الصحافة العراقية والاجنبية ، اما قرارا التجريم والحكم ، وفحوى الدفاع ، فقد بقيت طي الكتمان .

٨ – سيجد القارىء مطالعة الادعاء العام ، ونصوص مواد الإحالة ، وبعض الوثائق المتعلقة بالمرافعة ، في الملاحق الواردة في آخر الكتاب .

الوضع السياسي
حتى تاريخ استقالتي في شباط ١٩٦٠

السادة اعضاء المحكمة المحترمين

السيد المدعي العام العسكري المحترم

اسمحوا لي اولاً بكلمة اعتذار مسبقة عن الطريق التي اخترتها للدفاع، ذلك لان التساؤلات التي اثارتها هذه المرافعة - بالرغم من اقتناع هيئة التحقيق باجاباتي عليها بشكل واف وتضمينها ذلك في قرارها المسبب المتخذ بالاجماع - لا يمكن في الحقيقة الاجابة عليها منفصلة عن الوضع السياسي والاقتصادي العام للبلاد خلال المدة التي شاركت فيها في مسؤولية الحكم كوزير للاقتصاد خلال العام الاول لثورة ١٤ تموز العظيمة وكوزير للاصلاح الزراعي خلال النصف الاول من عامها الثاني ان اعمال الوزراء لم تكن تجري ولا يمكن ان تجري في الفراغ. انها كانت تجري ضمن الاطار العام للحكم، فاسمحوا لي اذن القاء بعض الضوء على هذا الاطار، بقدر ما وصل اليه علمي واجتهادي، ومن زاوية وزير كان مسئولاً عن بعض جوانب الاقتصاد الوطني خلال فترة محدودة من تاريخ الحكم القاسمي. ولهذه الاسباب مجتمعة، قسمت دفاعي الى خمسة اقسام: القسم الاول يتناول الوضع السياسي الى تاريخ استقالتي في شباط ١٩٦٠، والقسم الثاني يتناول الوضع الاقتصادي لنفس الفترة، والقسم الثالث يتناول تردي الوضع العام منذ عام ١٩٦٠، والقسم الرابع يتناول مواقفي من بعض القضايا المثارة، والقسم الاخير يتناول الاجابة على مطالعة الادعاء العام، وقد سبق ان قدمت للمحكمة المحترمة القسم الاخير [1] فقط من هذا الدفاع بناء

---

١ - راجع هذا القسم القانوني في آخر الدفاع.

على طلبها بتاريخ ٢٠ / ٢ / ١٩٦٤ . واخيراً فمعذرة عن الشوائب الكثيرة التي تشوب هذا الدفاع ، فما هو في الواقع الا مجموعة من النقاط ورؤوس الاقلام سجلت على عجل وبمعزل عن الوثائق الرسمية ويحتاج شرحها واكمالها الى مجلدات .

انفجار ثورة ١٤ تموز : ليس هناك ادنى شك في ان ثورة ١٤ تموز المجيدة كانت حصيلة شروط موضوعية وذاتية داخل المجتمع العراقي ، أي انها كانت حصيلة تفجير تناقضات النظام الاقتصادي الاجتماعي في العراق ، ودك أداته القمعية السياسية المتمثلة في النظام الملكي الاستبدادي . وهذه الثورة العظيمة كانت بصورة موضوعية جزء لا يتجزأ من الثورة العربية العامة من جهة ومن الثورة العالمية المعاصرة ضد النظام الامبريالي من جهة اخرى . هذا من ناحية الشروط الموضوعية للثورة ، أي عجز النظام الاجتماعي والسياسي المباد عن حل تناقضاته الاساسية والاستجابة لمصالح الجماهير في الحرية والحياة الكريمة . أما من ناحية الشروط الذاتية للثورة ، اي من ناحية القيادة السياسية والعسكرية التي تأخذ على عاتقها اسقاط النظام القديم وبناء النظام الجديد فقد بدأت تكتمل وتنضج قبيل تاريخ الثورة ، عندما نجحت القوى السياسية الوطنية في تأليف (جبهة الاتحاد الوطني) في بداية عام ١٩٥٧ ، بعد مخاض طويل وعسير ، وعندما تم الاتصال بوسائل مختلفة بين عناصر الجبهة ومنظمات الضباط الاحرار ، لغرض تفجير تلك الثورة العظيمة . وفي صبيحة الرابع عشر من تموز أعلنت قيادة القوات العسكرية الوطنية نبأ تأليف وزارة الثورة وكان من بين أعضائها ابراهيم كبه وزيراً للاقتصاد . ولتسمح لي المحكمة هنا ان اذكر خلاصة موجزة عن تاريخي الشخصي بقدر ما له علاقة بالموضوع .

نبذة من حياتي : ولدت في بغداد من عائلة عراقية عربية معروفة عام ١٩١٩ ، وتخرجت من المدرسة الابتدائية عام ١٩٣١ ومن المدرسة الثانوية عام ١٩٣٦ ومن كلية الحقوق بدرجة الشرف الأولى عام ١٩٤٠ . أما من ناحية الاتجاه السياسي

في تلك المرحلة المبكرة من حياتي الدراسية فقد كان اتجاهي قومياً على العموم ، بذلك المعنى البدائي السطحي للقوميــة حينذاك ، عندما كانت فكرة القومية وفكرة الوحدة العربية سلعة تتاجر بها الطبقات المستغلة والحاكمــة في العراق وسائر بلاد العرب ، أي عندما كان الانفصال تاماً بين القومية العربية والتحرر الاجتماعي ، والارتباط وثيقاً بين مشاريع الاستعمار ومشاريع الوحدة . لقـد اعتنقت فكرة القومية – كسائر الطلاب القوميين حينذاك – على اساس ان الفكرة المذكورة تخدم التحرر السياسي للأمـــة العربية وتقضي على الاستعمار الاجنبي المتغلغل في ربوعها . وبالنظر لان الفكرة القومية حينذاك مرتبطـــة – على الصعيد الفكري العالمي – بالاتجاهات اليمينيــة ، اصبحت بالضرورة في تلك الفترة ومن دون وعي كامل عدواً للاتجاهـات اليسارية والاشتراكية ، وقد ترأست اكثر جمعيات الطلبـة في مراحل الدراسة باعتباري ممثـلاً للفكر القومي اليميني ، واذكر ان من بين دراساتي التي نشرت حينذاك وكنت لا ازال طالباً في كلية الحقوق كتيباً بعنوان (وجهة القومية الحديثة) اعتقد انه يمثل تلك المرحلة البدائية من تفكيري ، كما يمثـل ذهنية الكثير من الطلاب القوميين حينذاك .

المرحلة الفابية : تخرجت من كلية الحقوق عام ١٩٤٠ – ١٩٤١ ، وفي اثناء ذلك قامت حركة مايس ١٩٤١ وشاركت فيهـا كطالب في صفوف (كتائب الشباب) ، وأصبت بصدمة عنيفة بعد فشل تلك الانتفاضة ، ثم ادى تطور الحرب العالمية الثانية والاحداث الهائلة التي كانت تصاحب تلك الحرب الضروس الى تكديس آثار تراكمية عنيفة في ذهنيتي وتفكيري ، وفي تلك الاثناء بدأت التهم مؤلفات الفكر الاوروبي الليبرالي والعقلي والمادي بشكل نهم بعد ان اتقنت حينذاك المطالعة بالانكليزية والفرنسية والالمانية . وفي بداية عام ١٩٤٣ بدأت اطالع مؤلفات المدرسة الاشتراكية الفابية في انكلترا ، وقد كان انتاج (لاسكي) ذا اثر بالغ على تفكيري ، فتحولت من اليمين الى اليسار واصبحت من المؤمنين

بالاشتراكية الديمقراطية عام ١٩٤٥ . واذكر من بين دراساتي العديدة المنشورة في تلك الفترة كتاب (روح العصر) الذي ترجمته عن لاسكي . ومن تلك اللحظة اصبحت اعتقد اعتقاداً جازماً بأن الفكر اليميني على العموم هو فكر الطبقات الاستغلالية والرجعية ، وان الاشتراكية وحدها هي الجديرة بتحقيق حرية الشعوب والانسانية جمعاء ، وان القومية الصحيحة هي القومية ذات المحتوى الاشتراكي .

نحو الاشتراكية العلمية :وفي عام ١٩٤٥ سافرت الى مصر والتحقت بجامعة القاهرة وحصلت على دبلومي الدراسات العليا في القانون العام والاقتصاد في سنتي ١٩٤٦ و ١٩٤٧ ، وفي اثناء ذلك عملت في جامعة الدول العربية في الادارتين الاقتصادية والقانونية وحصلت على كتاب شكر رسمي من الجامعة لخدماتي الممتازة فيها . ولكن المهم في تلك الفترة من حياتي هو تفرغي التام طيلة العامين اللذين قضيتها هناك ، لدراسة الفكر الاشتراكي دراسة معمقة من الاصول نفسها . وقد قادتني تلك الدراسة بصورة طبيعية الى دراسة جميع التيارات الفكرية في اوروبا منذ عهد النهضة ، ووجدت نفسي بصورة تدريجية مؤمناً اعمق الايمان بالاسلوب الاشتراكي العلمي في البحث وبتحليلاته الجديدة في الاقتصاد. ومنذ عام ١٩٤٧ اصبحت من أشد انصار الاشتراكية العلمية التي ، وان كان للاقتصاد الماركسي اكبر الأثر في صياغتها الحديثة ،الا ان جذورها تمتد بعيداً الى خير ما في المدارس الفكرية السابقة جمعاء ، بما في ذلك انتاج الفكر العربي الاسلامي وخاصة انتاج ابن خلدون. وكان من أثر هذه الدراسات تطور جديد في مفهومي للقومية ، حيث بدأت اعتقد – ولا ازال – بأن القومية الصحيحة لا بد ان تكون في نفس الوقت امية وانسانية ، لان وحدة النظام الاستعماري في العالم تفترض وتقتضي وحدة الثورة العالمية ، وان ازدهار كل قومية على حدة رهين ومشروط بازدهار القوميات الاخرى وبتحرر الانسانية جمعاء .

السفر الى اوربا : وفي عام ١٩٤٧ سافرت الى فرنسا ، وانكببت انكباباً

جديداً على دراسة التيارات الفكرية المعاصرة في اوربا وامريكا ، وتنقلت في بلدان كثيرة من اوربا الغربية ، وزرت بعض بلدان المغرب العربي، واتقنت ثلاث لغات اوربية اخرى هي الايطالية والاسبانية والبرتغالية ، وحصلت على عدة دبلومات عليا في القانون والاقتصاد من بعض المعاهد والجامعات الاوربية ، وزادت قناعتي بسلامة الاقتصاد الاشتراكي .

وفي تلك الاثناء اتصلت بعدد محدود من الطلاب العراقيين الذين كانوا يدرسون في فرنسا وانضممت الى حلقة دراسية كانوا يكوّنونها لتدارس بعض مشاكل العراق ومحاولة وضع حلول علمية لها ، وكان نشاطي في تلك الحلقة بارزاً ، ولم يمر بضعة اشهر على انضمامي لها حتى وقعت مأساة فلسطين عام ١٩٤٨ وقامت دولة اسرائيل المغتصبة على اثر قرار التقسيم ، وأيدّت الشيوعية الدولية ذلك القرار المخجل ، وايدته الاحزاب الشيوعية العربية ، فهزّني كل ذلك هزاً عنيفاً . وفي تلك اللحظات الحاسمة من تطوري الفكري استلمت بالبريد، وكنت حينذاك اقيم في جنوب فرنسا ، تقريراً اصدرته الحلقة المشار اليها في باريس ، وفيه دفاع عن قرار التقسيم ودعوة الى الاعتراف بالامر الواقع وبدولة اسرائيل . ومع اني نشرت رداً حاسماً على التقرير المذكور الذي تبناه – كما علمت فيما بعد – الحزب الشيوعي العراقي ، فان أهم اثر لهذه القضية التي سئلت عنها في هيئة التحقيق في حياتي كما اعتقد ، هو منعي من الانضمام للحزب الشيوعي العراقي أو أي حزب آخر ، وقناعتي الكاملة من تلك اللحظات بان أي تفسير رسمي أو حزبي أو مذهبي لأي من العقائد الفكرية ، ليس فقط معرضاً للخطأ ، بل هو احياناً – كما هي الحال في قضية فلسطين بالتأكيد - معرض حتى للالتقاء مع الاستعمار . ومنذ تلك اللحظات صممت على المحافظة على استقلالي الفكري والسياسي بعيداً عن العمل في أي حزب من الاحزاب. على انه من الجدير بالذكر ان الحزب الشيوعي العراقي نفسه عاد وشجب التقرير المذكور عن فلسطين بشدة عام ١٩٥٦ معترفاً بطابعه الصهيوني والاستعماري المشبوه .

بين ١٩٥٣ و ١٩٥٨ : وفي بداية عام ١٩٥٣ عدت للعراق وعملت استاذاً في الجامعة ، وتفرغت - بالاضافة الى محاضراتي للطلبة عن تاريخ المذاهب الاقتصادية - الى وضع عدد غير قليل من المؤلفات والتراجم التي توضح الكثير من الغموض في المفاهيم الاقتصادية والاجتماعية التي اشاعها الاستعمار والرجعية في اذهان المثقفين العراقيين والعرب ، وكان من ابرز نتاج هذه الفترة : مؤلفات (ازمة الفكر الاقتصادي) و (ازمة الفلسفة البرجوازية) و(المفاهيم - الاساسية للاقتصاد العلمي) و (تاريخ النظام الاقتصادي) و (نظرية التجارة الدولية) و (النفط والازمة العالمية) و (معنى الحرية) و (تشريح الماكارثية) و(الاقطاع - في العراق بين نوري السعيد وخبراء العالم الحر) . كما انني الّفت في هذه الفترة عدة مؤلفات حول بعض القضايا العربية الراهنة ، منها على سبيل المثال (اضواء على القضية الجزائرية) و (ازمة الاستعمار الفرنسي في المغرب العربي) .

وقد كانت جميع هذه المؤلفات تستند إلى التحليل العلمي للمجتمع ، وقد أثرت أعمق الاثر في الرأي العام العراقي ، وكانت تنفذ من الاسواق في بضعة أسابيع ، وبعضها كان يطبع بعشرات الالوف من النسخ ، رغم الحظر الذي فرضته سلطات العهد المباد على إنتاجي بصورة عامة . وإلى جانب هذا النشاط الفكري العام عملت في تحرير مجلة (الثقافة الجديدة) التي سرعان ما اصبحت لسان حال المثقفين الوطنيين في العراق قبل أن تجهز عليها حكومة الجمالي بعد صدور ثلاثة اعداد منها فقط . ومن الطبيعي بعد هذا النشاط الفكري الدائب داخل الجامعة وخارجها ان احتل الرقم الاول بين المغضوب عليهم من اساتذة الجامعة ، وان اكون على رأس قائمة المفصولين من الاساتذة والمعلمين والطلاب في اواخر عام ١٩٥٤ أثناء فترة التمهيد لحلف بغداد الاستعماري . ومن هذا المدخل الفكري الصرف دخلت ميدان السياسة العملية ، واتصلت بالضرورة بسائر الفئات السياسية الوطنية ، وكنت في مقدمة العاملين على تأسيس « جبهة

الاتحاد الوطني » في مرحلتها الاولى الجزئية عام ١٩٥٤ وفي مرحلتها الاخيرة في اوائل عام ١٩٥٧ . لقد كتبت عشرات المقالات في الصحافة المعارضة حينذاك أدعو فيها لضرورة تركيز كل الجهود لتأليف الجبهة الوطنية لاستكمال الشرط الذاتي الضروري لتفجير الثورة الوطنية التي كانت قد نضجت جميع شروطها الموضوعية في خضم الكفاح الوطني للشعب العراقي طيلة ٤٠ عاماً تقريباً . وعندما تألفت الجبهة المذكورة من احزاب البعث والشيوعي والوطني الديمقراطي والاستقلال وعدد من السياسيين المستقلين،أنيط بي الشرف التاريخي العظيم ، شرف تحرير (البيان الاول) للجبهة [١] ، وقد وافقت قيادتها على مسودتي للبيان بالاجماع ومن دون أدنى تغيير ، ونشر ذلك البيان التاريخي ووزع بعشرات ألوف النسخ في العراق وخارج العراق ، وقد كان ميلاد الجبهة ناقوس الموت للنظام الملكي المهترىء وبشير الامل لثورة ١٤ تموز العظيمة . كما أنيطت بي مسؤولية قطاع التجار في العاصمة ، والمشاركة في عملية التحرير والنشر والتوزيع لمطبوعات الجبهة . ومن تاريخ إكمالي لدورة الاحتياط سيئة الصيت التيفرضها نوري السعيد كعقوبة ضد بعض المثقفين الوطنيين عام ١٩٥٥ إلى عام ١٩٥٨ ، اضطرتني الظروف المعاشية الى العمل في عدد من الشركات الاهلية كمدير عام لها ، وقد كانت فرصة مناسبة للاحتكاك بالقطاع الخاص بالاقتصاد ودراسة بعض طرائق البرجوازية العليا في العمل ومراقبة سلوكها الاقتصادي في التطبيق .

عودة لثورة ١٤ تموز : في صبيحة الرابع عشر من تموز تم تفجير الثورة الوطنية التي طالما ترقبها الشعب بفارغ الصبر ، فجرها الجيش العراقي الباسل بضربة أستاذ حاسمة وأيّدها بحماس الشعب العراقي والامة العربية وبجموع

---

١ - راجع نصه فيما بعد .

الانسانية المتحررة . وقد سمعت وانا أكاد أطير من الفرح نبأ اعلان الثورة ، ولكني ما لبثت ان شعرت بكل خطورة الواجب والمسؤولية والجد الصارم عندما تلا المذيع الثائر نبأ اختياري بالذات وزيراً لاقتصاد العهد الجديد ، وقدرت ان اسباب اختياري لهذا المنصب الوزاري الخطير ، لا بد ان ترجع إلى شيوع آرائي الاقتصادية كمناهض عنيد لاسس النظام الاقتصادي للعهد الملكي ، ودوري المعروف في جبهة الاتحاد الوطني واستقلالي الفكري والسياسي من الناحية الحزبية ، وتمثيلي للاتجاه الاشتراكي المستقل داخل الوزارة .

وبالرغم من بروز بعض الجوانب السلبية للعهد الجديد منذ اللحظة الاولى ، متمثلاً في طبيعة تركيب الوزارة وانعدام اجهزة شعبية منظمة لرقابة السلطة التنفيذية ، الا ان الجوانب الايجابية طغت – عند سماعي نبأ تسنمي المنصب الوزاري – على الجوانب السلبية . وقد كان ابرز هذه الجوانب الايجابية :

الاهداف الوطنية المشتركة للبيان الاول واتفاقها على العموم مع اهداف جبهة الاتحاد الوطني ، ومحاولة تمثيل الوزارة الجديدة لكل عناصر الجبهة فيما عدا الحزب الشيوعي ، والتشخيص المشترك لطبيعة الثورة باعتبارها ثورة تحرر وطني في جزء من أمة مجزأة ، فهي اذن ثورة وطنية موجهة ضد الاستعمار ، وديمقراطية موجهة ضد الاقطاع والاستغلال ، وقومية باعتبارها جزء من الثورة العربية العامة ملزمة بالاتجاه في سيرها التاريخي الحتمي نحو تحقيق الوحدة السياسية للأمة العربية .

الجوانب السلبية للحكم القاسمي : الا ان الجوانب السلبية للحكم الجديد ما لبثت ان بدأت تطغى على جميع الجوانب الايجابية . ان من اهم الحقائق التي يجب القاء الضوء الباهر عليها هو ان بذور الدكتاتورية القاسمية كانت كامنة في صلب الحكم الثوري الجديد منذ ولادته . ويمكن تلخيص هذه الخصائص او

العيوب فيما يلي :

١ – الانفصال التام بين المدنيين والعسكريين في الوزارة ، وجهل اكثرية الوزراء المدنيين – وانا منهم – أي شيء عن القادة العسكريين للثورة وعن تركيب قيادتهم وهويات اشخاصهم وطبيعة منهجهم السياسي وعقيدتهم الثورية ، مما أدى منذ البداية الى انفصال تام وخطير في اعمال الوزارة ، اذ انحصرت قضايا امن الدولة الخارجي والداخلي بالقادة العسكريين وحدهم بسبب طبيعة الظروف الثورية في بداية الثورة وجسامة الاخطار التي تهدد امنها الخارجي على الاخص ونزول القوات الاستعمارية المسلحة في لبنان والاردن وتهديد حلف بغداد بالتدخل المسلح ضد الثورة . وإذا علمنا ان جميع القضايا السياسية العليا في مثل هذه الظروف تمس بالضرورة امن الدولة ، علمنا خطورة الانفصال الذي اتحدث عنه . وقد أدت هذه الحقيقة المؤسفة الى اقتصار عمل الوزراء المدنيين على القضايا الفنية التي تخص وزاراتهم وحدها وترك القضايا الكبرى لعمل القيادة العسكرية الثورية ، وقد تم تكريس هذا الانفصال رسمياً في قانون معاقبة المتآمرين ومفسدي نظام الحكم حيث حصرت اختصاصات الحسم في أهم قضايا الامن بوزير الدفاع أي بقاسم.

٢ – عدم وجود مجلس وطني لقيادة الثورة ، لمنع سيطرة الدكتاتورية العسكرية الفردية وتحقيق القيادة الجماعية والسهر على تحقيق اهداف الثورة والحيلولة دون تفسخها وتحولها لمجرد انقلاب عسكري دكتاتوري. ومما كان يزيد خطورة الوضع ، عدم وجود أية هيئات قيادية شعبية أو حزبية بديلة ، بسبب الوضع الثوري الاستثنائي وعدم توفر الظروف لاقامة مؤسسات ديمقراطية على الفور . ان هذا الخطأ الكبير الذي ارتكبه ثوار ١٤ تموز كان من اعظم الاسباب في تردي الوضع فيما بعد .

٣ – طبيعة تركيب الوزارة : بالرغم مما يبدو في الظاهر من ان اختيار الوزراء انما بني على اساس تمثيله لأغلب القوى الوطنية التي كانت ممثلة في جبهة الاتحاد الوطني، الا أن في الواقع عيوباً جوهرية كانت تنخر في جسم الوزارة منذ البداية : فأولاً لم تكن الوزارة حزبية ، أي لم تكن وزارة مجموعة الاحزاب الرئيسية في البلاد لإمكان التقائها في نقاط رئيسية ومعالجة سياسة الدولة على اسس منهجية وعقائدية منظمة وحتى الوزراء الحزبيون في الوزارة لم يكونوا يعملون داخل الوزارة على أساس منهجي بل على أساس شخصي صرف ، مما أفسح المجال لطغيان العفوية والتسيب في أعمال مجلس الوزراء . أما أكثرية الوزراء فكانوا مستقلين وغير ملتزمين بخطط ووجهات نظر واضحة . وثانياً كانت الاتجاهات داخل الوزارة متناقضة بسبب الاختلاف البيّن في ذهنية الوزراء وتفاوت مستوياتهم وتباين عقائدهم مما جعل من الصعوبة تحقيق أي انسجام وزاري معقول . وثالثاً غلبة الطابع الوسطي غير الملتزم على أكثرية الوزراء وهذا الطابع – كما هو معلوم – أبعد ما يكون عن إدراك الحلول الجذرية لمشاكل الثورة وأقرب للروح التساومية والحلول الوسطى والذهنية المترددة ، وقد أدى كل ذلك من ناحية التطبيق الى ضياع بعض الحلول الجوهرية التي اقترحت في بداية الثورة من جهة (خاصة في مشروع قانون الإصلاح الزراعي) وإلى سرعة الخضوع والاستسلام للارادة الدكتاتورية الفردية لقاسم الذي كان يشجع دائماً هذا الاتجاه الوسطي لكي يستطيع بواسطته محاربة الروح الثورية تمهيداً لسيطرته الفردية . ورابعاً عدم تمثيل الوزارة لمجموع القوى السياسية في البلاد، مما أدى الى افساح المجال لبعض القوى والفئات غير المشتركة في الحكم بالسيطرة على الشارع بعيدة عن الرقابة والالتزام الذي تفرضه المشاركة في مسؤولية الحكم ، كما فوّت على الحكومة إمكانية السيطرة على نشاط هذه الفئات وحصرها في الخط

العام المشترك . وخامساً عدم نجاح الوزراء العقائديين وخاصة الحزبيين منهم في وضع منهاج وزاري ملزم للجميع ومبني على نقاط الالتقاء المشتركة بين القوى السياسية الرئيسية في البلاد . لقد جرت محاولة فاشلة في هذا الاتجاه لوضع منهاج وزاري للسياسة العربية قامت بها لجنة مؤلفة مني ومن محمد حديد وصديق شنشل واحمد محمد يحي الا أن قاسم أجهض هذه المحاولة بسرعة لأنه كان عدواً لكل التزام ومنهجية .

٤ – ومن العيوب التي يجدر الاشارة اليها أيضاً هو عبث وجود (مجلس السيادة) لعدم ممارسته أية سلطة حقيقية واستغلاله أحياناً من قبل قاسم في غير الاتجاه الثوري الصحيح .

٥ – وأخيراً وليس آخراً كان من أخطر العيوب في الوضع السياسي الجديد هو تسليم قيادة الثورة ورئاسة الوزراء إلى شخصية غريبة مثل شخصية عبد الكريم قاسم . كان هذا الرجل – كما انكشف فيما بعد وكما يبدو واضحاً الآن – نموذجاً فذاً للانسان الفردي ، وكانت مجموع خصائصه النفسية والذهنية والسلوكية أبعد ما تكون عن البناء والقدرة على الزعامة الثورية. كان يتصف – وقد ظهرت هذه الصفات طبعاً بالتدريج وليست دفعة واحدة – بصفات أساسية تجعل تسليمه قيادة الثورة اكبر خطأ ارتكبه ثوار تموز واهم عامل ذاتي–إلى جانب العوامل الموضوعية التي أشرت اليها فيما سبق – في تردي الوضع العام والانحراف نحو الدكتاتورية .

كان أولاً نموذجاً للتأثر بالعلاقات الشخصية والاهواء الفردية ،وكانت مقاييسه في التعيين وإصدار القرارات –أخطر القرارات–متأثرة بهذه العلاقات (كزمالة طفولة أو زمالة تلمذة أو علاقة قربى أو صداقة معينة أو زمالة في الجيش أو

فضل شخص ما عليه .. الخ) وكان ثانياً نموذجاً للعناد وعدم المنهجية وانعدام العقيدة وكراهية روح النقد والمناقشة والإدعاء بمعرفة كل شيء ، وهـذا المزاج هو الذي أدى به – الى جانب عوامل موضوعية أخرى – الى التخلص مـن جميع المعارضين وخاصة العقائديين ، وتقريب التافهين والمصفقين والا ٓمعـات والانتهازيين ... الخ . وكان ثالثاً يفتقر تمام الافتقار الى ما يمكن تسمبته بـ (حس التناسب) ، أي تمييز الأهم من المهم من التافه من الأمور ، فكان يهتم بأتفه الأشياء ويسهر أياماً وليالٍ عليها (كصورة تمثال أو لون العملة الورقيـة وشكل العلم أو النشيد الوطني أو تعيين كاتب بسيط أو فصل طالب ... الخ) ولكنه يهمـل أخطر الامور واكثرها اثراً في حياة البلاد ومستقبلها كتنظيم جلسات مجلس الوزراء أوالاهتمام بخطة التنمية أو محاولة فهم المفاوضات النفطية او محاولة دراسة جدية لمسألة الوحدة العربية .

وكان رابعاً نموذجاً للاابالية واعطاء تصريحات في اخطر الأمور من دون تدقيق او يعرف انها غير صحيحة ، كدعوى رسمه لخطة الثورة منـذ عشرين عاماً ، ودعوى توجيهه القيادي لثورة الجزائر وكثير من الدعاوى الأخرى التي اصبحت تثير سخرية الناس للأسف .

وكان خامساً نموذجاً للأمية السياسية وعدم فهم طبيعة الثورات وشروط نجاحها ومستلزمات استمراريتها ، كما انه كان – وهذه الطامة الكبرى – عدواً للتعلم وفهم الحقائق ، ولذلك قرب الجهلة والأميـين وابعد كل من يشم فيه رائحة الصدق والالتزام والشعور بالمسئولية .

وسادساً كان نموذجاً للدس وتفتيت القوى وتحريض البعض على الآخر وعدم التورع حتى عن الافتراء والقاء التهم جزافاً ضد خصومه ، مما هو معروف لدى الجميع الآن .

وسابعاً كان مفهومـه لأمن الدولة – وهو الشيء الوحيـد الذي كان يحرص عليه – مفهوماً بوليسياً صرفاً ، دون ادراك الشروط السياسية العامـة لتحقيق الامن ، وتوقفه في التحليل الاخير على موقف الجماهير الشعبية ، فادى به ذلـك الى التخلص من كل القوى السياسية واحدة بعد الاخرى ، مبتدئاً بالقوميـين ومارأ بالشيوعيين ومنتهياً حتى بتلك القوى الوسطية التي بقيت تسند انحرافاته مدة طويلة ، وبذلك عزل نفسه عن مجموع قوى الشعب وسار في الطريق المحتوم لكل دكتاتور فردي معزول . وممـا زاد في الطين بلة انه اصبح في السنوات الاخيرة فريسة للخوف – الخوف من الشعب ، الخوف من الخصوم – فعطـل ذلك فيه حكم العقل وحاسة التمييز وهما اساس كل حكم ناجح .

واخيراً كان قاسم نموذجاً لخلاق المشاكل الداخلية والدولية ، يثير المشاكل لا لحلها طبعاً بل للتغطية على المشاكل السابقة التي أثارها هو ، وهكذا كان يسير في دوامة لا نجاة منها وفي سبيل مسدود ولكنه معلوم النهاية .

ان هذه الصفات والخصائص لم تظهر عليه دفعة واحدة امامنا نحن الوزراء المدنيين الذين لا نعرفه طبعاً قبل الثورة ، واكثرها لم ينكشف لي شخصياً إلا بعد تردي الاوضاع تردياً كاملاً في اوائل عـام ١٩٦٠ . ولكن ألا يحق للمرء ان يتساءل ، كيف امكن لثوار تموز من زمـلاء قاسم العسكريين ان يسلموا مقاليد ثورة الشعب الكبرى لمثل هذه الشخصية المريضة البعيدة كل البعـد عن روح الثورة والبناء ، من دون تنظيم ضوابط جماعية على الاقل تحول دون امكانية الانحراف نحو الدكتاتورية والحكم الفردي ؟

هذه هي – ايها السادة – بذور العيوب الرئيسية في نظـام الحكم الثوري الجديد ، وهي بذور بدأت تنمو بشكل خطير مع تردي الاوضاع العامة ، حتى آل الوضع فيما بعد الى طغيان الدكتاتورية القاسمية وضياع روح الثورة وتفسخ الاوضاع العامة بالشكل المعروف . ان هذه البذور هي التي اضاعت المسئوليـة

التضامنية للوزراء ، لانها عطلت المناقشة الجماعية الحرة والمساهمة المنهجية في وضع سياسة البلاد وهما الاساس المادي للمسئولية الوزارية التضامنية في الانظمة الديمقراطية التي تأخذ بهذا المبدأ .

انجازات الثورة الأولى : على انه بالرغم من هذه العيوب الكبرى في السلطة السياسية ، امكن خلال الاشهر الأولى للثورة ممارسة شيء من المناقشات الحرة العامة داخل مجلس الوزراء ، وذلك بفضل استمرار الوحدة الوطنية على الصعيد الشعبي والتقاء الوزراء العقائديين وخاصة الحزبيين منهم في بعض النقاط الاساسية ، وبفضل الزخم الثوري الذي كان لا يزال يجتاح البلاد. والى هذه الفترة المحدودة ترجع اهم الانجازات التي قامت بها ثورة ١٤ تموز في بداية عهدها ، سواء كان ذلك على الصعيد الخارجي أو الداخلي. ولكن من الواضح ان جميع هذه القرارات والمناقشات كانت محصورة في المسائل غير العسكرية أو التي لا تهم مباشرة أمن الدولة الداخلي والخارجي ، أما الاخيرة فقد كانت قاصرة - كما ذكرت - على القيادة العسكرية التي لم نكن نعرف طبيعتها أو هوية اشخاصها . ومن هذه القرارات العامة التي اتخذت في هذه الفترة نتيجة لبعض الشيء من المناقشة الجماعية الحرة ، في الحقل الخارجي : اعادة العلاقات مع الدول الاشتراكية واسترجاع قاعدة الحبانية والانسحاب من الاتحاد الهاشمي والتمهيد للانسحاب من حلف بغداد . وفي الحقل العربي : عقد الاتفاقية العسكرية مع الجمهورية العربية المتحدة ، وفي الحقل السياسي العام: اعلان الدستور المؤقت والغاء اغلب المراسيم السعيدية واطلاق سراح المعتقلين والمسجونين السياسيين والغاء قرارات نزع الجنسية عن العراقيين والسماح للمبعدين السياسيين بالعودة للوطن واطلاق الحريات العامة والنشاطات الحزبية والغاء سيطرة الامن على سياسة التوظيف واصدار قانون المقاومة الشعبية والبدء بسياسة التطهير . وفي الحقل الاقتصادي: اصدار البيان المشهور عن السياسة النفطية واعلان الاصلاح الزراعي وعقد الاتفاقيات التجارية الجديدة ورسم سياسة التخطيط والاعمار بعد الغاء مجلس الاعمار وطرد الشركات الاجنبية المسيئة ومقاطعة فرنسا اقتصادياً والتحرر من

الكتلة الاسترلينية . وقد كان دوري في جميع هـذه القرارات وخاصة في الاقتصادية منها بارزاً جداً . اما عن الانجازات الخاصة بوزارتي الاقتصاد والاصلاح الزراعي فسأتطرق اليها فيما بعد .

طرح مسألة الوحدة والانقسام السياسي في البلاد : وفي هذه المرحلة الخطيرة من تاريخ البلاد طرحت مسألة الوحدة الفورية بين الجمهورية العراقية وبين الجمهورية العربية المتحدة . وبالنظر لعدم اتفاق القوى السياسية في البلاد حينذاك على جميع قضايا الوحدة (من ناحية أشكالها الدستورية وطبيعتها الدولية ومن ناحية أساليب تحقيقها ومراحله وشروطه) ، وبالنظر للعيوب الرئيسية السابق الإشارة اليها في طبيعة وتركيب السلطة ، عجز الحكم الجديد تمام العجز حتى عن طرح المسألة على بساط البحث داخل مجلس الوزراء . وفي الوقت الذي كان ينتظر من الوزراء الحزبيين وخاصة القوميين منهم الاصرار على قاسم لمعالجة تلك المسألة الخطيرة التي كانت تهز الرأي العام هزاً عنيفاً معالجة صريحة داخل مجلس الوزراء واتخاذ قرار صريح حولها يتفق مع رغبات اكثرية الشعب ، وانتهاز تلك الفرصة التاريخية لتصحيح بعض العيوب البارزة في نظام الحكم والحيلولة دون تطوره نحو الدكتاتورية ، وقف للأسف جميعهم موقفاً سلبياً متخاذلاً مما أدى في الواقع إلى مضاعفات سياسية خطيرة منها اولاً زعزعة الجبهة الوطنية على الصعيد الشعبي مما أفسح المجال لسيطرة جهات غير مسؤولة على الشارع ، ومنها ثانياً انقسام القيادة العسكرية للثورة على نفسها مما أفسح المجال لقاسم لتصفية عارف والانفراد بالحكم فيما بعد ، ومنها ثالثاً احداث تصدع داخل الوزارة وخاصة بين الوزراء الحزبيين منهم مما زاد في إمكانيات قاسم لشق الصف الوطني والإسراع نحو الانفراد بالحكم ، واخيراً أدى ذلك إلى تصدع الصف العربي واحداث تلك الهوة المؤسفة بين الجمهورية العراقية والجمهورية العربية المتحدة . لقد كان الحل الوحيد لمعالجة مسألة (الوحدة) التي طرحها بعض القوميين حينذاك خارج نطاق مجلس الوزراء ، الجرأة على معالجتها بشكل صريح ومنهجي داخل الوزارة وعلى الصعيد السياسي

خارجها ، وكانت فرصة ثمينة لتقوية الجبهة الوطنية ، وهي السبيل الوحيد في تلك الظروف لمنع الانحراف القاسمي وفرض الالتزام بالقيادة الجماعية . ولكن عيوب الحكم الخطيرة التي أشرت اليها سابقاً ، وقصر نظر جميع القوى السياسية وعدم انكشافِ النفسية القاسمية بكل خصائصها بتلك المرحلة ، فوّتت تلك الفرصة النادرة وفتحت المجال واسعاً لتردي الاوضاع بسرعة واغذاذ السير نحو الدكتاتورية .

عملية اخراج الوزراء القوميين وتثبيت الحكم الدكتاتوري : على أن قاسم – كما يبدو لي الآن عند محاولة فهم تلك الاحداث الخطيرة الفاجعة في حياة البلاد – لم يشأ تفويت تلك الفرصة فاستغل الجو المتوتر بين عارف وبعض الوزراء القوميين بسبب بعض الخلافات الجانبية كما استغل ردود الفعل السيئة لخطابات عارف في جولاته في الالوية بسبب طابعها العنيف والاستفزازي الذي لم يكن لينسجم مع اتجاهات وأمزجة أكثرية الوزراء ، وبدأ يتظاهر بالاعتدال والاتزان والمعقولية والديمقراطية وعدم التطرف والحكمة في معالجة الامور ، حتى استطاع بمهارة خلق جو ودي بالنسبة اليه لدى جميع الاتجاهات ثم ضرب ضرباته المعروفة ضد عارف واستطاع إخراجه من الحكم دون أن يحرك الوزراء (وعلى الأخص القوميين منهم) أي ساكن . وقد كان إخراج عارف – كما يظهر واضحاً اليوم لنا – جزءاً مهماً من التخطيط الذي كان يبيته قاسم لتصفية جميع القوى السياسية التي كان يمكن أن تقف حجر عثرة في سبيل تحقيق دكتاتوريته ، كما كان تخاذل القوى المذكورة داخل الوزارة وحتى ارتياح أكثريتها للإجراء المذكور خطوة هامة في الطريق الانتحاري الذي أدى بصورة حتمية إلى دكتاتورية قاسم . ثم توالت الأحداث الجسيمة المعروفة وتتابعت محاكمات عارف وغيره ، واستقال الوزراء الستة دون ان يثيروا او ان يطلبوا إثارة أية قضية من تلك القضايا التي كانت تشغل الرأي العام داخل مجلس الوزراء ، وحتى دون أن يعرضوا وجهة نظرهم على بقية الوزراء لإمكان معالجة الأزمة معالجة جريئة وصريحة في مواجهة رئيس الوزراء . وقد كانت استقالة الوزراء وخاصة

الحزبيون منهم فرصة جديدة استغلها قاسم لملء الشواغر بوزراء جدد يغلب على اكثريتهم الطابع الملكي أو الوسطي – وبعضهم من كبار الموظفين الملكيين في العهد المباد – مما دفع بنظام الحكم خطوة جديدة نحو فقـــدان الطابع الثوري والتردي في مهاوي الدكتاتورية .

عملية تصفية القوى السياسية: بعد نجاح قاسم في إخراج الوزراء القوميين وإحلال وزراء – وسطيين أو ملكيين محلهم ، بدأ مخططه في تصفية جميـع القوى السياسية بدون استثناء لفرض دكتاتوريته الفردية . ويبدو واضحاً الآن أن خطته كانت تتألف من شقين : الشق الاول هو تنفيذ مخطط التصفيـة على مراحل ، معتمداً في كل مرحلة من مراحلها على مساندة سائر القوى الباقية غير المصفاة إيهاماً لها باسناد حكمه اليها واعتماده الكامل عليها ، وقد وقعت جميـع القوى السياسية للأسف في هذه المصيدة الماكرة ، فساهمت عـن وعي أو دون وعي في تنفيذ المخطط القاسمي ، وكان خطؤها المشترك جميعاً عـــدم اكتشاف المخطط القاسمي في الوقت المناسب وتوهمها الاناني في إمـكان الاستئثار بالحكم على حساب القوى السياسية الاخرى وتناسيها جميعاً الطبيعة الوطنيـة للثورة باعتبارها ثورة جميع الطبقات الوطنية المعادية للاستعمار والاقطاع والاستغلال. والظاهر أن القوميين كانوا أول من اكتشف المخطط القاسمي لانهم أول مـــن اصطدموا به ،ولهذا صمموا – بصورة منطقية – على القضاء على الحكم المذكور بالقوة باعتباره العقبة الاساسية التي تحول دون تنفيذ أهدافهم كما تصوروهـــا للثورة . ولكنهم كما يبدو لي الآن (بالاضافة إلى أخطائهم البالغة في التركـيز على بعض الاوجه الخارجية لسياسة الثورة قبل إنضاج أوضاعها الداخلية) أخطأوا في تشخيص طبيعة الحكم القاسمي ونسبوا اليه أهدافاً عقائدية معينة ، في حين أن مـــن الثابت في اعتقادي الآن أن الحكم المذكور كان يفتقر لاي أساس عقائـــدي وان قاسم لم يفكر في الاستناد لاي قوى سياسية منظمة إلا كوسيلة مؤقتة ضرورية لتنفيذ المخطط ، وانـــه بالتالي لم يكن يستهدف إلا

إزاحة جميع القوى السياسية المنظمة للانفراد بالحكم المطلق . أمـــا القوى السياسية الاخرى التي لم تتحرك بصورة جدية عندما بدأ قاسم مخططه بتصفية القوميين فإنها شاركت جميعها في تنفيذ المخطط ، مرحلة بعد اخرى ، دون إدراك الهدف الحقيقي النهائي لسياسة قاسم . وبعد الانتهاء من تصفية القوميين بدأ قاسم في اواسط عام ١٩٥٩ بضرب الشيوعيين، معتمداً هذه المرة ايضاً على مساندة جميع القوى الاخرى وخاصة قوى الوسط التي توهمت خلو الجو لهـا للاستئثار بالحكم ! ولكن قاسم ما لبث ان عاجلها بضربات متلاحقة، بعد ان استطاع شق صفوفها وتجميد فعالياتها ، مبتدئاً بجناحها اليساري ومنتهياً في الاخير بجناح اليمين . اما الحزب الديمقراطي الكردي فهو الآخر ساهم في تنفيذ المخطط القاسمي متوهماً ان بإمكانه النجاح في حل المسألة الكردية وتحقيـــق اهدافه السياسية بمعزل عـــن الاحزاب السياسية الاخرى وفي ظـــل حكم دكتاتوري فردي .

هذا هو الشق الاول من المخطط القاسمي . اما الشق الثاني المرتبط به تمام الارتباط فهوالقاء ستار من الدخان الكثيف لستر الهدف النهائي للمخطط وإثارة حملة من التضليل على الصعيد الداخلي والخارجي . وقد اعتمد قاسم لتنفيذ هذا الشق الثاني من المخطط سياستين : الاولى في الداخل وهي إعلانه المستمر عن انتهاء مرحلة الانتقال وإقامة النظام الدستوري الديمقراطي ، وقد توج هذه السياسة التضليلية بإصدار قانون الجمعيات في مفتتح عـــام ١٩٦٠ . والسياسة الثانية في الخارج ، وهي تبنيه على الصعيد الدولي سياسة تحررية في الظاهر تقوم على التضامن مع قوى الاشتراكية والسلم في العالم .

مخطط قاسم ومخطط الاستعمار : من الواضح ان ثورة ١٤ تمـــوز انزلت بالاستعمار اكبر ضربة قاصمة تلقاها بعد الحرب العالمية الاخيرة في الشرق العربي، فأحدثت تبدلاً جذرياً عميقاً في الوضع السياسي العام في هذه المنطقة ، وقلبت

الخطط الاستعمارية العدوانية رأساً على عقب ، ومدت حركة التحرر العربي بروح ثورية جديدة هائلة أثارت أشد الرعب والفزع في جميع الاوساط الاستعمارية والرجعية في العالم . ولذلك فقد كان مخطط الاستعمار واضحاً ومكشوفاً منذ البداية . وقد حذرت منذ أول كانون الثاني ١٩٥٩ من خطر هذا المخطط ، فقلت في خطاب لي بهذا التاريخ (ان الاستعمار يريد تحويل جمهوريتنا عن وجهتها الثورية التحررية ليعود إلى الاستئثار بامتيازاته السياسية والاقتصادية والعسكرية . انه يريد تفكيك القوى الوطنية المتحدة ليضرب بعضها بالبعض الآخر فيحول بذلك ثورتنا الوطنية لحرب اهلية فظيعة لا تبقي ولا تذر ، كما انه يريد عزل العراق عن حضيرة التضامن العربي لإعداد الذرائع لسلب البلدان العربية المتحررة جميعها من انتصاراتها ومكاسبها الرائعة) . وما كنت أعلم حينذاك أن هذا المخطط بالذات هو مخطط قاسم الذي كان ينفذه بالاستعانة بجميع القوى السياسية — دون وعي منها في الغالب — لتنفيذ أهدافه الخاصة في الاستئثار بالحكم . لقد استطاع قاسم بمكر ودهاء ستر هذه الاهداف وراء ستار كثيف من الوعود الكاذبة حول نواياه الديمقراطية في الداخل ووراء ستار أكثف من التضليل الغوغائي الواسع النطاق في الخارج ، مستعيناً بذلك على الخصوص بقوى الوسط داخل الوزارة وخارجها وبتأييد المعسكر الاشتراكي على الصعيد الدولي .

دور الوسط : اشرت عدة مرات إلى دور الوسط في توجيه سياسة البلاد في العهد القاسمي وجهة وسطية بعيدة عن روح الثورة . انني أقصد بالوسط القوى الاجتماعية والسياسية التي لا تفهم الثورة على انها تبديل للمجتمع القديم تبديلاً كاملاً واقامة نظام اجتماعي جديد محله بل تفهمها على انها مجرد (ترميم واصلاح) للنظام القديم . انها مثلاً في الاصلاح الزراعي لا تستهدف استئصال جذور الاقطاع بل مجرد برجزة الاقطاع لمشاركته في استثمار الفلاحين . انها مثلاً في ميدان النشاط الاقتصادي لا تستهدف القضاء على التبعية الاستعمارية في

جميع مقوماتها بل مجرد (مشاركة) الرساميل الاجنبية في الاستثمار الرأسمالي. انها مثلاً في السياسة الخارجية لا تتبنى سياسة تحررية حاسمة ضد الاستعمار بـل سياسة توفيقية متأرجحة بين هذا المعسكر أو ذاك . وقد تسنّى لي – خـلال مدة عملي القصيرة في الحكم القاسمي – أن أراقب نشاط القوى الوسطية داخل الوزارة القاسمية وتأثيرها الحاسم في توجيه سياسة البلاد وجهة إصلاحية صرفة بعيدة – فيما أعتقد – عن روح وأهداف ثورة ١٤ تموز . ولتسمح لي المحكمة المحترمة بان أسجل بعض الحقائـــق عن مظاهر هـــذه السياسة في بعض الحقول الهامـــة . ففي السياسة القاسمية تجــاه الاحزاب والحيــاة الحزبيـــة اعتقد أن الوسط هو الذي كان يزود قاسم بشعاراتـه الرئيسية التي استخدمها منذ أواسط عام ١٩٥٩ لتحقيق مخططه الدكتاتوري ، كشعار التوازن بين اليمين واليسار وشعار فوق الميول والاتجاهات وشعار كل الشعب من حزب الزعيم وغير ذلك من الشعارات المضللة التي تعكس بوضوح وهم القضاء على جميع القوى السياسية الرئيسية في البلاد ليخلو الجو لقوى الوسط الضعيفة للاستئثار بالحكم . كذلك لعب الوسط الدور الاساسي في صياغـة (قانون الجمعيات) بالشكل الذي يضمن التخلص من جميـع الاحزاب العقائدية بحجـة انها ذات ارتباطات فكرية خارج العراق ، وهذا يشمل الاحزاب اليساريـــة والقومية على السواء . كذلك لعب الوسط دوراً هامـاً في منع تكوين وزارة حزبية أو قائمة على أساس التمثيل الحزبي ، بحجة أن مرحلة الانتقال وضرورات البناء تتطلب وزارة (تكنيكيه) تعتمد على وزراء ذوي اختصاصات وخبرات بعيدين عن الالتزام بسياسات حزبيـة موضوعة مسبقاً . كذلك لعب الوسط دوراً هاماً في الحيلولة دون اعادة الجبهة الوطنية وفي اضعاف الحياة الحزبيـة عامة في العهد القاسمي عندما أعلن عـــن تجميد الحياة الحزبية مساعداً قاسم بذلك – عن غير وعي – في الإمعان في شق الصف الوطني ، كذلك ساعـد قاسم على اطالة مرحلة الانتقال وتأخير اعلان الحياة الحزبية بحجة عدم توفر (الاستقرار) الضروري لممارسة الحياة الدستورية الاعتيادية . وأما في السياسة الاقتصادية فقد اتبع الوسط داخل الوزارة وخارجها سياسة وسطية نموذجية

في كل الميادين– ففي ميدان الاصلاح الزراعي تبنى سياسة ذات جوانب متعددة لا محل لتفصيلها الآن ولكنها تقوم في جوهرها على محاولة توجيه الاصلاح المذكور وجهة رأسمالية وتساومية مع الاقطاع ، وقد تبدّى ذلك على الخصوص في محاربة القطاع العام في الاصلاح المتمثل في المزارع الحكومية الكبرى وفي التعديلات الرجعية التي استحدثت في قانون الاصلاح لصالح الاقطاع في مواضيع التعويض النقدي وزيادة حصة المضخات وحلول مشاكل اللزمة والالتزام .. الخ. وفي ميدان التوجيه الاقتصادي حارب الوسط بضراوة كل فكرة للتأميم ، حتى تأميم المؤسسات الأجنبية (كأوروزدي باك مثلاً) كما حارب بشدة سياسة توسيع وقيادة القطاع العام في الصناعة ، داعياً إلى اطلاق العنان للمؤسسات الصناعية الوطنية للاستثمار الاحتكاري دون حساب . وكذلك كان موقفه معادياً بالنسبة لإنشاء قطاع عام في التجارة لمنع الاحتكار والاستغلال الكيفي في هذا الميدان ، لما بدا ذلك واضحاً في موقفه من فكرة انشاء مصلحة المبايعات الحكومية . واتبع نفس السياسة التساومية بالنسبة لتغلغل النفوذ الاستعماري في اقتصادنا الوطني ، فعارض مثلاً مقاطعة فرنسا اقتصادياً بحجة انها توحي بسياسة تأميم النفط ،وشكك بامكانية نجاح سياسة التعريق التي طبقت في ميدان تصفية وتوزيع المشتقات النفطية ، وأيد على الدوام سياسة (المشاركة) بين الرأسمال الاجنبي والرأسمال الوطني في ميادين الاستثمار المختلفة وخاصة في قطاع التجارة الخارجية والقطاع المصرفي وقطاع الانشاء والبناء وحتى في القطاع الصناعي . هذه أمثلة بارزة من مظاهر السياسة الاصلاحية التي تبناها الوسط وسار عليها فعلاً الحكم القاسمي – خاصة في السنين الاخيرة – وانني أود أن أؤكد هنا انني لا أدين بهذا أشخاصاً معينين داخل الحكم أو خارجه ولا أشكك في نواياهم ولا أحمل أياً منهم مسؤولية خاصة في هذا المجال. انني أدين السياسة الوسطية نفسها . ان المسؤولية الحقيقية لا تقع على الوسط في اتباع سياسة وسطية ، فهو لا يستطيع اتباع سياسة أخرى جذرية لا تتفق مع طبيعته . ان المسؤولية الحقيقية تقع على ثوار ١٤ تموز الذين أرادوا الشيء المستحيل

تاريخياً ومنطقياً : اقامة ثورة اجتماعية بسلطة سياسية يغلب عليها الطابع الوسطي ويقودها دكتاتور لا تسيره غير شهوة عارمة للحكم ليس لها حدود . لقد كانت الظروف الموضوعية المادية والنفسية ناضجة لتفجير ثورة اجتماعية جذرية في ١٤ تموز ١٩٥٨ . ولكن القيادة العسكرية لم تهيىء الجهاز الثوري اللازم الجدير بتحمل أعباء الثورة المذكورة ، وذلك هو السر الحقيقي للمأساة .

المخطط القاسمي بين الخفاء والانجلاء : ان جوهر المخطط القاسمي للانفراد المطلق بالحكم وفرض الدكتاتورية العسكرية ، إنما يقوم على تصفية جميع القوى السياسية في البلاد وشق الصف الوطني وتحطيم كل إمكانية لإعادة الجبهة الوطنية . وقد استطاع قاسم بمكر وخبث ، كما يبدو واضحاً الآن ، استغلال جميع عيوب السلطة السياسية الجديدة المشار اليها سابقاً من جهة ، واستغلال جميع الاحداث السياسية التي تتابعت على مسرح العراق السياسي خلال السنة والنصف الاولى من ثورة ١٤ تموز ، لتغطية أهدافه الحقيقية وراء ستار كثيف من الاقنعة الكاذبة لخدع الرأي العام في الداخل والخارج . استغل قاسم جميع عيوب جهاز الحكم الجديد ، وتحت ستار الظروف الثورية القاهرة المحيطة بميلاد الثورة ، لتكريس الانفصال بين العنصرين المدني والعسكري داخل الوزارة وسلب الوزراء حق التدخل في الامور الخطيرة التي تمس أمن الدولة الخارجي والداخلي . وقد استطاع تحت سمع وبصر مجلس السيادة نفسه الاستحواذ على اختصاص التدخل المطلق وحق البت النهائي في الاحكام القضائية التي تمس امن الدولة ، ومعنى ذلك انه استطاع الانفراد وحده بتقرير مصير جميع خصومه السياسيين مقدماً بمعزل عن اية رقابة قانونية او سياسية . وسرعان ما بدأ يستغل هذه السلطات الخطيرة لتصفية خصومه العسكريين والسياسيين عبر الأحداث الخطيرة التي بدأت تشهدها البلاد منذ الاشهر الاولى للثورة . كذلك استطاع قاسم في الاشهر الاولى للثورة ان يرتدي مسوح الحكمة والاعتدال واحترام الوزراء المدنيين وعدم التدخل – الا ما ندر – في اختصاصاتهم الخاصة واعمال وزاراتهم الفنية ، في الوقت الذي كان يستغل فيه

الطابع الوسطي الذي كان يغلب على الاغلبية الساحقة للوزراء لخلق جو من الريبة وسوء التفاهم والتوتر أحياناً حول الرئيس عارف وتصرفاته المرتجلة. وفي مثل هذا الجو النفسي غير الملائم ، طرحت مسألة الوحدة الفورية مع الجمهورية العربية المتحدة ، فبادر قاسم لاستغلالها ليضرب ضربته الاولى ضد عارف وبعض القوميين دون أن يستطيع الوزراء - بما فيهم القوميون - مناقشة قاسم الحساب لا في إهماله مناقشة الوحدة مناقشة جماعية داخل مجلس الوزراء ولا في الاجراءات الخطيرة التي اتخذها ضد عارف وبعض الوزراء الموالين له. إن الذي يحاول اليوم دراسة الملابسات التي أحاطت بتلك الفترة ويحلل العوامل التي سهلت لقاسم تصفية القوميين دون إثارة الشبهات حول حقيقة أهدافه النهائية من ضربهم كجزء من مخططه الواسع لتصفية جميع القوى السياسية الاخرى، يجد أن في مقدمة هذه العوامل هو نجاح قاسم في إضفاء طابع عقائدي ومنهجي على سلوكه السياسي تحت ستار الدفاع عن الثورة والشرعية واستقلال البلاد. وقد وقعت جميع القوى السياسية دون استثناء في هذا الخطأ والتضليل: توهم القوميون أن تصفية قاسم لهم على صعيد السلطة مرتبط بأهداف حزبية لديه ذات طابع عقائدي عام بل ان كثيراً من الاوساط الخارجية والداخلية نسبت إليه الانتماء لحزب سياسي معين. كذلك وقعت القوى السياسية الاخرى في نفس الوهم ، فنسبت إلى قاسم ما شاء لها الهوى الحزبي أن تنسب ، وبدأت تفلسف تصرفاته وتبررها بحجج عقائدية ، ولم ينج الوزراء انفسهم - بما فيهم الحزبيين - من هذا الوهم الاكبر ، وساعد الاستعمار الى حد كبير في اشاعة هذا الوهم مساهماً في ذلك مساهمة فعالة في تغطية أهداف المخطط القاسمي ضد جميع الأحزاب والقوى السياسية ، لتفسيخ الحكم الثوري ودفعه الى هاوية الدكتاتورية الفردية.

وبالرغم من استمرار انكشاف عناصر المخطط القاسمي واحداً بعد الآخر منذ استقالة الوزراء القوميين في شباط ١٩٥٩ ،وخاصة بعد الأحداث الغامضة

والفاجعة التي صاحبت وأعقبت حركة الشواف ، إلا أن العامل الاساسي الذي كان لا يزال يوحي ببصيص من الامل لوقف عمليــة الإسراع نحو الدكتاتورية المطلقة وإعادة توحيد الصف الوطني ، هو إعـلان قاسم بشرى انتهاء فــترة الانتقال المؤقتة في موعد لا يتجاوز بداية عام ١٩٦٠ تمهيــداً لإصدار الدستور الدائم وإعلان الحياة الديمقراطية الدستورية . كان من الواضح – بعد انكشاف الكثير من نوايا قاسم بفرض الدكتاتورية الفردية – ان السبيل الوحيد لوقف تطور الحكم نحو ذلك المصير الاسود هو اعادة الوحدة الوطنية ، واستثمار الجو الديمقراطي الجديد بعد اعلان الدستور الدائم واطلاق الحرية الحزبية لتخفيف التوتر السياسي العام ورأب الصدوع الخطيرة داخل الصف الوطـني ، وانشاء الضوابط القانونية والنظمية اللازمة للجم الاتجاه الدكتاتوري وازالة الجوانب السلبية في تركيب السلطة . وقد كان يبدو حينذاك أن الأمل في انقاذ الوضع لم يخب نهائياً بسبب بعض العوامل الموضوعية المؤاتية : فأولاً كان كثير من عناصر المخطط القاسمي قد انكشف بعد استئناف هجومه على جميـع الاحزاب والقوى السياسية ، وثانياً كانت عزلته تزداد على الصعيد العربي والدولي إلى جانب عزلتـــه على الصعيد الداخلي ، وثالثـاً كانت شعبيته في انخفـــاض مستمر خاصة داخـــل الجيش . ان هـــذه العوامل الهامـــة كانت خليقة أن تدفع جميـع القوى السياسية المنظمة الى ادراك الخطر العـام المشترك ، خطر الحكم الدكتاتوري الفردي والى رسم السبيل الوحيد للانقاذ حينذاك ، سبيل اعادة الوحدة الوطنية في ظل الوضع الدستوري الجديد المرتقب خلال عـــام ١٩٦٠. على ان اصدار (قانون الجمعيات المنتظر) في بداية عام ١٩٦٠ والنصوص الرجعية التي أدخلت في هذا القانون والشروط الخاصة التي وضعت لشرعيــة الاحزاب السياسية ، والاهم من ذلك ، الطريقة التي طبق بها القانون المذكور والتفسيرات التي أعطيت لبعض نصوصه ، والشروع في عملية التزييف الفظيعة للحياة الحزبية الوليدة ، أزاحت آخر قناع كاذب عن وجه الدكتاتوريـــة القاسمية ، وقضت على آخر بصيص من الامل لإمكان تقويم الحياة السياسية في البلاد والحيلولة دون دفع الوطن الى الهاوية . وعندما تأكد لي في بداية عـام

١٩٦٠ ، بعد انكشاف كامل المخطط القاسمي لتصفية جميع القوى السياسية بدون استثناء ، أصررت هذه المرة على استقالتي الرابعة من الوزارة التي كنت قدمتها في ٢ شباط ١٩٦٠ وتم إعفائي فعلاً من الحكم في ١٦ شباط ١٩٦٠ . وهكذا فإن قانون الجمعيات رقم (١) لسنة ١٩٦٠ بنصوصه وتفسيراته وتطبيقه – الى جانب تدخلات الأجهزة القاسمية التي بدأت تزيد يوماً بعد آخر في اختصاصاتي الوزارية الخاصة (في الاصلاح الزراعي والنفط) ومحاولاتها المستمرة لاحداث تعديلات رجعية في سياسة وقانون الاصلاح الزراعي تحت ضغط الاقطاع والبرجوازية مما سأوضحه في محل آخر من الدفاع – هي التي دفعتني في النهاية الى الاقتناع التام بالجوهر الدكتاتوري الصرف للحكم القاسمي وعدم امكانية اصلاحه بالطرق الدستورية المألوفة ، والتقائه أخيراً مع المخطط الاستعماري في القضاء على الوحدة الوطنية واجهاض ثورة ١٤ تموز المجيدة . ان قانون الجمعيات كان يستهدف في الواقع – كما أدركت جيداً في حينه – لا إعادة الحياة الحزبية الصحيحة ، بل على العكس تزييف الحياة الحزبية بمحاربة الاحزاب السياسية الكبيرة – بحجة ارتباطاتها العقائدية الخارجية والابقاء فقط على الاحزاب الهزيلة التي لا تعبر عن أية قوى جماهيرية ذات وزن ، هذا بالاضافة الى حرمان طوائف عديدة من المواطنين من حق التنظيم الحزبي ، وحصر النشاط الحزبي في بضعة مدن محدودة على حساب الريف العراقي بمجموعه ، واخضاع مقومات ومصادر النشاط الحزبي ، وخاصة المقومات المالية ، للسيطرة الحكومية المباشرة . ان دلالة صدور هذا القانون كانت كبيرة حقاً ، انها كشفت اهداف قاسم في التصميم على حكم البلاد حكماً دكتاتورياً سافراً ، وكشفت عن زيف وعوده الديمقراطية والدستورية المضللة ، وقضت بصورة نهائية على أية امكانية لإعادة تأليف الجبهة الوطنية في مناخ ديمقراطي ودستوري ملائم . ولهذا السبب العام ، والاسباب الخاصة الاخرى التي تخص الاعمال في الوزارات التي كنت مسؤولاً عنها ، صممت نهائياً على تقديم استقالتي الرابعة المسببة كما سأبين في حينه .

أيها السادة أعضاء المحكمة المحترمين ـ في ظل هذا الوضع السياسي العام الذي عرضت خطوطه العامة باختصار، كما تبدت لي في بداية عام ١٩٦٠، أعود لاستعراض الوضع الاقتصادي في البلاد قبل وبعد ثورة ١٤ تموز ، لالقاء قليل من الضوء على المسؤوليات الاقتصادية التي أنيطت بي خلال العام والنصف من مساهمتي في مسؤولية الحكم، والانجازات التي استطعت انجازها، والتدخلات التي بدأت تزداد مع تردي الوضع السياسي العام لعرقلة أعمالي في الوزارات المختصة مما أضاف أسباباً جديدة الى تصميمي النهائي على الاستقالة من الحكم في بداية عام ١٩٦٠ .

هذه هي الخطوط الاساسية للوضع السياسي العام من بداية الثورة حتى تاريخ استقالتي ، وفي ظل هذا الوضع السياسي العـــام كانت تسير السياسة الاقتصادية التي كنت مسؤولاً عن بعض اوجهها الهامة. وتلخيص هذه السياسة مع الاشارة الى الانجازات الرئيسية في حقولها المختلفة والعراقيل العديدة التي وضعت في سبيلها ، يكوّن القسم الثاني من هذا الدفاع .

ولا حاجة للبيان بانني أهملت في هذا التحليل السياسي العنصر الخارجي (أي مواقف الدول الاخرى) وأثره في تطور الوضع الداخلي ، بالنظر لخروج ذلك عن موضوع التحقيق والمرافعة .

الوضع الاقتصادي ١٩٥٨ - ١٩٦٠

خصائص الاقتصاد العراقي في العهد الملكي

لاجل تحديد اهداف السياسة الاقتصادية الجديدة للعهد الثوري ، أي تحديد اهداف الثورة في الميدان الاقتصادي لا بد من القاء نظرة سريعة على الوضع الاقتصادي في العهد الملكي وتحديد خصائصه الاساسية . كان يتميز الاقتصاد العراقي في العهد الملكي – من حيث الجوهر – بالخصائص الخمس الاتية :

١ – التسيب وانعدام التخطيط واطلاق العنان لحرية الاستغلال الخارجي والداخلي . وقد كانت هذه السياسة الاجرامية تجري تحت اغطية زائفة من النظريات الاقتصادية الاستعمارية ، يحمل لواءها ويشيع مفاهيمها طائفة من الخبراء الاستعماريين الغربيين واكثرية الاساتذة الجامعيين في العراق من تلامذة الاقتصاد الكلاسيكي الغربي واتباع المدارس اللبرالية واللبرالية الجديدة .

٢ – التبعية الكاملة للاقتصاد الاستعماري ، كما كان يبدو على الاخص في القطاع النفطي والقطاع التمويلي والمصرفي والنقدي ، وقطاع التجارة الخارجية بجانبيها التصديري والاستيرادي ، وقطاع البناء والانشاء ، وفي السنوات الاخيرة في قطاع التنمية الاقتصادية ، أي في سياسة مجلس الاعمار سيئة

الصيت ، والتي كانت تهـدف من حيث الجوهر الى تثبيت وتشديد التبعية الاقتصادية ،ليبقى العراق الى الابد مجرد سوق لمنتجات الاستعمار ورساميله، ومصدر لمواده الخام والغذائية والوقود رخيص الثمن .

٣ ــ جميع مظاهر التخلف وعدم التوازن في تركيب الهيكل الاقتصادي ــ من غلبة الطابع الزراعي والاساس الاقطاعي للنظام، الى تفاهة القطاع الصناعي وغلبة الطابع الاستهلاكي عليـه ، الى اختلال الموازين الرئيسية للاقتصاد الوطني ، كالميزان التجاري والميزان النقدي والميزانية المالية العامـة ، الى ضآلة الانتاجية والانتـاج والدخل والاستثمار والاستخدام ، الى اختلال التوزيع اختلالاً فظيعاً على حساب الجماهير ، الى استفحال البطالة بجميع انواعها والتضخم والهجرة والتهريب .

٤ ـ استفحال جميع مظاهر الاستغلال الاقتصادي والاحتكار والطفيليـة والمالتوسية (أي اقتصاد الندرة) في الاقتصاد الداخلي في جميع قطاعاته ، واتساع الهوّة الاجتماعية بين طبقات المجتمع بشكل مخيف ، وتدمير القوى الانتاجيـة من مادية وبشرية ، وتسابق الاستعمار والاقطاع وكبـار المقاولين والبرجوازية التجارية العليـا وحتى بعض فئات البرجوازيـة الصناعية المرتبطة بالاحتكارات الخارجيـة ، في استغلال جماهـير الفلاحين والعمال والبرجوازية الصغيرة والمثقفين الوطنيـين اشنع استغلال ــ هذا بالأضافـة الى نزع ملكية الفلاحـين للارض وتسليم ١١ ــ ١٢ من اراضي الدولة (أي اراضي الشعب) الزراعية الى حفنـة من الاقطاعيين تحت ستار التسوية والتفويض واللزمة ـ هذا الى جانب اشتداد مظاهر الطفيلية والرشوة والفساد في الجهاز الحكومي ودخول البيروقراطية العليـا ميدان الاستغلال ، خاصة في السنوات الاخيرة لذلك العهد الملكي الاسود حيث وضع جهاز الدولة بمجموعه في خدمـة الاستعمار والاقطاع وقوى الاستغلال في البلاد .

٥ - الاقليمية الضيقة ، وتوجيه مجموع الاقتصاد الوطني وجهـة تعزله عن الاقتصاد العربي وتوسّع الهـوّة الاقتصادية ومن ثم السياسية بين البلدان العربية ، وتضع العراقيل الجدية امام الوحدة الاقتصادية والسياسية للأمـة العربية .

هذه هي الخصائص الاساسية للاقتصاد العراقي في العهـد الملكي - خصائص الاقتصاد الاقطاعي شبه الاستعماري ، كما يسمّونه بلغة العلم . ومنذ عام ١٩٥٢ تعمّقت هذه الخصائص واستفحلت جميع مظاهرهـا ، وكان ذلك نتيجة طبيعية لتعديل اتفاقيات النفط في العراق واتخاذ كل ما يلزم للحيلولة دون استثمار موارد النفط لفك التبعية الاقتصادية وبناء اقتصاد وطني مستقل ، أي للحيلولة دون تحويل الرأسمال النفطي الميت الى رأسمال صناعي حي يقود عملية التحويل الاقتصادي الجذري في البلاد ، أي تحقيق الثورة الاقتصادية . وكان مجلس الاعمار هو الجهاز الذي انيطت به هـذه العملية الاجرامية . ان سياسة مجلس الاعمار في اواخر العهد الملكي عمقت جميع مظاهر التبعية والتخلف والتسيّب والاقليميـة - والاستغـلال في الاقتصاد العراقي ، وكانت نتائجهـا مدّمرة للقوى الاقتصادية في البـلاد بشكل مريـع :

١ - فأولاً كان تركيب مجلس الاعمار تركيبـاً استعماريـاً صرفاً ، يسيطر عليه بضعة اجانب باسم الخبرة الاقتصادية وبضعة عمـلاء معروفين للاقتصاد الاستعماري والاحتكارات الاجنبية .

٢ - وثانياً كانت الذهنية الاقتصادية السائدة في جميع نشاطات المجلس هي الذهنية الاستعمارية الصرفة ، الذهنية القائمـة على مجموعة من الاوهام والاباطيل الاقتصاديـة البالية من مخلفات الاقتصاد الكلاسيكي الحر ، كخرافة التقسيم الدولي الازلي للعمل ، وحرية التشبث الاقتصادي المزعوم ،

واطلاق العنان للرساميل الاجنبية للتغلغل في مجموع فروع الاقتصاد ، والتبعية المباشرة لأهم القطاعات الاقتصادية للاحتكارات الاجنبية ، وحرية التجارة الخارجية المطلقة ، وتركيز الاستثمارات في القطاعات السطحية بعيداً عن الصناعة وخاصة صناعة وسائل الانتاج – هذا بالاضافة الى خرافة الاسباب الطبيعية او النفسية او العنصرية او التكنيكية للتخلف الاقتصادي .

٣ – وثالثاً الافتقار الكامل لأي خطة اقتصادية للتنمية بالمفهوم العلمي للتخطيط. لقد كانت خطط مجلس الاعمار المزعومة مجرد (تجميعات) لمشاريع لا تجمع بينها أية رابطة اقتصادية مدروسة مقدماً او موضوعة على اساس توقّعات اقتصادية محددة استناداً الى احصائيات علمية يمكن الاعتماد عليها .

٤ – لقد كان اسلوب مجلس الاعمار في التنمية يعتمد على الاحتكارات الاجنبية نفسها ، أي على اساس (الشركات الاستشارية) و (الشركات المقاولة) (والمقاولات الفرعية) ، أي ان مجلس الاعمار اعتمد على نفس المؤسسات الرأسمالية الاجنبية والمحلية العميلة للقيام بالتنمية الاقتصادية .. فلاعجب ان تكون حصيلة تلك التنمية المزعومة زيادة جميع المظاهر السلبية في الاقتصاد العراقي التي تستهدف كل تنمية علمية وطنية للاقتصاد القضاء عليها وتصفيتها . لقد كان من بعض نتائج تلك السياسة الاجرامية لمجلس الاعمار :

أ – بناء جميع الاقتصاد الوطني وجميع التوازنات الاقتصادية الاساسية (ميزان الدفوع والميزان التجاري والميزان النقدي والميزانية العامة) على منتوج رئيسي واحد هو النفط الخاضع مباشرة كما هو معلوم للاحتكارات الاجنبية ، او بعبارة اخرى تسليم مقاليد الاقتصاد العراقي وبالتالي سياسة البلاد للاستعمار الاجنبي مباشرة .

ب – تبذير اهم رأسمال مادي واقتصاد في البلاد وهو النفط والحيلولة دون قيامه بالدور القيادي في تطوير الاقتصاد القومي وتبديل العلاقات الانتاجية وتركيب المجتمع .

جـ – تقوية الاساس الاقطاعي للاقتصاد ، بتكريس نسبة هائلة من موارد الاعمار للمشاريع الزراعية الاقطاعية الصرفة .

د – تثبيت وتقوية نظام المنتوج الزراعي الواحد ، وهو الشعير الخاضع في انتاجه وتسويقه الداخلي وتصديره لصالح الاحتكارات الخارجية أيضاً .

هـ قيادة القطاع التجاري للاقتصاد الوطني ، وهو قطاع كان يخضع مباشرة لكبار الاحتكاريين المحليين وبعض الشركات الاجنبية ، من عملاء الشركات الاستعمارية .

و – اهمال القطاع الصناعي اهمالاً كاملاً ، وخاصة الصناعات الثقيلة ، أساس كل تصنيع جدي .

ز – تكريس جهاز الدولة لخدمة قوى الاستغلال في الداخل ، وانعدام أي قطاع اقتصادي عام يخدم ويقود الاقتصاد الوطني كمجموع .

ح – دفع البرجوازية الوطنية بالتدريج وبسرعة إلى مستنقع العمالة والتبعية للاحتكارات الاجنبية ، بتركيز جهودها في قطاعات اقتصادية تابعة ، كالمقاولات والانشاءات العقارية ، والتجارة الخارجية ، وتجارة الاراضي ، وقطاع الخدمات غير الانتاجية .

ط – افساد البيروقراطية في جهاز الدولة ودفعها للتفسخ والرشوة والمشاركة في استغلال الجماهير .

ى – خلق نموذج صارخ لتركيب اقتصادي فاسد استفحلت فيه جميع

مظاهر التخلف الاقتصادي المعروفة مما لا مجال لتفصيله الآن .

هكذا كان الوضع الاقتصادي للبلاد عندما انفجرت ثورة ١٤ تموز الخالدة ، وعندما شرفني قادتها بتسلم وزارة الاقتصاد في العهد الجديد . ولا شك ان السبب الاساسي لأختياري بالذات لهذه المهمة العظيمة ، كما قدرت في حينه ، هو ان آرائي الاقتصادية المعروفة في كتبي ودراساتي ومحاضراتي الجامعية قبل تموز كانت تمثل النقيض للوضع الاقتصادي السائد حينذاك . فأنا كنت ولا ازال اؤمن بالاقتصاد الموجه المخطط المتوازن المستقل المتكامل ، القائم على قاعدة الصناعة الثقيلة والموجه من قبل القطاع العام والهادف لتبديل الاساس الاقتصادي للهيكل الاجتماعي برمته . ولهذا كان من الطبيعي ، منذ اللحظة الاولى لتسلمي مقاليد وزارة الاقتصاد ان اكرس كل جهودي وان اعمل ليل نهار وان اتفرغ كل التفرغ وان اوجه مجموع اجهزة — الوزارة ، بمصالحها ومديرياتها العامة التي كانت تبلغ الخمس عشرة تقريباً ، والتي اصبحت تنتسب الآن الى ثلاث وزارات كاملة هي وزارات النفط والتجارة والصناعة ، الى تحقيق الاهداف الجديدة للاقتصاد العراقي مسترشداً على العموم بالمبادىء العشرة التي اكتفي الآن باستعراضها ، على ان اعود الى بيان بعض الانجازات الهامة التي امكن تحقيقها في القطاعات المختلفة .

المبادىء العشرة التي استرشدت بها وزارة الاقتصاد

استرشدت وزارة الاقتصاد التي تحملت شرف الاضطلاع بأعبائها بعد ثورة ١٤ تموز المجيدة بعدد من المبادىء والاهداف الاساسية التي تشكل بمجموعها نقيض الخصائص والاهداف التي كانت تميّز الاقتصاد العراقي في العهد الملكي المباد . ومن الضروري دائماً تذكّر هذه المبادىء والاهداف عند محاولة تقييم انجازات الوزارة في الميادين المذكورة . ويمكن تلخيص هذه المبادىء والاهداف فيما يلي :

١ – مبدأ التوجيه الاقتصادي والقضاء على التسيّب .

٢ – مبدأ تحرير الاقتصاد من التبعية الاستعمارية .

٣ - مبدأ محاربة الاحتكار وتقوية الفئات الوسطى وتعميم منافع القطاع الخاص الموجه .

٤ – مبدأ جذب الرأسمال الوطني والعربي نحو الصناعة .

٥ – مبدأ القضاء على الطفيلية في الاقتصاد وعلى الوساطة غير الانتاجية بتعميم التعاون التسويقي الحكومي .

٦ – محاربة الندرة الاقتصادية بالعمل على زيادة الانتاج والانتاجية .

٧ – محاربة التحيّز في العلاقات التجارية في الداخل والخارج .

٨ – مبدأ التكامل الاقتصادي في النطاق العربي .

٩ – على ان اهم ما استهدفته وزارة الاقتصاد هو تقوية القطاع العام في جميع الحقول الاقتصادية المسئولة عنها ، وقد حققت في هذا الصدد انجازات رائعة اذكر منها على سبيل المثال ما يلي :

أ – انشاء (الهيئة العامة لشئون النفط) لتقود السياسة النفطية للبلاد بسائر مظاهرها وعناصرها ، من استخراج النفط الى تصفيته وتصنيعه وتوزيع مشتقاته وتصديره .

ب – انشاء (القطاع الصناعي العام) عن طريق مشاريع الاتفاقية السوفييتية ، وذلك لقيادة القطاع الصناعي خاصة والتخطيط الاقتصادي بوجه عام .

ج – انشاء نواة لـ (القطاع التجاري العام) عن طريق انشاء مصلحة

المبايعات الحكومية ، ومؤسسة التصدير الخارجي للتمور ،وتعاونيات التمور ، ومصلحة المعارض الحكومية ، وشعبة الاقطان ، ومكتب تصدير السمنت ، وتقوية شركة النقل البحري ... الخ ، وذلك لقيادة السياسة التجارية للبلاد وخاصة تجـــارة التصدير والتجارة الخارجية على العموم .

د – انشاء نواة لـ (القطاع الزراعي العـــام) – بعد تولّي وزارة الاصلاح الزراعي – لقيادة الاصلاح الزراعي ومنع تجاوز القطاع المجنّب الخاص على القطاع التعاوني ، وذلك بانشاء المزارع الحكومية الكبرى ومحطات تأجير المكائن والالات الزراعية ، المنصوص عليها في الاتفاقية العراقية السوفييتية .

هـ – انشاء نواة لـ (القطاع العام في البناء والانشاء)، وذلك عن طريق النص على مشروع منظمة الانشاء الحكومية في الرسائل الملحقة بالاتفاقيـــة العراقية السوفييتية .

١٠ – واخيراً وليس آخراً ، مبادرة وزارة الاقتصاد منذ بدايـــة الثورة الى انشاء اجهزة التخطيط الجديدة ، ومشاركتي في الوفد الذي سافر في بداية الثورة الى الجمهورية العربية المتحدة وبعض الدول الاخرى لدراسة مشاريـع التخطيط واجهزته هناك ، ووضـــع الاقتراحات اللازمة لاعادة النظر في توزيـع الوزارات على اسس وظيفية تستجيب لحاجات التخطيط الاقتصادي الجديد .

وفي ضوء هذه المبادىء والاهداف التي رسمتهـا للوزارات التي تحملت مسئوليتها بعد ١٤ تموز ، استطعت ان اقوم بانجازات رائعة خلال عام ونصف فقط لا يمكن ذكر تفاصيلها الان طبعاً ولذلك فسوف اكتفي بالاشارة الى اهمها فقط ، مبتدءاً بالسياسة النفطية أولاً وعارجاً على السياسة التجارية والصناعية

ثم منتهياً بسياسة الاصلاح الزراعي .

الانجازات في حقل النفط

القطاع النفطي في العراق – كما هو معلوم – هو القطاع الرئيسي الذي يمكن ان يلعب الدور القيادي في حركة التحرر الاقتصادي وفي بناء الاقتصاد الجديد . ولكن هذا القطاع على العكس ، بسبب ظروف التبعية الاقتصادية العامة وبسبب كونه امتداداً للاقتصاد الاستعماري في العراق ، لعب الدور الاساسي في تركيز التبعية الاقتصادية وفي تثبيت جميع الخصائص السلبية للاقتصاد العراقي. ولهذا فمن الواضح ان تحرير هذا القطاع من النفوذ الاستعماري يشكل حجر الزاوية في كل اقتصاد وطني سليم .

ومنذ الايام الاولى لثورة ١٤ تموز ، اصدرنا (بيان النفط) المشهور الذي اكدنا فيه حرص العراق الجمهوري على استمرار جريان النفط مع المحافظة على مصلحة البلاد العليا . وقد كان لهذا البيان أثره الهام في الاوساط الدولية في تثبيت الوضع الثوري الجديد . ولم يمض على الثورة بضعة اسابيع إلا وبدأت المفاوضات مع شركة النفط ، وقد كان يمثل الوفد العراقي أنا ومحمد حديد ، وقد نوقشت في هذه المفاوضات المبكرة (اوائل آب ١٩٥٨) جميع النقاط الجوهرية، كزيادة حصة العراق من العوائد، والمساهمة في رأسمال الشركات، واستعادة جميع الاراضي غير المستثمرة ، والمشاركة في ارباح التصفية والنقل ، واخضاع الشركات للقوانين العراقية ، والمساهمة في ادارتها الفعلية (اي الاجرائية) ، وتصحيح أسس حسابات النفقات والاسعار ، وحل مشكلة الإجارة الميتة او المقطوعة . وقد وضعت – على ضوء نتائج هذه المفاوضات – خطة طويلة الأمد ، متعددة المراحل ، تستهدف في النهاية تحرير القطاع النفطي من النفوذ الاجنبي ليلعب دوره القيادي الضروري لمجموع الاقتصاد الوطني. على ان تدخل قاسم فيما بعد في المفاوضات النفطية واتباعه سياسة دعائية تهريجية في هذا

الموضوع اديا الى تجميد أكثر النقاط الموقوفة .

لقد كان من العيوب البارزة في القطاع النفطي ، كنتيجة لتبعيته الاقتصادية أولاً عدم الرقابة على انتاج النفط الخام الخاضع بالكلية للشركات ، وثانياً عدم الرقابة على تصفيته داخل البلاد بسبب الهيمنة الاجنبية على ادارة المصافي مما ادّى الى زيادة الكلفة من جهة وعدم امكان التصدير من جهة اخرى ، وثالثاً سيطرة الاستعمار على توزيع المشتقات النفطية بسبب هيمنة شركة نفط خانقين . ولهذا فقد وضعت منذ الاسبوع الاول من الثورة خطة دقيقة لازالة العيوب المذكورة تهدف لزيادة الانتاج بالنسبة للنفط الخام والمشتقات النفطية ، ولتصدير المنتجات المذكورة ، ولتعريق التصفية والتوزيع .

الانجازات في حقل المشتقات النفطية

استطعنا خلال بضعة اشهر تحقيق انجازات رائعة في هذا الحقل الهام يمكن تلخيصها فيما يلي :

١ – انشاء ادارة وطنية لمصلحة المصافي الحكومية وتصفية الادارة الاستعمارية ، وقد وفر ذلك وحده للخزينة خمسين الف دينار سنوياً .

٢ – طرد الخبراء الاجانب من مصفى الدورة والتعريق الكامل للمصفى ، وقد استطعنا بخطة محكمة مدروسة مسبقاً ، وامام مقاومة ضارية من الاستعمار وسفاراته في بغداد احلال الخبراء العراقيين وعددهم تسعون محل الخبراء الاستعماريين وعددهم ١٥٣ خبيراً ، وقد وفر هذا وحده للخزينة أكثر من مليون دينار سنوياً .

٣ – السيطرة التامة على قسم المشتريات الخارجية في المصفى والغاء وكالات الشركات الاجنبية (وخاصة الشركة الكيمياوية الامبراطورية وشركة لوسي) ،

وقد وفر لنا ذلك ٣٨٠ الف دينار خلال عشرة اشهر فقط .

٤ – تركيز القطاع النفطي العام وتوسيع مهامه وتهيئته لقيادة القطاع النفطي في البلاد بمجموعه ، وذلك بانشاء (الهيئة العامة لشئون النفط) واحداث ادارات جديدة للحقول والتوزيع فيها ، وتهيئتها للسيطرة الشاملة على شئون الانتاج والتصفية والتوزيع والتصنيع والتصدير على السواء .

٥ – زيادة الطاقة الانتاجية لمصفى الدورة من ١,٤٠٠,٠٠٠ طناً إلى ٢,٢٠٠,٠٠٠ طناً سنوياً .

٦ – تصفية شركة نفط خانقين ، وذلك وفق خطة سرية دقيقة وحكيمة وعلى مراحل مدروسة بعناية مسبقاً ومن دون ضجة دعائية. لقد استطعت خلال عام واحد تنفيذ الخطة على الوجه التالي :

أ – الغاء امتياز شركة نفط خانقين في الاراضي المحولة واستلام حقول نفط خانقين في ١ / ١ / ١٩٥٩ .

ب – استلام مصفى الوند ، وذلك في ١ /٤/١٩٥٩ .

ج – الغاء وكالة التوزيع لشركة نفط خانقين واستلام هيئة النفط لشئون التوزيع في ١ / ٧ / ١٩٥٩ .وقد وفر ذلك للخزينة ١٧٠ الف دينار سنوياً اجور الوكالة .

د – طرد الخبراء الاجانب من الادارة العراقية الجديدة ، وقد وفر ذلك ٢٠٠ الف دينار سنوياً .

٧ – وبالاضافة الى جميع ذلك انشأنا جهازاً لتوزيع (الغاز السائل) على المستهلكين ، وكان من المؤمل حسب الخطة الموضوعة توفير ربح جديد من هذا المورد يقدر بـ ٧٥٠ الف دينار سنوياً .

٨ – واخيراً خفضنا اسعار المشتقات النفطيـة وخاصة البنزين منذ الايام الاولى للثورة ، مما أحدث ابلغ الارتياح لدى عامة طبقات الشعب .

العلائق مع شركات النفط

اما في حقل العلاقات مع شركات النفط ، فبالرغم من تجميد المفاوضات النفطية وعرقلة تنفيذ خطتنـا الطويلة الأمد لتحرير القطاع النفطي الخاضع للشركات تحريراً كاملاً بسبب تردي الوضع السياسي العام استطعنا – ضمن هذه التحديدات السياسية – القيام بانجازات هامة أشير الى المهم منها فيما يلي :

آ – استرجاع المياه الاقليمية واخراجها من امتياز شركة نفط البصرة.

ب – الغاء امتياز شركة نفط خانقين الذي سبقت الاشارة اليه .

جـ – استعادة غالبيـة الاراضي غير المستثمرة وذلك لاستثمارهـا مباشرة من ادارة الحقول في هيئة النفط العامة .

د – تسهيل استلام الحصة العينية من النفط الخام وذلك بتقليل مدة الاخطار للشركة من جهـة وامكان التسلم داخل العراق بدل نقاط التصدير البحرية وبأسعار تقل عن سعر موانىء التصدير من جهة أخرى .

هـ – مشروع اتفاق لتجهيز المصفى بالنفط الخام بكميات تكفي لتصدير المشتقات النفطية وليس لسد الحاجات المحلية فقط .

و – مشروع اتفاقية لتجهيز الغاز الطبيعي للمشاريـع الصناعية الحكومية مجاناً مع العلم ان مئة مليون متر مكعب يحرق من هـذا الغاز يومياً في الوقت الحاضر .

ز – تعديل اتفاقية القرض مع الشركات لسنة ١٩٥٧ ، وذلك في عـدة

نقاط هامة منها تخفيض الفائدة من ٥ و ٥ الى ٣ بالمائة، وحصر الاقساط المسددة بمبالغ لا تزيد على نصف مليون دينـار فقط كل ريـع سنوي ، وضمان عدم دفع اكثر من مليون دينار سنوياً ، مع ضمان حد أدنى من موارد النفط للخزينة سنوياً .

ح – تعريق الشركات اي طرد الاجانب والسيطرة على سياسة الاستخدام، وذلك باتخاذ عدة اجراءات هامة لتحقيق هذا الغرض منها تحديد المدة بشهرين لاختيار شاغلي الشواغر من العراقيين (بدل الشهر الواحد سابقاً) وتعليق استخدام الاجانب على موافقة وزارة الاقتصاد وعدم تجديد عقود الاجانب عند انتهائها ... الخ.

ط – زيادة انتاج النفط الخام على الحد الأدنى المنصوص عليه في الاتفاقية ، وذلك بأنشاء مشروع – الميناء العميق الذي يوسّع تصدير البصرة الى ٢٢,٠٠٠,٠٠٠ طن سنوياً، وكذلك حفر آبار جديدة وتحوير في الانابيب في شركة النفط العراقية لزيادة ومضاعفة انتاجها .

ي – زيادة اجور العمال ومنـــع فصلهم دون اذن الوزارة ، والاشراف المباشر على رعاية حقوقهم بالتعاون مع الاجهزة العسكرية في المنطقة .

ك – اتباع سياسة عربية موحدة للنفط . وقد قدمت مذكرة بهذا المعنى للمجلس الاقتصادي للجامعة العربية ، وقد كانت الفكرة الاساسية في ذلك انشاء جبهة موحدة بين البلدان المتحررة المنتجة للنفط لمواجهـة سياسة الشركات الموحدة على النطاق العربي والعالمي . وقـد كانت تلك الفكرة هي النواة لانشاء منظمة (الأوبك) ، وان كانت المنظمة وسعت لتضم حتى البلدان غير المتحررة المنتجة للنفط ، الأمر الذي سيعرقـل في نظري امكانية اتباع المنظمـــة المذكورة سياسة تحررية حازمة ضد الشركات النفطية .

ل – واخيراً المباشرة باجراء المسح النفطي الكامل في الاراضي المسترجعة من الشركات، وذلك بادخال هذا المشروع بين مشاريع الاتفاقية العراقية السوفيتية للتعاون الاقتصادي والفني .

هذه طائفة من الانجازات التي امكن تحقيقها في القطاع النفطي خلال عام واحد ، وكان المؤمل المضي قدماً في تنفيذ خطة تحرير النفط بشكل كامل ، إلا ان تردي الوضع السياسي العام بالشكل المعروف أدى بطبيعة الحال إلى عرقلة الخطة وتجميد أهم النقاط الباقية الموقوفة .

الانجازات في القطاع الصناعي

من المعلوم ان التخلف الصناعي وضعف الانتاج والانتاجية في قطاع الصناعة وغلبة الطابع الخفيف على الصناعة وامتداد النفوذ الاستعماري لهذا القطاع، من أهم العلامات التي لا تخطىء للتبعية الاقتصادية بسائر نتائجها المدمرة للاقتصاد الوطني ، وقد كانت هذه هي الحال في الاقتصاد العراقي السابق للثورة . وبالرغم من أن مسئولية هذا القطاع كانت موزعة على عدة وزارات ، فقد كان من أولى اهتمامات وزارة الاقتصاد تركيز الجهود بالدرجة الاولى على هذا القطاع الرئيسي في الاقتصاد العراقي . ان الخطة التي وضعتها لهذا القطاع وحققت فيها انجازات هامة يمكن تلخيصها فيما يلي :

١ – وضع أسس التخطيط الصناعي العلمي واجهزته اللازمة ، وقد ساهمت مساهمة فعالة في جميع الاعمال التي أدت إلى انشاء وزارة ومجلس التخطيط .

٢ – اعادة التوزيع الوزاري على أسس اقتصادية وظيفية تحقق الضمانات اللازمة لتنفيذ الخطط الاقتصادية بانسجام وتوازن وعدم احتكاك . وقد تم ذلك باصدار قانون السلطة التنفيذية .

٣ – الاهتمام بالدرجة الاولى بـ (القطاع العام) في الصناعة ، لقيادة القطاع الصناعي بأكمله ، وبالتالي قيادة الاقتصاد الوطني. وقد تحقق ذلك بانشاء الهيئة العامة لشئون النفط السابق الاشارة اليها ، والاصلاحات الهامة التي حققتها في معمل النسيج الحكومي والمباشرة بتشغيل معمل السكر الحكومي. على أن أهم الانجازات في هذا الحقل ، بل أهم الانجازات في تاريخ العراق الاقتصادي هو عقد (اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني) مع الاتحاد السوفييتي ، التي تقوم في جوهرها على تثبيت وتوسيع القطاع العام في الصناعة لتمكينه من القيام بدوره القيادي للاقتصاد . لقد وضعت مشروعات الاتفاقية المذكورة على أساس تركيب نموذجي لاقتصاد وطني متحرر سليم ، وذلك استناداً إلى الاسس التالية :

آ – القيام بالمسح الصناعي والنفطي العام (الجيولوجي والمغناطيسي والسيميكي) .

ب – التركيز على الصناعة في المشاريع ، بحيث انها تحتل ٨٠ ٪ من مجموع قيمة مشاريع الاتفاقية .

ج – التركيز في هذا القطاع الصناعي العام على :

(١) الصناعة الثقيلة (أي صناعة وسائل الانتاج) كما يبدو ذلك في معامل الفولاذ والاسمدة الكيمياوية والكبريت وحامض الكبريتيك واللوازم والعدد الكهربائية .

(٢) الصناعات الزراعية (وذلك للارتباط الحتمي بين الثورتين الصناعية والزراعية) كما يبدو ذلك في معامل المكائن والمعدات الزراعية والاسمدة النتروجينية ومحطات الجرارات الزراعية ، ومعامل النسيج والتعليب .

(٣) الصناعات التحويلية ذات الاستهلاك الجماهيري ، كما يبدو ذلك في معامل النسيج القطني والصوفي والتريكو والخياطة والزجاج والمصابيح الكهربائية والتعليب والادوية وسأعود الى تحليل الاتفاقية العراقية السوفييتية في مكان آخر .

٤ – واخيراً كرست وزارة الاقتصاد جهودها لتشجيع الصناعة وتوجيهها في (القطاع الخاص) فقامت منذ الاسابيع الاولى من الثورة باعادة تنظيم اجهزة مديرية الصناعة العامة على أسس جديدة تماماً تجمع بين الجوانب الاقتصادية والفنية على السواء ، فأحدثت فيها (مديرية اقتصادية جديدة ذات شعبتين ، الاولى تتفرغ للبحوث الاقتصادية والاخرى للتنمية الصناعية .

ان الانجازات التي امكن تحقيقها في القطاع الخاص ، في وجه معارضة ضارية مسعورة من جميع خصوم التصنيع والتوجيه الاقتصادي والاحتكارات المحلية ، هي انجازات هامة اجتزىء منها ما يلي :

آ – وضع عشرات الدراسات الصناعية (الفنية) تحت تصرف المشاريع الصناعية الخاصة ، منها مثلاً صناعات عرق السوس ، الانابيب لمشروع المياه القذرة ، صناعة التعليب ، خميرة الخبز ، الطباشير الملوّن ، الحبال من سعف النخيل ... الخ .

ب – وضع عشرات الدراسات الصناعية (الاقتصادية) تحت تصرف المشاريع المذكورة منها مثلاً دراسة المواد الاولية لمعامل المسباكة ، ودراسة كفأءة معمل الجوت ومعامل السكائر ودراسة مشروع الاحذية الشعبية ودراسة استثمار النفايات في مصافي النفط ... الخ .

جـ – اجراء عشرات (التحاليل) الفنية للمنتجات والمواد الخام الصناعية

في العراق ، مثال ذلك السمنت والاتربة والاخشاب والفحم والملح والدهون والصابون والجلود ومعجون الشبابيك واللباد المانع للرطوبة والقصب والرخام والورق والكحول ... الخ .

د – المباشرة بـ (استقصاء) صناعي عام للمشاريع الكبرى والمتوسطة في العراق ، مبني على أسس اقتصادية وفنية سليمة .

هـ – دراسات موضعية كاملة للمشاريع المطلوب حمايتها بالاعفاء ، وذلك بالتأكد من جدارتها بالحماية الصناعية من الوجهتين الاقتصادية والتكنيكية .

وبالاضافة الى وضع جهاز مديرية الصناعة العامة في خدمة القطاع الخاص بالشكل المشروح سابقاً ، قامت وزارة الاقتصاد بأجراء تغيير جذري في « مبادىء » الحماية الصناعية وفق الأسس التالية :

١ – توسيع ميدان تدخل (الدولة) في توجيه القطاع الصناعي الخاص ، لغرض تجنب العفوية والتسيب في نمو الصناعة الخاصة ، وذلك بتشميل (اجازة التأسيس) لكل مشروع آلي مهما كان عدد عماله وكل مشروع غير آلي يبلغ عدد عماله أربعة فأكثر .

٢ – منع النمو (الاحتكاري) في القطاع الصناعي الخاص ، وذلك بتوسيع مجال الاعفاءات الصناعية لتشمل المشاريع الصغيرة ، بإلغاء شرط الحد الادنى من رأس المال .

٣ – منع التبعية الاقتصادية الاستعمارية في المجال الصناعي ، أي الحيلولة دون تغلغل (الرأسمال الاجنبي) المقنع بأقنعة وطنية في القطاع الصناعي ، وذلك بتشديد شروط الحماية بالنسبة للمشاريع المختلطة ، واشتراط حد

أدنى من رأسمالها العراقي لا يقل عن ٦٠٪ وحد أدنى من نسبة الكلفة الوطنية لا تقل عن ٢٥٪ .

وبالاضافة كل إلى ذلك قامت الوزارة بتنويع (اساليب) الحماية الصناعية وذلك وفق الخطة التالية :

١ ـ التوسع في مدى وآجال ومواد (الاعفاءات) الصناعية ، كما هو موضح تفصيلاً في تجديد قانون تشجيع المشاريع الصناعية .

٢ ـ تشجيع (استهلاك) المنتجات الوطنية ، وخاصة بالنسبة للدوائر الرسمية والقطاع العام في الدولة ، وقد تحقق ذلك بالفعل في مواد اللباد والدفاتر وانابيب الاسبست والخيوط الخضراء الخ .

٣ ـ تغيير تركيب (الاستيراد)تغييراً كاملاً يهدف الى خدمة الصناعة ، أو بعبارة اخرى وضع القطاع التجاري في خدمة القطاع الصناعي . وسوف اشير إلى هذا الجانب من الحماية الصناعيةعند البحث فيانجازات التجارة الخارجية .

٤ ـ الاهتمام بالجانب (الدعائي) في الحماية الصناعية ، وقد تحقق ذلكبانشاء (مصلحة المعارض الحكومية) ، واقامة (المعرض الدائم للمنتجات الصناعية) في مديرية الصناعة العامة .

٥ ـ انشاء قطاع تدخلي في (التسويق الداخلي) يساهم في الحيلولة دون نمو الاحتكارية واضرارها بالمستهلكين وذلك بانشاء مصلحة المبايعات الحكومية والمؤسسات التدخلية الاخرى .

المشروع الأول للتصنيع الخفيف في العراق :

على ان أهم مشروع وضعته وزارة الاقتصاد في حينه لحل مشكلة التصنيع الخفيف في القطاع الصناعي الخاص دفعة واحدة والاستغناء عن مئات المواد المستوردة باقصر مدة ممكنة، هو تأسيس وكالة حكومية لشراء المعامل الصناعية الصغيرة من بعض البلدان المشهورة بانتاجها كسويسرا وجيكوسلوفاكيا وبولونيا، على أسس من الدفع المؤجل والمقايضة بالصادرات العراقية، وتأسيس شركة كبرى مختلطة (أي حكومية أهلية) للصناعة الخفيفة لابتياع المعامل المذكورة من الوكالة الحكومية بشروط مريحة وبضمانات البنك الصناعي وبتوفير حد أدنى من الارباح .. الخ . وبهذا يمكن القيام بالتصنيع الخفيف الموجه في العراق دفعة واحدة، مع تجنب الطريق الرأسمالي-الاحتكاري الصرف في النمو الصناعي . وقد جرت اتصالات تمهيدية مع عدة دول أوربية شرقية وغربية حول هذا الموضوع واستلمنا عروضاً لحوالي ١٠٠ مشروع صناعي صغير، إلا أن المعارضة الشديدة التي صادفها هذا المشروع التخطيطي الهام من جميع اصحاب المصالح المركزة حال دون اتمامه بالشكل المطلوب، وانتهى اخيراً إلى مشروع (شركة الصناعات الخفيفة) .

ان جميع هذه الاجراءات في القطاع الصناعي الخاص ادت بالفعل إلى تشغيل المشاريع الصناعية الاهلية بكامل طاقاتها الانتاجية، وأدت إلى زيادة بالغة في حجم الانتاج وقيمته كما أدت – وهذا هو المهم – إلى زيادة الانتاجية الصناعية نفسها، بالاضافة ألى توسيع نطاق الصناعة الخاصة خلال التسعة اشهر الأولى من الثورة، كما يبدو ذلك من زيادة شهادات الاعفاء المؤقت (حوالي عشرين معملاً) وشهادات الاعفاء الكامل (حوالي خمسة وعشرين مشروعاً) واعفاء المواد الاولية (حوالي سبعين مشروعاً) واعفاء الادوات الاحتياطية (حوالي تسعمائة مشروعاً) هذا فضلاً عن زيادة الانتاج والانتاجية معاً واستثمار جميع الطاقات

المصممة لاهم مشاريع القطاع الخاص وفي مقدمتها معامل الزيوت والصابون والبطانيات والخام والسجائر والشخاط والمواد الانشائية .

الانجازات في حقل التجارة الخارجية

كانت تجارة العراق الخارجية تتميز في العهد الملكي بنفس الخصائص العامة للاقتصاد العراقي : كانت تتميز أولاً بالتسيب وعدم توجيه الاستيراد، فقد اطلق العنان لاستيراد جميع المواد تقريباً من دون اجازة كما يتضح من بيان رقم (١٠) لسنة ١٩٥٢ الذي قصر اجازات الاستيراد على (٦٢) مادة فقط محدداً لها مبالغ كبيرة قابلة للزيادة على الدوام . وجميع هذه المواد دون استثناء هي من المواد الواجب منع استيرادها وقد منع استيرادها فعلاً بعيد الثورة منها التبغ والسكائر والاحذية والصابون والبطانيات والشبابيك والابواب الحديدية الى آخره من أهم المنتجات الصناعية العراقية . وقد أدى هذا التسيّب في الاستيراد الى نتائج بالغة الخطورة منها اولاً تركيز الاستيراد على المواد الكمالية والترفية (كالعلك وورق اللعب والروائح العطرية ، والجكليت) وثانياً الى احتكار كبار المستوردين والمضاربات في الاسعار وخاصة من قبل الشركات الاجنبية وثالثاً إلى منافسة قاتلة للصناعة الوطنية ورابعاً الى تقليص الرأسمال الصناعي واتجاه الرساميل الى تجارة الاستيراد وخامساً الى اختلال عظيم في الميزان التجاري بلغ مثلاً في آخر عام للعهد الملكي (١٩٥٧) حوالي ١١٠ مائة وعشرة مليون دينار اذ بلغت قيمة الصادرات حوالي ١٢ مليون دينار فقط ، بينما بلغت قيمة الاستيرادات حوالي ١٢٢ مائة واثنين وعشرين مليون دينار .

كما كانت تتميز تجارة العراق الخارجية ثانياً بعدم تنظيم التصدير والاشراف الجدي عليه وفرض سياسة التصدير والاستيراد النسبي على الدولة

المصدر إليها مما أدى الى اشد الاجحاف في الشروط التجارية ، كما أدى الى تناقص التصديرات باستمرار قيمة وكماً. ففي عام ١٩٥٦ مثلاً كانت صادراتنا لليابان ٩٩٠٠٠ ديناراً بينما كانت استيراداتنا منها حوالي ٧٫١٥٠٫٠٠٠ ديناراً، وكذلك بلغت صادراتنا لالمانيا الغربية ١٫٥٠٠٫٠٠٠ ديناراً بينما بلغت استيراداتنا منها حوالي ١٠٫٥٠٠٫٠٠٠ ديناراً ، وقل نفس الشيىء في حالة انكلترا حيث بلغت صادراتنا إليها ٢٫٥٠٠٫٠٠٠ ديناراً بينما بلغت استيراداتنا منها حوالي ٣٢٫٢٥٠٫٠٠٠ ديناراً واخيراً كانت صادراتنا الى الولايات المتحدة في نفس العام اقل من نصف مليون دينار بينما بلغت استيراداتنا منها حوالي ١٦٫٠٠٠٫٠٠٠ ديناراً .

واخيراً كانت تتميز تجارة العراق الخارجية في العهد الملكي بربط العراق مباشرة بالسوق الرأسمالية ، تصديراً واستيراداً ، ومنع التجارة مع الدول الاشتراكية .

الخلاصة : كانت تجارة العراق الخارجية في العهد الملكي تتميز بالخصائص التقليدية للبلدان شبه المستعمرة وفي مقدمتها :

أ – التبعية للغرب استيراداً وتصديراً .

ب – التسيّب (أي عدم التوجيه) وانعدام مؤسسات التدخل وفقدان القطاع العام وعدم الالتزام بالاتفاقات التجارية حتى في حالة وجودها .

ج – الاحتكار والطفيلية (المتمثلتين بسيطرة الشركات وكبار الوكلاء) .

د – العجز المتزايد في الميزان التجاري .

هـ – تركيب تخلفي للتجارة الخارجية (تصدير مواد خام واستيراد كماليات) .

و – اقليميـة اقتصادية (أي عدم اعطاء أية افضلية تجارية للبـلاد العربية) .

هذه هي السمات الاساسية للتجارة الخارجية في العهد الملكي . ولهذا فمن الطبيعي ان تستهدف السياسة الجديدة التي رسمتها حال تسلمي وزارة الاقتصاد تصفية هذه السمات الاساسية للتبعية الاقتصادية واضعاً لها اهدافاً جديدة هي نقيض الاهداف القديمة ومسترشداً بمبادىء وتوجيهات جديدة هي نقيض المبادىء والتوجيهات القديمة .

ان المبادىء الجديدة هي أولاً التعامل مع جميع الدول بدون تحيز ، وثانياً عقد الاتفاقات التجارية المتكافئة على أساس الالتزام والاستيراد النسبي وتشجيع المقايضة ، وثالثاً اتباع سياسة استيراد موجهة تتفق مع الخصائص الجديدة للسياسة الاقتصادية والمالية في الحقول الاخرى ، ورابعاً توسيع تصدير المنتجات العراقية ، واخيراً خلق قطاع تجاري عام يوجه السياسة التجارية الجديدة .

اما الاهداف الجديدة لهذه السياسة فهي بالاختصار أولاً حماية الصناعة المحلية ، وثانياً تخفيض العجز في الميزان التجاري ، وثالثاً القضاء على احتكار الاستيراد والمضاربة بالاسعار ، ورابعاً منع الاستيراد من الدول المعادية واتباع سياسة المعاملة بالمثل مع جميع الدول ، هذا فضلاً عن اتباع مبدأ وسياسة الافضلية العربية في التجارة الخارجية .

وفي ظل هذه المبادىء والاهداف العامة اعلنت وزارة الاقتصاد منهج الاستيراد الجديد (في بيان لجنة التموين العليا رقم (١) لسنه ١٩٥٩) القائم :

١ – على منع استيراد المواد الكمالية والترفية من جهة والمواد المنتجة محلياً

من جهة اخرى . وقد شمل هذا المنع خمسين مادة منها على سبيل المثال اليشماغ والأثاث الخشبي والابواب والنوافذ الحديدية وسيارات الركوب والاحذية والبيجامات والبطانيات والخام والسمن والشخاط والصابون والتبغ والسجائر والمشروبات الاجنبية والمسامير ... الخ .

٢ – تحديد استيراد ٨١ مادة بتخصيصات محدودة لا يجوز تجاوزها ، منها الاقمشة القطنية والصوفية والحريرية والاربطة والبسكويت وآلات التسجيل والاسطوانات والبطانيات الحريرية والقطنية والثلاجات والجواريب ومواد التجميل والساعات والسجاد وكثير من المعلبات .. الخ .

٣ – تشجيع استيراد المنتجات والمواد والادوات والمكائن الضرورية للتصنيع او للاستهلاك الجماهيري .

والخلاصة : ان السياسة الجديدة كانت تقوم في جوهرها على :-

أ – فك التبعية الاقتصادية (عن طريق عقد اتفاقات مع الدول المحايدة والاشتراكية والعربية وعن تطبيق المعاملة بالمثل والاستيراد النسبي والمقايضة) .

ب – الغاء التسيب (عن طريق اتباع مبدأ الاجازات ومبدأ الاتفاقات ومبدأ التدخل في الاسعار وفي التسويق) .

ج – الغاء الاحتكار والطفيلية (عن طريق فرض نظام التسويق التعاوني وتشجيع البرجوازية التجارية الوسطى) .

د – خلق قطاع عام في التجارة الخارجية يقوم على جملة مؤسسات لهذا الغرض .

هـ – وضع التجارة الخارجية في خدمة التصنيع (عن طريق تغيير تركيب الاستيراد والتصدير) .

و – تطبيق مبدأ الأفضلية العربية واخضاع التجارة الخارجية للمصلحة العربية العليا (كما بدأ ذلك في مقاطعة فرنسا وفي تضييق العلاقات التجارية مع المانيا الغربية بسبب سياستها المعادية لمصالح العرب من اسرائيل) .

ز – خفض العجز في الميزان التجاري .

هذه هي مبادىء السياسة التجارية الجديدة ، وقد امكن لوزارة الاقتصاد، بالتطبيق الحازم الصارم لهذه السياسة ولمنهج الاستيراد الجديد المنبعث عنها ، وفي مواجهة معارضة شديدة مسعورة من جميع اصحاب المصالح المركزة غير المشروعة في الداخل والاوساط الاستعمارية في الخارج ، ان تحقق انجازات مشرفة في هذا الحقل ، اشير لبعضها فقط على سبيل المثال فيما يلي :

آ – عقد ١٢ اتفاقية تجارية مع الدول الصديقة من اشتراكية ومحايدة فضلاً عن الاتفاقيات الثلاث المعروفة مع الجمهورية العربية المتحدة(وسأتناول أسسها فيما بعد) .

ب – فتح السوق الاشتراكية ،بحيث أصبحت تحتل المركز الأول في التصدير في حين انها لا تزال في مرتبة متأخرة جداً من ناحية الاستيراد .

جـ – تخفيض العجز في الميزان التجاري بمقدار حوالي ١٥ خمسة عشر مليون ديناراً خلال بضعة أشهر فقط بالنسبة لعام ١٩٥٧ ، إذ استطعنا زيادة التصدير من حوالي ١٢,٥٠٠,٠٠٠ ديناراً إلى ١٤,٢٥٠,٠٠٠ ديناراً ،

وخفض الاستيراد من حوالي ١٢٢,٥٠٠,٠٠٠ دينـــاراً إلى حوالي ١٠٩,٧٥٠,٠٠٠ ديناراً .

د – ارغام الدول الرأسمالية على الاستيراد التزاماً باتفاقياتهـا التجارية التي كانت مهملة بالمرة (كما حصل ذلك مع ايطاليا مثلاً) .

هـ – تشجيع خلق برجوازية وسطى تجارية ، وذلك لتقليص مبالغ الاستيراد للشركات وكبار التجار المستوردين وتجزئتها خلال السنة ، وتسعير المواد الهامة المستوردة بالجملة والمفرد منعاً للاحتكار والمضاربة والاستغلال ، وتشجيع التجار الصغار والوسط على الاستيراد . تشجيـع الاقبال على تأسيس الشركات ذات المسئولية المحدودة وخاصة الصناعية والانتاجيـة منها وذلك لصرف الرأسمال الوطني من ميدان للتجارة إلى الميدان الصناعي (امكن تأسيس ٢٤ شركة من هـذا القبيل برأسمال يزيد عن مليون دينار خلال العام الأول من الثورة) .

ز – وقف أعمال شركات التأمين الاجنبية ذات العلاقة باسرائيل أو المخالفة لقانون شركات التأمين .

ح – وأخيراً وليس آخراً انشاء قطاع عـــام تدخلي في التجارة الخارجية والداخلية يقوم على عدة مؤسسات حكومية أو تعاونية ، منهـا مثلاً مصلحة المعارض ومصلحة المبايعات الحكومية (التي انشأنا نواتهـا من الارباح الناجمة عن صفقة مقايضة القطن بالسكر مع الاتحاد السوفييتي) ، وتعاونيات انتاج التمور ومكتب تصدير السمنت وشركة النقل البحري وشعبة القطن في لجنة تنظيم تجارة الحبوب ... الخ .

الانجازات في حقل تجارة التمور

لا يخفى على احد اهمية تجارة التمور في الاقتصاد العراقي عامة والدور الذي يمكن أن تلعبه في تعديل الميزان التجاري وفي حركة التصنيع ... الخ . ولذلك باشرت وزارة الاقتصاد منذ الأيام الأولى للثورة وضع خطة دقيقة تأخذ بنظر الاعتبار جميع الامكانيات المتوفرة لتصحيح الواقع الفاسد وتحويل هذا العنصر السلبي إلى عنصر ايجابي في تطوير الوضع الاقتصادي العام .

استهدفت الخطة المذكورة هدفين أساسيين: الأول هو رفع المستوى التجاري للتمور بغية العمل على تصريفه باوسع كمية وأعلى سعر ممكن وفتح أسواق جديدة للتصدير وموارد جديدة للتصنيع ، والهدف الثاني هو التوزيع العادل للمنافع التجارية على المنتجين انفسهم أي تحرير هذا القطاع الهام من استغلال المحتكرين والمكبسين والوسطاء والتجار المصدرين والشركات الاجنبية .

وبعد أن تم وضع جهاز اداري جديد تشرف الحكومة اشرافاً تاماً عليه ، امكن خلال أشهر معدودة وبخطوات حازمة متزنة تحقيق انجازات رائعة في هذا الحقل ، ادت إلى تصفية هذه المشكلة المستعصية في الاقتصاد العراقي تصفية كاملة . وهذه بعض الانجازات :

١ - انشاء تعاونيتين حكوميتين ، الأولى لتمور المنطقة الوسطى والثانية لتمور منطقة البصرة ، قاصرتين على المنتجين وحدهم ويمتنع فيهما الاستغلال بسبب تحديد الحد الأعلى للاسهم بمائة سهم فقط (أي مائة دينار) على أن تشرف هاتان التعاونيتان على التسويق الداخلي باكمله ، بمنحها امتياز شراء كافة تمور المنطقة والقيام بكبسها وخزنها وتصنيعها ثم بيعها في السوق الداخلية فقط أو لمؤسسة التصدير الحكومية .

٢ ـ انشاء مؤسسة تصدير حكومية للتمور وذلك عن طريق تأميم شركة تجارة التمور العراقية ، صاحبة امتياز تصدير تمور البصرة ومنحها وحدها امتياز تصدير تمور العراق اجمع . ان هذين الاجرائين الثوريين، اجراء حصر التسويق الداخلي بتعاونيات المنتجين ، وحصر التصدير بمؤسسة حكومية ، قضيا بضربة واحدة على جميع مظاهر الاستغلال والاحتكار والتسيّب والتبعية والتخلف ، التي كانت تنخر في هذا القطاع العام ، قطاع تجارة التمور ، على حساب جوع وفقر الاكثرية الساحقة من صغار المنتجين ، وعلى حساب وخراب الاقتصاد الوطني .
وإلى جانب هذه الانجازات أمكن القيام بانجازات هامة أخرى اذكر من بينها :

٣ ـ انقاذ موسم التمور في عام ١٩٥٨ ، حيث تميز الموسم المذكور بانتاج هائل بلغ حوالي نصف مليون طن مما أدى الى تدهور فظيع في الاسعار منذ بداية الموسم بلغ سبعة ونصف ديناراً للطن مكبوس ومطروح في مخازن البصرة . وبالرغم من محاولة فتح اسواق الهند للموسم الجديد بأرسال وفد عراقي للمفاوضة هناك ، وعقد اتفاقية مفيدة مع الهند، إلا ان جسامة المشكلة كانت تحتاج لحل جذري في اتجاه جديد . عندئذ بادرت وزارة الاقتصاد الى استحصال قرار من مجلس الوزراء لدخول جمعية التمور الحكومية مشترية في السوق واعلنت في بيان مشهور استعدادها لشراء جميع التمور المنتجة بسعر ١٢ ديناراً ، وقد تم فعلاً شراء حوالي١٢٠,٠٠٠ طن من التمور بالسعر المذكور وتم تصدير كميات كبيرة منه ، فتم بذلك انقاذ موسم التمور بتلك العملية التدخلية الناجحة .

٤ ـ الى جانب ذلك تم فتح اسواق الدول الاشتراكية للصادرات العراقية

وفي مقدمتها التمور ، وذلك بعد عقد الاتفاقية التجارية معها ، وبذلك تم تحطيم الاحتكار الغربي في هذا القطاع واصبحت هذه الدول تحتل المركز الاول للصادرات العراقية وخاصة التمور ، بينما لا تزال تجارة الاستيراد في قبضة الاحتكار الغربي حتى هذه الساعة .

٥ – المباشرة بمشروع ضخم لإنشاء المخازن والمكابس الآلية للتمور . وقد اعدت المواصفات وحددت المواقع وخصصت الاعتمادات للقيام بهذا المشروع الناجح الذي يهدف الى زيادة تصدير التمور ومكننة الكبس وعملياته التابعة فضلاً عن تشجيع مبدأ المقايضة في التجارة الخارجية .

٦ – زيادة ارباح شركة تجارة التمور العراقية لموسم ١٩٥٨ الى اكثر من نصف مليون دينار تبلغ حصة الحكومة منها ٤٥ ٪ .

٧ – تحقيق ارباح لأول مرة في تاريخ مكبس الجمعية النموذجي في بغداد، حيث كانت قد بلغت خسائره ٢٥،٠٠٠ ديناراً منذ انشائه عام ١٩٥٤، ولكن المكبس استطاع لأول مرة تسجيل ارباح له في ١٩٥٨ .

هذه بعض الانجازات الهامة في حقل تجارة التمور .

الانجازات في حقل التبغ

باشرت منذ الايام الأولى من تسلمي وزارة الاقتصاد الى تشكيل لجنة موسعة تضم عدداً من الخبراء والتجار واصحاب المعامل وكبار موظفي الدولة يمثلون صناعة وتجارة وزراعة التبوغ وذلك لدراسة هذه المشكلة الرئيسية من مشاكل الاقتصاد العراقي . وقد تم بالفعل وضع خطة دقيقة لحل هذه المشكلة تتناول الميادين الثلاثة التالية :

الميدان الاول : يتناول حقل زراعة التبوغ وقد رسمت فيه المبادىء التالية : اطلاق زراعة التبوغ مع تحديد اماكن الزراعة وذلك لسد الحاجة المحلية وللتصدير خاصة للدول الاشتراكية ، للتصنيف العلمي للتبوغ على اسس جديدة بعد تعميم معمل التنقيح في السليمانية ، رفع اسعار الشراء من المنتجين ، تقديم المساعدات الارشادية للزراع ، واخيراً التسليف عن طريق الجمعيات الفلاحية والتعاونية والافراد .

الميدان الثاني : يتناول تنظيم تجارة وخزن التبوغ ، وقد تم في هذا الميدان فتح ثلاثين مخزناً فنياً في بغداد والالوية الشمالية سعة كل منها خمسة آلاف بالة تحتوي على اجهزة تكييف وترطيب ، كما تحقق في هذا الميدان ايضاً تخفيض رسوم اجازات التجارة .

الميدان الثالث : يتناول الصناعة ، وقد تحقق في هذا الميدان منع استيراد السجائر الاجنبية حماية للصناعة الوطنية ، مع توسيع انتاج المعامل الوطنية ولو عن طريق استيراد التبوغ مؤقتاً .

ان الخطة المذكورة طبقت بحذافيرها خلال اشهر معدودة وحققت بالفعل انجازات هامة اذكر منها على سبيل المثال اولاً زيادة انتاج السجائر من ١٠ مليون الى ١٩ مليون سيجارة يومياً ، وثانياً زيادة عدد العمال في معامل السجاير من ١٥٠٠ عامل الى حوالي ٢٠٠٠ عامل او بعبارة اخرى زاد معدل الانتاج ٨٥ ٪ تقابلها زيادة في اليد العاملة مقدارها ٢٤ ٪ فقط ومعنى ذلك ان الزيادة حصلت لا في الانتاج فقط بل في الانتاجية نفسها . هذا بالاضافة الى اكمال معمل السجائر في السليمانية والمعامل الملحقة به (لصنع العلب ، وصنع الاعقاب ، وتخمير التبوغ ... الخ) .

الانجازات في حقل تجارة الحبوب

لا حاجة لبيان اهمية الحبوب في الاقتصاد العراقي من حيث الانتاج والتصدير معاً فهي تحتل المركز الأول في ذلك بعد النفط ، ولذلك فقد وضعت سياسة جديدة لهذا القطاع تستند إلى مبدأين ، الأول يهدف لرفع مستوى تجارة الحبوب ، والثاني يهدف للتوزيع العادل لمنافع ذلك على المنتجين انفسهم. وتحقيقاً لذلك تم وضع مشروع جديد لقانون مصلحة الحبوب العامة يقوم على أساس تعاونيات المنتجين للتسويق الداخلي وعلى تأمين التصدير وعلى تشميل نطاق تدخل المصلحة المقترحة لجميع الحاصلات الزراعية عند الحاجة فضلاً عن الحبوب. وفي ظل جميع ذلك تم تحقيق انجازات هامة في هذا الحقل اقتصر منها على ما يلي :

آ - الشراء المباشر للشعير من السوق محافظة على مستوى الاسعار ، وقد تم فعلاً شراء ١٥,٠٠٠ طن من موسم ١٩٥٨ .

ب - فتح أسواق جديدة للشعير (مع اليابان والدول الاشتراكية) والتصدير الحكومي المباشر لها ، وقد بلغ مقدار التصدير حوالي ١٤,٠٠٠ طن.

جـ - تجديد نظام اجازات وتصدير وخزن الشعير العراقي ، ووضع تقييدات جديدة فيه للمحافظة على مستوى تجاري مناسب للتصدير .

د - أكمال بناء السايلوات الكبرى والوسطى ، في الحلة والموصل واربيل وبغداد والبصرة وتبلغ طاقة هذه السايلوات حوالي ١٤٠,٠٠٠ طن . منها سايلوان ادخلا في اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني مع الاتحاد السوفييتي .

هـ – وضع منهاج مفصل لانشاء السايلوات الكونكريتية الصغيرة في الارياف ، يتضمن بناء ٢٠٠ وحدة لخلق حضارة صناعية في الريف العراقي وحل مشاكل التسويق الداخلي للحبوب وامداد التصدير الخارجي باستمرار .

و – صفقة مقايضة القطن والسكر مع الاتحاد السوفييتي :

بالنظر لانهيار اسعار القطن العراقي في موسم ١٩٥٨ بسبب تردي السوق العالمية وبناء على الاضرار البالغة التي كان يمكن أن يؤدي اليها هذا الانهيار بصالح المنتجين وتنفيذاً لبيان لجنة التموين العليا رقم (١٥) لسنة ١٩٥٨ القاضي بتدخل لجنة تنظيم تجارة الحبوب في سوق القطن شراءاً وبيعاً أو مقايضة ، انشأت اللجنة المذكورة شعبة لتسويق القطن بعد تعديل نظامها ثم باشرت فعلاً في شراء القطن المذكور بعد دراسة تفصيلية للمشكلة المذكورة تقوم على أساس مقايضة الاقطان المشتراة مع كميات من السكر بموجب اتفاقية بهذا المعنى عقدت مع الاتحاد السوفييتي .

لقد بلغ سعر الاقطان المشتراة حوالي الثلاثة ارباع مليون دينار (حوالي الفي طن) فيما اذكر بينما بلغت اسعار السكر الروسي حوالي ١٥٠٠٠٠ ديناراً (خمسة آلاف طن) ، أي ان المقايضة لم تكن إلا جزئية. وقد وزعت كميات السكر المستوردة على التجار المستوردين بنفس النسبة المتناسبة مع كميات استيراداتهم الاعتيادية من السكر بموجب ترتيب مسبق معهم . هذا وبالنظر الى ان كمية قليلة من السكر المستورد لم تكن منطبقة مع المواصفات المتفق عليها فقد تم تعويض الجانب العراقي بشكل عادل . لقد أدت هذه الصفقة الى نتائج هامة جداً لصالح الجانب العراقي . يمكن ايجازها فيما يلي : اولاً انقاذ سعر القطن لموسم ١٩٥٨ ثانياً تطبيق مبدأ المقايضة والاستيراد النسبي في مادتين هامتين من مواد الاقتصاد العراقي .

ثالثاً تحقيق ربح صاف بلغ ٧٥,٠٠٠ ديناراً فيما اذكر ورابعاً انشاء مصلحة المبايعات الحكومية التي بدأت تلعب دورها المطلوب كمؤسسة من مؤسسات التدخل في القطاع التجاري بالرغم من المقاومة الشديدة التي ابدتها الاوساط الاحتكارية لانشائها واخيراً فتح سوق جديدة للقطن العراقي ومصدر جديد لاستيراد السكر مما ساعد على كسر طوق الاحتكار الغربي في ميداني التصدير والاستيراد على السواء .

الانجازات في حقل الاصلاح الزراعي

لا بد لمعرفة اهمية الانجازات التي قمت بها في هذا الحقل الحيوي من الاشارة بصورة مختصرة الى اهداف الاصلاح الزراعي اولاً والى الجهاز الجديد الذي انشأته لتنفيذ الاصلاح المذكور .

اهداف الاصلاح الزراعي :

ان الاصلاح الزراعي – كما هو معلوم – هو جوهر كل ثورة وطنية تحررية كثورة ١٤ تموز . انه ثورة ذات شقين : الشق الاول يتعلق بـ (نظام الانتاج) اي تغيير العلاقات الانتاجية في الزراعة وهذا ما نص عليه قانون الاصلاح الزراعي . ولأجل تحقيق هذا الشق من الثورة الزراعية وضعت اربعة اهداف للقانون – الهدف الاول هو القضاء على الاقطاع ، والهدف الثاني هو اقامة نظام تعاوني على أساس الملكية الصغيرة ، والهدف الثالث هو السماح بأقامة قطاع خاص متوسط على ان يوجه من قبل الدولة لمنع ابتلاعه للقطاع التعاوني ، والهدف الاخير هو انشاء (قطاع دولة) لإمكان اسناد النظام الجديد . اما الشق الثاني من الاصلاح الزراعي فيستهدف زيادة وتجديد (قوى الانتاج) في الزراعة وخاصة عن طريق تعميم المكننة واستخدام الاسمدة الكيماوية .

وسأتكلم باختصار فيما يلي : أولاً في تأسيس (الجهاز) الجديد للاصلاح الزراعي ، وثانياً في بعض الانجازات الهامة التي استطعت القيام بها في حقل الاصلاح الزراعي. هذا مع العلم انني استلمت الاصلاح الزراعي بعد مرور اكثر من تسعة اشهر على صدور قانونه ، وانني استقلت من الوزارة بعد مرور ستة أشهر فقط من ممارستي مسؤولية الاصلاح الزراعي .

جهاز الاصلاح الزراعي : لقد وضع الجهاز الجديد للاصلاح الزراعي على الأسس التالية :

آ – الاستقلال والتحرر الروتيني والمالي في الادارة والاستخدام ... الخ . (تعليمات التنظيم الداخلي للهيئة العليا) ب – التخطيط على اسس احصائية مدروسة (احداث مديرية التخطيط العامة) ج – الشمول وتوحيد جميع اجهزة الاصلاح الزراعي في مؤسسة واحدة (مؤسسة الاصلاح الزراعي بمديرياتها العامة السبع والسكرتارية والهيئة الاستشارية ومحكمة تميز الاصلاح والمصرف الزراعي) د – التوجيه والنشر (احداث مديرية خاصة بثماني شعب في ديوان المؤسسة لنشر ايديولوجية الاصلاح ومقاومة الحملات الرجعية والاقطاعية) . هـ – التوفيق بين المركزية واللامركزية في إدارة الاصلاح الزراعي (عن طريق احداث مديريات إصلاح الالوية مع منحها صلاحيات واسعة وربطها مباشرة بالجهاز المركزي واحكام الرقابة على اعمالها). و – احكام الرقابة على اعمال الاصلاح الزراعي (عن طريق احداث المفتشية العامة في ديوان المؤسسة وربطها بالوزير المختص مباشرة) .

توفير عناصر العمل في جهاز الاصلاح : لقد تم وضع الجهاز المذكور خلال شهر واحد بعد استلامي وزارة الاصلاح الزراعي فباشرت على الفور بتوفير عناصر العمل الضرورية لملء هذا الجهاز الجديد على ان تشمل هذه العناصر اولاً

العنصر التكنيكي (الضروري للمسح والري والبزل والانشاءات والمباني والمكائن والآلات) وثانياً العنصر المالي (الضروري لعمليات التقدير والتعويض والميزانيــة والانفاق والتدقيق والعقود ... الخ .) وثالثاً العنصر القـانوني (الضروري للعمل في الهيئــة الاستشارية وفي أعمال الاستيلاء والتوزيـع . الخ .) ورابعاً العنصر الاقتصادي (الضروري للتخطيط والاحصاء والتسليف والتعاون والتسويق ... الخ .) وخامساً العنصر القضائي (الضروري لتكوين جهاز قضائي خاص بالاصلاح الزراعي) وسادساً العنصر الاداري (الضروري لاعمال الادارة الذاتية واعمال المخازن ... الخ .) وسابعاً العنصر الفكري (للعمل في جهاز التوجيه والنشر) واخيراً العنصر الشعبي التمثيلي (وخاصة لتمثيـل المنتجين وبالاخص الفلاحين في الجمعيات الفلاحية والتعاونية)

نواقص الجهاز الجديد : منذ البدايــة كانت تعتور الجهاز الجديد بعض العيوب الاساسية : بعضها بسبب القانون نفسه ، إلا أن اكثرها كان يعـود للتناقضات المتفاقمة في الوضع السياسي العام وانعكاساتها في اجهزة الدولة . وأكتفي من هذه العيوب بذكر ما يلي :

آ - الازدواجية مع بعض أجهزة الدولة وعلى الأخص مع وزارة الزراعة ، كما ظهر ذلك في موضوع المزارع الحكومية والري والاحصاء والتعاون والقضاء وعلاقات العمل .

ب - عدم وضوح مفهوم الاصلاح نفسه لا في صلب القانون ولا في ازدواج الاجهزة - فإن للاصلاح مفهومين محتملين ، مفهوم ضيق يقتصر على تغيير علائق الانتاج أي نظام الارض ، ومفهوم واسع يشمل الثورة في قوى الانتاج . وقد أخذت وزارتنا بحكم الظروف الواقعية والقانونية والازدواج بين وزارتي الاصلاح الزراعي ووزارة الزراعة أي توزيع العمل بينهما فيما يتعلق بحل المسألة الزراعية ، إلى الأخذ بالمفهوم الضيق

فيما عـــدا ما يتعلق بموضوع الانتاج في الاراضي الخـــاضعة للاصلاح الزراعي .

جـ - عدم استيعاب الاجهزة الأساسية للاصلاح حتى في مفهومه الضيق (أي للقيام بعمليات الاستيلاء والادارة المؤقتة والتوزيع) ، وعلى الأخص عدم وجود جهاز كامل للري تابع للاصلاح الزراعي ، وجهاز قضائي مستقل متفرغ للاصلاح ، وربط الجمعيات الفلاحية بجهازه باعتبارهـا عنصراً أساسياً في تنفيذ أهداف الاصلاح ، وأخيراً عدم إشراف الجهاز على أعمال الاداريين بقدر ما يتعلق باعمال الاصلاح الزراعي .

د - اضطرار الوزارة ، بسبب العيوب المذكورة أعلاه لاخراج (التعاون) و (المزارع الحكومية الكبرى) من اختصاص جهاز الاصلاح الزراعي وتحويلها لوزارة الزراعة ، أخذا بالمفهوم الضيق للاصلاح .

وفي ظل هذه النواقص الأساسية في الجهاز ، وأمام الصعوبات والعراقيـل الهائلة المنبعثة عن تردي الوضع السياسي العام وانعكاس ذلك في مقاومـــة الاقطاع وبعض الأوساط البرجوازية وبعض أجهزة الدولة لتطبيق الاصـلاح الزراعي ، فضلاً عن فقدان الشروط العامة والتي تكون الاطار الضروري لكل تغيير اجتماعي جذري كالاصـلاح الزراعي (كالاستقرار السياسي والوحـــدة الوطنية والتنظيمات الحرة والمسؤولية الجماعية والتخطيط الاقتصادي العام وولاء الأجهزة التنفيذية) ، أقول ، أمام جميع هذه الصعوبات والعقبات العامـــة والخاصة ، أمكن لوزارة الاصلاح الزراعي خلال عهدي القصير في المسؤولية أن تقوم بانجازات مشرفة خلال ستة أشهر فقط ، أكتفي الآن بمجرد الاشارة إلى ما يلي منها :

بالاضافـــة الى وضع الجهاز الجديد (وزارة ومؤسسة الاصلاح الزراعي)

خلال شهر واحد تم القيام بالانجازات التالية :

١-وضع خطة الاستيلاء الجديدة (للقضاء على الاقطاع) وذلك على الاسس التالية : آ- الغاء الاستيلاء الفوري واكمال اجراءاته وتصحيحها. ب-وضع تعليمات كاملة للاستيلاء. جـ-اكمال لجان الاستيلاء (حوالي أربعة وثلاثين لجنة). د-تصحيح نواقص قرارات الاستيلاء في المرحلة السابقة على إنشاء الوزارة. هـ-وضع نظام دقيق للأرجحيات في الاستيلاء يقوم على البدء بكبار الاقطاعيين وخاصة بالعشائريين منهم. و - التأكد من الاحصائيات ومحاولة ضبطها. وبموجب هذه الخطة استطعنا الاستيلاء الكامل على ٢٥٦ ملاكاً من كبار الاقطاعيين تبلغ مجموع مساحة أراضيهم ٢,٣ مليون دونم حتى تاريخ استقالتي من الوزارة في أواخر عام ١٩٥٩ ويبلغ هذا المقدار حوالي خمس مجموع الاراضي المحتمل خضوعها للاستيلاء ، هذا مع العلم أن عدد الملاكين الذين تم إعلان خضوعهم للاستيلاء خلال نفس المدة بلغ ١١٤٧ ملاكاً يملكون حوالي ٧,٥ مليون دونم ، أي حوالي ثلثي المساحة المؤمل خضوعها للاستيلاء .

٢ - وضع خطة التوزيع الاولى ، بمرحلتين ، بعد شهرين فقط على تأسيس جهاز الاصلاح الزراعي ، وقد شملت المرحلة الاولى من الخطة توزيع حوالي ٧٥٠,٠٠٠ دونم أغلبها من الاراضي المستولى عليها البالغة حوالي نصف المليون دونم والباقي من الاراضي الأميرية الصرفة ، وذلك في ستة ألوية ، تعود لمعاقل الاقطاعيين العشائريين والمدنيين (علي الشعلان ، أمير ربيعة ، آل ياسين ، حكمت سليمان ، حمدي الباجه جي ، العائلة المالكة السابقة) . وقد تم تنفيذ حوالي نصف الخطة تقريباً الى تاريخ استقالتي في أوائل شباط ١٩٦٠ ، هذا مع العلم بان المرحلة الثانية من الخطة كانت ستشمل توزيع بين المليون وربع والمليونين وربع دونم خلال الموسم الشتوي من نفس العام وخاصة في الالوية الشمالية .

٣ – الشروع في انشاء القطاع العام للاصلاح الزراعي ، وذلك عـن طريق المباشرة في تأسيس المزارع الحكومية الكبرى التي أدخلت ضمن الاتفاقية العراقية السوفييتية بالاضافة الى محطات تأجير المكائن والآلات الزراعية التي تشملها أيضاً تلك الاتفاقية .

٤ – وضع النواة الصالحة للثورة الصناعية في القطاع الزراعي، وذلك عن طريق المباشرة في مكننته من جهة وتأسيس معمل الاسمدة الكيمياوية المنصوص عليه في الاتفاقية العراقية – السوفييتية أيضاً ، بالاضافة إلى معمل المكائن والآلات الزراعية الذي بوشر في إنشائه فعلاً في الوقت الحاضر .

٥ – الاهتمام بزيادة الانتاج في القطاع الذي يهيمن عليه الاصلاح الزراعي والمساعدة في وقف تدهوره في القطاع الخاص الخارج عـن إشراف وزارة الاصلاح الزراعي . وقد اتخذت اجراءات في غاية الأهمية لتحقيق الغرض المذكور أذكر منها: أولاً اكمال تعيين لجان العقود والتأجير (مئة لجنة) التي أكملت بالفعل تأجير جميع الأراضي الخاضعة لاشراف الاصلاح الزراعي والتي بلغت مساحتها ٤٬٦٥٠٬٧١١ دونم أجرت لحوالي ١٣٨٠٠٠ فلاحاً . وثانياً القيام بمشروع تطهير الأنهر الصغيرة في أراضي الاصلاح والذي تم انجازه بشكل رائع وبمدة قصيرة. وثالثاً انجاز مشروع تسليف الفلاحين في أراضي الاصلاح الزراعي عـن طريق المصرف الزراعي حيث تم تسليف أكثر من مليوني دينار من أصل ثلاثة ملايين ديناراً خصصت لهذا الغرض. وخامساً انشاء قطاع انتاجي وتجريبي حكومي ، خاصة للحبوب الصناعية وذلك عن طريق الشروع في تأسيس مزارع القطن والبنجر والحبوب والرز والنباتات الطبية . وسادساً انشاء نواة لجهاز ري مستقل للاصلاح الزراعي يساعد في توفير شروط الانتاج في قطاع الاصلاح. وسابعاً ربـط الفلاحين بالارض واشراف جهاز الاصلاح مباشرة على ذلك عن طريق اصدار البيان رقم (٥) المشهور عن العلاقات الزراعية ومنع تهجير الفلاحين وانشاء القضاء

المستعجل ومشاريع البعثات التعاونيـــة في الدول الاجنبية . واخـــيراً المباشرة بالاستيلاء على المضخات العائدة لكبار الاقطاعيين المتخلفين عـن القيام بالتزاماتهم في الانتاج الزراعي بصورة مؤقتـة وادارتها على حسابهم صيانة للانتاج الزراعي .

ان هذه مجرد اشارات سريعة لبعض الانجازات الهامة التي أمكن تحقيقها خلال ستة أشهر فقط مـن اضطلاعي بمسؤولية وزارة الاصلاح الزراعي ، ولا تزال جميـع هذه الانجازات الاساس المستمر ونقطة الانطلاق الضرورية لاكمال عملية الاصلاح الزراعي حتى هذه اللحظة .

الانجازات في حقـــل العلاقات الاقتصادية والتجارية الخارجيـة .

في هذا الحقل كانت وزارتي تستهدف نفس الاهـــداف التي سبق الاشارة اليها ، أي المساهمة في تصفية التبعية والتخلف والتسيّب والاستغلال والاقليمية والعزلة في علاقات العراق الاقتصادية مع الدول الأخرى . إن مبادىء السياسة الجديدة في الحقل الخارجي هي باختصار ، بالنسبة للدول الصديقة بصورة عامة ، أولاً مبدأ الحياد والتعامل مع جميـع الدول على أساس النفع المتبادل ، وثانيـاً مبدأ الالتزام وعدم التسيّب ، الامر الذي يجب أن ينعكس في عقـد اتفاقيات اقتصادية وتجارية وتكنيكية ملزمة تضبط علاقاتنا الاقتصادية الخارجيـــة ، وثالثاً مبدأ المعاملة بالمثل الذي ينعكس في سياسة الاستيراد النسبي والاستيراد المشروط وسياسة المقايضة ، ورابعاً مبدأ المساواة وعدم الاخلال بالسيادة وعدم قبول المساعدات المشروطة بشروط سياسية (ولهـذا رفضنا عرضاً أمريكياً بتوقيـع اتفاقية تجارية تمنع حقنا في تأميم المصالح الامريكية) ، وخامساً مبدأ فك التبعية الاقتصادية ، وأخيراً مبدأ رفض الاستثمارات الأجنبية الخـــاصة ، السافرة أو المقنعة باقنعة (المشاركة) أو (التعريق) . امـــا بالنسبة للدول العربية الشقيقة فقد اتبعنا سياسة اقصى التعاون التجاري والاقتصادي والفـني

على أسس الأفضلية التجارية للبلدان العربية (وقد نص على ذلك في جميع الاتفاقات التجارية الجديدة) ، والتكامل الاقتصادي مع البلدان العربية المتحررة (كما طبق فعلاً في الاتفاقيات الثلاث التي عقدناها مع العربية المتحدة) وأخيراً إخضاع العلاقات التجارية والاقتصادية الخارجية للسياسة العربية العليا على الدوام (كما طبق ذلك في مقاطعة فرنسا اقتصادياً واحكام إجراءات المقاطعة لاسرائيل) . وها أنا استعرض باختصار الاتفاقيات الثلاث مع العربية المتحدة أولاً ، والاتفاقيات التجارية مع الدول الاخرى الاشتراكية والمحايدة ثانياً ، واتفاقية المساعدة الاقتصادية والتكنيكية مع الاتحاد السوفييتي ثالثاً

الاتفاقات الثلاث مع الجمهورية العربية المتحدة : لم أكد اتسلم وزارة الاقتصاد بعد ثورة ١٤ تموز حتى باشرت بالفعل ومن دون ضجة دعائية تنفيذ سياسة اقتصادية علمية مع الدول العربية الشقيقة وفي مقدمتها الجمهورية العربية المتحدة . إن مبادىء هذه السياسة العلمية وموضعها من مفهومي العام للوحدة العربية عامة والوحدة الاقتصادية العربية خاصة ، سوف اتطرق اليها في محل آخر من الدفاع . واكتفي الآن بالقول انه – إلى جانب هذه الاتفاقيات الثلاث مع الجمهورية العربية المتحدة المعقودة بتاريخ ١٥ / ١١/ ١٩٥٨ والتي لا تزال حتى هذه اللحظة المنطلق العلمي الوحيد لتطوير التعاون الاقتصادي الهادف إلى الوحدة الاقتصادية العربية – وضعت وزارتي في حينه مسودات عدة اتفاقيات اخرى مع المغرب وتونس ولبنان والسودان وارسلتها إلى الدول الشقيقة للدراسة تمهيداً لتوقيعها ، وهي على العموم على غرار الاتفاقيات مع العربية المتحدة ، ولكن انتقالي إلى وزارة جديدة في نهاية العام الاول من الثورة حال دون متابعة موضوعها واخّر عقد بعضها بضع سنوات اخرى .

اتفاقية تحقيق التكامل الاقتصادي: تهدف هذه الاتفاقية الى تحقيق التكامل الاقتصادي مع العربية المتحدة باعتباره حجر الزاوية في الوحدة الاقتصادية العربية المنشودة ، وقد وضعت لهذا التكامل بضعة اهداف اساسية لتحقيق حرية تبادل السلع بالتدريج على اساس التدرج المرن في الاعفاءات الكمركية ،

كما نصت الاتفاقية على وضع التشريعات اللازمة لتحقيق العناصر التالية للتكامل الاقتصادي : اولاً حرية انتقال الاشخاص والرساميل ، ثانياً حرية الاقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي ، ثالثاً حرية استعمال وسائط النقل والمرافىء والمطارات، واخيراً حرية التملك والايصاء والارث . كما نصت الاتفاقية على تبادل المعونة الفنية في جميع الحقول ، فضلاً عن انشاء مؤسسات استثمارية مشتركة خاصة وعامة ، مع جهاز مشترك دائم لتنسيق السياسات التجارية وبرامج التخطيط والتنمية وتشريعات العمل والضمان والضرائب والرسوم في سبيل تحقيق التكامل الاقتصادي المنشود . والمهم في كل هذه النصوص أنها مبنية على اساس التكامل والتخطيط المشترك باعتباره الموجه له واخيراً التدرج في كل ذلك منعاً للاحتكار والتناقضات الاقتصادية المحتملة .

اتفاقية التعاون الفني : عقدت هذه الاتفاقية مع الاتفاقية السابقة وبنفس التاريخ لضمان تبادل الخبرة والخبراء والبعثات الفنية والمنح التدريبية والعمال الفنيين والمعلومات العلمية والفنية بين البلدين الشقيقين ، وقد نص على جهاز دائم للاشراف على تحقيق اهداف الاتفاقية هو (المكتب الدائم للتعاون الفني) في كل من البلدين .

الاتفاق التجاري مع العربية المتحدة : عقدت هذه الاتفاقية مع العربية المتحدة بنفس التاريخ مع الاتفاقيتين المشار اليهما أعلاه على أسس مرنة قابلة للتطور أذكر منها: الخضوع الضروري لسياسة الاجازات وأنظمة الاستيراد والتصدير والامكانيات الاقتصادية والسياسة التجارية لكل من البلدين كما نصت الاتفاقية على مبدأ المعاملة التفضيلية ومبدأ عدم إعادة تصدير السلع ، والاعفاء من رسوم الترانسيت والرسوم المحلية التمييزية على السلع المستوردة من أي منهما . على أن حجر الزاوية في هذا الاتفاق هو التدرج في الاعفاءات والتخفيضات الكمركية على أساس تصنيف علمي للصادرات والواردات ، قابل للتغيير والتبديل ، حسب تطور الاقتصاد الوطني في كل من البلدين الشقيقين . وقد نصت هذه الاتفاقية أيضاً على جهاز دائم للمتابعة والتنفيذ هي (اللجنة المشتركة) الاستشارية الدورية لتطوير العلاقات التجارية بين البلدين .

الاتفاقات التجارية الجديدة مع الدول الصديقة : خلال العام الاول من

الثورة ، عقدت حكومة الثورة - بمبادرة من وزارة الاقتصاد - اتفاقيات اقتصادية وتجارية وفنية مع عشر دول صديقة اشتراكية ومحايدة (يوغوسلافيا ، الاتحاد السوفييتي ، المانيا الديمقراطية ، جيكوسلوفاكيا ، رومانيا ، الهند ، بولونيا، الصين الشعبية ، هنغاريا ، بلغاريا) . إن الهدف من عقد هذه الاتفاقيات هو تطوير الروابط الاقتصادية مع هذه البلدان على أسس جديدة من المساواة والمنفعة المتبادلة والمعاملة بالمثل ضمن الخط العام للحياد التجاري وفك التبعية للاقتصاد الاستعماري والسوق الرأسمالية وفتح أسواق جديدة للصادرات العراقية في العالم الاشتراكي وفي العالم الآسيوي الافريقي الواسع النطاق . ان هذه الاتفاقيات تتضمن مبدأ الكوتا الالزامية في التصدير والاستيراد (بنسب تتراوح بين ٢٥ ٪ و ١٠٠ ٪) ومبدأ المقايضة في التبادل الدولي (كما طبق ذلك في صفقة القطن والسكر مع روسيا ، والسيارات والتمور مع جيكوسلوفاكيا ، والشاي والتمور مع الهند) . كما ان من المهم التأكيد على تبني هذه الاتفاقيات جميعها مبدأ أرجحية الدول العربية في التعامل التجاري والاعتراف بمشروعية الامتيازات معها ، بالاضافة إلى النص على مبدأ معاملة أكثر الامم حظوة تطبيقاً لمبدأ المساواة في التعامل الدولي في الرسوم الكمركية ورسوم الاستيراد والترانسيت وفي الانظمة والشكليات المتعلقة بذلك .

أكاذيب حول هذه الاتفاقيات : روّجت الدعاية الاستعمارية - وهذا شيء طبيعي تماماً - حملة أكاذيب وأباطيل لا تستحق النظر في الواقع ضد هذه الاتفاقيات ، منها مثلاً انها تخلق تبعية جديدة للدول الاشتراكية ، مع العلم أن طبيعة الاقتصاد الاشتراكي كما هو معلوم - تنفي علاقات التبعية إذ لا يمكن تصور التبعية إلا في ظل النظام الإمبريالي اي الرأسمالية وعلاقاتها الإقتصادية الدولية ، ومع العلم أن الدول الاشتراكية التي أصبحت تحتل المركز الاول في الصادرات العراقية (نصف التمور مثلاً كما وقيمة) بينما لا تزال في المؤخرة بالنسبة للاستيراد (حوالي١-١٥ من قيمة الاستيرادات) أي أن التبعية لا تزال

حـــتى الآن للاقتصاد الاستعماري بسبب انحراف قاسم عن السياسة الجديدة واستفحال مظاهر التبعية في سني حكمه الأخيرة ، وأخيراً مع العلم أن تركيب الاستيراد من الدول الاشتراكية يتركز على وسائل الانتاج وعلى السلع التي تخدم القطاع الصناعي – كما يبدو من القوائم المرفقة بالاتفاقيات – وهذا يتنافى مع خصائص التبعية الاقتصادية المزعومة . كذلك من هـذه الأكاذيب الزعم برداءة نوعية السلع الاشتراكية ، ومع أن هذه التهمة – حتى لو صحت – لا علاقة لها بالاتفاقيات،لانها إطار عام لا يتدخل في العلاقات بين التجار العراقيين وعملائهم في الدول الاخرى ، فإن هذه التهمة واضحة البطلان كما يـــدل على ذلك رواج السلع الاشتراكية في العراق بسهولة ومنافستها للسلع الرأسمالية بالرغم من توفر جميع الظروف السياسية والاقتصاديـــة لترويج السلع الاخيرة (مصالـــح الاحتكاريين الكبار ووكالات الشركات الاجنبية ... الخ .) . واخيراً فقد اثيرت ضد وزارة الاقتصاد تهمة الضغط على التجار العراقيين للاستيراد من البلدان الاشتراكية ، وهي تهمة باطلة تدحضها الاحصاءات التجارية نفسها مـن جهـة والسياسة الحيادية التي كانت تتبعها على الدوام مديرية التجارة العامة في عهدي ، كما أثبتت ذلك محاكمات السادة نعيم بدوي وحافظ التكمه جي في محكمة الثورة والمجلس العرفي الاول .

اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني مع الاتحاد السوفييتي :

لقد سبق أن أشرت إلى الاهمية البالغة لهذه الاتفاقية التي عقدت مع الاتحاد السوفييتي بتاريخ ١٦ / ٣ / ١٩٥٩ بصدد إنجازات وزارة الاقتصاد في الحقـــل الصناعي ، باعتبارها حجر الزاوية في الثورة الصناعية في العراق . والان انتقـــل إلى جوانب أخرى هامة لهذه الاتفاقية الخطيرة في تاريـــخ العراق الاقتصادي .

الاتفاقية وأسلوب التنمية الاقتصـادية : من المعلوم أن هناك ثلاثة طرق

للتنمية الاقتصادية مفتوحة للدول المتخلفة اقتصادياً : الطريق الاول هو الطريق الاشتراكي ، القائم على تأميم جميع وسائل الانتاج وقيام الدولة نفسها بخطط التنمية وفقاً لحاجات الشعب ، وقد سارت في هذا الطريق – بشكل أو آخر – وبعد مراحل انتقالية قصيرة لم تتجاوز بضع سنوات فقط – دول الديمقراطيات الشعبية في اوروبا وآسيا وجمهورية الصين الشعبية وكوبا، وتقوم به حالياً الشقيقة الغالية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. إن النجاح في هذا الطريق يتطلب بضعة شروط تاريخية ، سياسية واقتصادية ونفسية ، غير متوفرة في أغلب الدول العربية الان . أما الطريق الثاني للتنمية فهو الطريق الرأسمالي الامبريالي (الكلاسيكي) الذي سبق أن خبرناه في عهد مجلس الاعمار في العهد الملكي المباد ، وألمعنا لبعض نتائجه المدمرة في أول هذا الدفاع . إنه أسلوب الدول التابعة للاقتصاد الاستعماري الغربي (فرموزا ، الاردن، الكويت ، فييتنام الجنوبية ، تونس والمغرب إلى قبل مدة قصيرة ... الخ .) ، القائم على تسليم التنمية الاقتصادية لنفس المؤسسات والاحتكارات الرأسمالية الغربية الخاصة عن طريق الشركات الاستشارية والشركات المقاولة والشركات الفرعية ، التي تؤلف جوهر النظام الامبريالي . انه أسلوب يشهد كل تاريخه على انه لعب ولا يزال يلعب الدور الاول في تعميق التبعية والتخلف والاستغلال والاحتكار .. الخ . وقد أصبح هذا الاسلوب اليوم اهم ما يميز ما يسمى بـ (الاستعمار الجديد) الهادف لتحقيق مجرد استقلال سياسي صوري للدول المتخلفة مع الاحتفاظ بالجوهر الاقتصادي القديم القائم على التبعية. ولعل (ميثاق العمل الوطني) الناصري أحسن وثيقة حديثة شجبت هذا الأسلوب المدمرفي التنمية الاقتصادية حيث وصفته بحق بانه (التقدم عن طريق النهب) ، كما شجبت الفئات الاستغلالية المحلية التي تدعو لهذا الأسلوب بالعبارة التالية : (إن الأمل الوحيد لها في النمو هو ان تربط نفسها بحركة الإحتكارات العالمية وتقتفي اثرها وتتحول إلى ذيل لها وتجر اوطانها وراءها إلى هذه الهاوية الخطيرة) . يبقى الطريق الثالث والاخير في طريق التنمية وهو الطريق

الوطني (التوجيهي او المختلط) القائم على التخطيط العلمي المتوازن ، المستند إلى العناصر الخمسة التالية : قيادة القطاع العام ، قاعدة صناعية ثقيلة ، توجيه وشحذ وضبط للقطاع الخاص ، القروض التكنيكية لا الرأسمالية (أي فصل التكنيك عــن رأس المال واستثمار التكنيك الاجنبي دون السقوط في هوة الاستثمار الرأسمالي الاجنبي) ، وأخيراً أسلوب التعاون مع المؤسسات الحكومية أو الدولية الاجنبية التي تستهدف الخدمة العامة لا الربح الخاص بعيداً عــن الاحتكارات الامبريالية الخاصة القائمة على النهب وامتصاص دماء الشعوب . ان هذا الاسلوب الاخير في التنمية هو الاسلوب الوحيد الذي أثبت قدرته بالفعل والتطبيق على تصفية التنمية والتخلف والاستغلال وخلق القاعدة الاقتصادية – المادية والتكنيكية – الضرورية للتبديل الاجتماعي المطلوب . انه الاسلوب الوحيد المتفق مع مرحلة التحرر الوطني في الميدان السياسي ، وهو الاسلوب الذي يميز اليوم سياسة جميع الدول الاسيوية والافريقية والامريكية اللاتينية المتحررة (دول العالم الثالث كما يسمونها) التي تغذ السير قدماً نحو غدهــا المزدهر المنشود . ومن اهم عناصر هذا الاسلوب الوطني في التنمية الاقتصادية هو التعــاون الاقتصادي والفني مع الدول الاشتراكية وخاصة مع الاتحــاد السوفيتي . ولهذه الاسباب مجتمعة فكرت منذ الايام الاولى من ثورة ١٤ تموز في اتباع هذا الاسلوب المجرب في التنمية الاقتصادية ، أسوة بالدول الشقيقة والصديقة وهي تبلغ العشرات اليوم ، وفي مقدمتها الشقيقة الجمهورية العربية المتحدة . الخلاصة ان الاسباب الــتي حملتنا على عقد الاتفاقية السوفييتية هي بالاختصار اولاً تجاربنا مع أسلوب المناقصات العالمية والشركات الإستشارية في عهد مجلس الاعمار (في العهد الملكي) والكوارث التي نتجت عــن ذلك ، وثانياً اصطدامنا مع تلك الشركات الاجنبية في الايام الاولى بعد ثورة تموز واكتشاف مخالفات خطيرة في اعمال تلك الشركات الاجنبية وطرد عدد هام منها (على عهد وزارة فؤاد الركابي) وإلغاء مجلس الاعمار نفسه ... الخ ، وثالثاً الحملة المسعورة التي تعرضنا لها على اثر الغاء اسلوب مجلس الاعمار من

أقبل الصحافة الرسمالية الاقتصادية والسياسية مما جعل استمرار نفس الاسلوب مستحيلاً ، ورابعاً وهمية المنافسة بين الشركات والاحتكارات الغربية بسبب عالمية ووحدة النظام الرأسمالي وارتباط مصالح الشركات المذكورة في الوقت الحاضر ، وخامساً نجاح أسلوب (الاتفاقيات الثنائية) في إلغاء التبعية وتحقيق التصنيع وضمان الاستقلال الاقتصادي باكبر سرعة ممكنة (خاصة بعد دراسة تجربة الجمهورية العربية المتحدة) ، وسادساً ضرورة خلـــق (نواة للتخطيط الاقتصادي) والاسراع في (الثورة الصناعيـــة) على أساس قيادة (القطاع العام) - أي تجنب الطريق الرأسمالي الصرف في التنمية الاقتصادية ، وسابعـاً عدم استعداد الغرب حينذاك على إعطاء قروض تكنيكية لأن أسلوبه الاعتيادي هو أسلوب القروض النقدية الرأسمالية ذات الشروط المخـلة بالسيادة (كما ظهر ذلك من العرض الامريكي المشار إليه سابقاً) ، وثامناً عدم استعداد الدول الغربية للالتزامات الحكومية التعاقدية بسبب سياستها الحـرة - أي التسيبية لصالح شركاتها الاحتكارية - ، وتاسعاً القيام بالتنمية الاقتصادية دون إرهاق موارد النفط ، أي خلق قاعدة جديدة ، صناعية عـــلى الاخص ، للتوازنات الاقتصادية ، تسهل لنا - بعد فترة قصيرة - تحرير القطاع النفطي نفسه في المستقبل القريب ، وعاشراً خلـــق الكوادر التكنيكية لمجمـوع الاقتصاد العراقي - بقطاعيه العام والخاص - عـبر وخلال عملية التصنيع نفسها (كما نصت على ذلك الاتفاقية في رسائلها الملحقة بصدد مراكز التـــدريب المهني ومنظمة الانشاء الحكومية) ، وأخيراً تعزيز مواقعنا حتى في علاقاتنا مـــع الشركات الغربية والدول الرأسمالية نفسها .

مراحل عقد الاتفاقية السوفييتية : نشأت (فكرة) عقد هذه الاتفاقية بصورة طبيعية وتلقائية مباشرة منذ الايام الاولى من ثورة ١٤ تموز كخطوة اساسية في تصفية الاقتصاد العراقي للعهد المباد والقضاء على مظاهر التخلف والتبعية والتسيب والاستغلال ، وكنواة لـ (تخطيط) اقتصادي سليم يتصف بكل خصائص الاقتصاد الوطني المستقل المتوازن ، وكجزء هام في تنفيـــذ

مبادىء (السياسة) الاقتصادية الجديدة للعهد الثوري الجديد . أما المراحل التي مرت بها الاتفاقية فهي أولاً مرحلة الاستطلاع، أثناء سفر الوفد الاقتصادي (المتألف مني ومن السيد ناجي طالب) إلى دمشق والقاهرة في أوائل أيلول ١٩٥٨ ، ودراسة جميع مشاريع التخطيط والتنمية في الجمهورية العربية المتحدة وملاحظة الدور الهام الذي لعبته الاتفاقيات مع الدول الاشتراكية في بناء الاقتصاد الوطني في الدولة الشقيقة وتأكيد جميع المسؤولين في العربية المتحدة على هذه الحقيقة وخاصة الرئيس عبد الناصر والوزراء المختصين وممثلي مختلف النشاطات الاقتصادية هناك. وقد حملت معي حينذاك نسخاً من عشرات الاتفاقيات في هذا الصدد . ثانياً مرحلة الدراسة المشتركة مع الوفد التكنيكي السوفياتي في بغداد ، بعد قبول مبدأ الاتفاق من قبل مجلس الوزراء – بما في ذلك الوزراء القوميون – وتعيين أعضاء الوفد العراقي على مستوى الخبراء من قبل السيد محمد حديد (بصفته وكيلاً لوزارة الاعمار حينذاك) للتفاوض مع الوفد السوفياتي . وقد تم تكوين ست لجان مختلطة من خبراء الجانبين ، انقسمت بدورها إلى عشرات اللجان الفرعية ، لدراسة المشاريع المطلوبة في جميع قطاعات الاقتصاد الوطني . وقد تم استخدام جميع الخبراء العراقيين المتوفرين لهذا الغرض ، بالاضافة إلى وجود خبير مصري حينذاك على رأس أهم اللجان المذكورة ، وبنتيجة هذه الدراسة تم التحديد المبدئي للمشاريع التي تضمنتها الاتفاقية فيما بعد . ثالثاً مرحلة وضع مسودة الاتفاقية في بغداد على ضوء تقارير اللجان المختلطة ومشوره ممثل البنك المركزي واهداف السياسة الاقتصادية الجديدة وتجارب الدول المستقلة حديثاً وقد وضعت هذه المسودة من حيث الاساس، على نفس اسس الاتفاقيات المماثلة المعقودة بين الاتحاد السوفياتي والدول المتحررة ، وخاصة الاتفاقيات المصرية والسورية والاندونيسية والهندية . هذا وقد عرضت هذه المسودة التي قمت انا ومحمد حديد بالدور الاساسي في صياغتها على مجلس الوزراء فوافق عليها بالإجماع (بما في ذلك القوميين ايضاً) . رابعاً مرحلة توقيع الإتفاقية في موسكو ، بعد تعيين الوفد العراقي من قبل مجلس الوزراء برئاسة الوزراء الثلاثة (انا وطلعت

الشيباني ومحمد الشوّاف) وتخويل الوزيرين الأول والثاني منهما توقيع الاتفاقية، بعد تحديد مبلغ القرض التكنيكي اللازم لتغطية المشاريع المتفق عليها، وتحديد نسبة الفائدة ، وتوزيع المشاريع على القائمتين الملحقتين بالاتفاقية . والمرحلة الخامسة والاخيرة هي مرحلة المصادقة على الاتفاقية من قبل مجلس الوزراء وتبادل وثائق الابرام .

دوري في الاتفاقية : يتضح مما تقدم ان دوري في الاتفاقية يمكن ان ينظر اليه من ناحيتين : اولاً من ناحية (الشكل) أي من ناحية مراحل شرعية الاتفاقية ، ومن هذه الناحية قمت آ – بالموافقة على الفكرة المبدئية للاتفاق (مع جميع الوزراء) ب – بالمفاوضة مع وفد المفاوضة في بغداد (مع محمد حديد) ج – بالموافقة على صيغة مسودة المشروع (مع جميع الوزراء) د – في التوقيع على الاتفاقية في موسكو (مع طلعت الشيباني) هـ – في المصادقة النهائية على الاتفاقية (مع جميع الوزراء ايضاً) . ثانياً من ناحية (الموضوع) أي من ناحية مضمون الاتفاقية ومحتواها . ومن هذه الناحية يمكن القول بأن لنصوص الاتفاقية ثلاثة جوانب : الاول هو الجانب **المالي** ، كتحديد مبلغ القرض والتسديد والفائدة وسعر تعادل الصرف والتكنيك المصرفي ، وقد لعب محمد حديد الدور الهام في هذا المجال ، والجانب الثاني هو الجانب **التكنيكي**، أي توفر الخصائص التكنيكية لنجاح المشاريع ، وقد لعب الخبراء من الجانبين الدور الاساسي في هذا المجال ، الجانب **الاقتصادي** ، وقد لعبت الدور الاساسي في هذا الصدد . لقد كنت حريصاً على ان تتضمن الاتفاقية من الشروط والضمانات الاقتصادية ما يحقق الاهداف المطلوبة من عقدها ، وكمثال على ذلك اكتفي بذكر النقاط التالية : آ – جعل السعر الدولي هو الأساس لقيمة المشاريع . ب – تحديد المشاريع بحيث انها تكون نموذجاً لتركيب اقتصادي سليم . ج – جعل مشاريع الاتفاقية نواة لتخطيط اقتصادي متوازن ومتكامل د – التركيز على الصناعة الثقيلة والصناعات الزراعية والصناعة التحولية ذات الاستهلاك الجماهيري . هـ – الاهتمام بالمسح الصناعي الكامل .

و – تقوية القطاع العام وتمكينه من قيادة النشاط الاقتصادي بمجموعه، ويدخل في هذا منظمة الانشاء الحكومية . ز – جعل القرض تكنيكياً وليس نقدياً أو استثمارياً . ح – قبول مبدأ المقايضة كوسيلة للتبادل التجاري بين الجانبين . ط – ربط مشاريع الاتفاقية بالاجزاء الاخرى من السياسة الاقتصادية الجديدة (مثلاً بالاتفاقيات التجارية والمالية المعقودة مع البلدان الاشتراكية) . ي – ابعاد مشاريع الاتفاقية عن ميدان منافسة النشاطات الخاصة الناجحة في العراق (مبدأ الالتزامات المتقابلة المنصوص عليه في الاتفاقية) . ك – الحرص على ان تكون الاتفاقية مجرد اطار عام وترك الشروط التفصيلية للمشاريع الى عقودها الخاصة خارج الاتفاقية . ل – الحرص على مرونة الاتفاقية بالنص على قابلية تغيير المشاريع أو حتى رفضها من قبل الجانب العراقي . م – الحرص على افراد عدد هام من المشاريع وفصلها عن مشاريع الاتفاقية وتركها لمجرد الدراسة من قبل الجانب السوفياتي ، أو بعبارة اخرى ان الالتزام في هذه المشاريع قاصر على الدراسة ومن جانب واحد هو الجانب السوفياتي (القائمة الثانية الملحقة بالاتفاقية) . ن – ضمان تقديم الجانب السوفياتي لادوات الاحتياط – الاضافية ومواد الخام غير المتوفرة في العراق بشروط تجارية عادية . س – ضمان الالتزام باكمال المشاريع حتى في حالة عدم كفاية القرض المحدد ، وذلك بقبول مبدأ المقايضة مع السلع العراقية . ع – واخيراً ضمان تقديم جميع الخبرات والاجهزة التكنيكية اللازمة وخلق الكوادر الفنية العراقية اللازمة لتشغيل مشاريع الاتفاقية بمجرد اكمالها وتسلمها .

طبيعة مشاريع الاتفاقية : لقد سبق ان اشرت الى ان اهم مزايا الاتفاقية واهدافها على السواء ، هو أولاً تهيئتها كنواة للتخطيط ووسيلة لتنفيذه من جهة ، وثانياً جعلها نموذجاً لتركيب سليم لاقتصاد وطني مخطط ومتوازن . وقد تم تحقيق ذلك بجعل مشاريع الاتفاقية واختيارها على الأسس التالية :

آ – القاعدة هي الصناعة التي تكون ٨٠ ٪ من قيمة الاتفاقية .

ب – القطاع العام الذي تخلقه الاتفاقية هو الذي يقود الاقتصاد الصناعي .

جـ – الأساس في الصناعة هو الصناعة الثقيلة (معامل الفولاذ والاسمدة والكبريت وحامض الكبريتيك والمكائن والمعدات الزراعية والزجاج واللوازم والعدد الكهربائية) .

د – التركيز على الصناعات الزراعية (معامل الاسمدة ، المكائن والمعدات الزراعية ، النسيج ، التعليب) .

هـ – التركيز كذلك على الصناعات التحويلية الجماهيرية (معامل النسيج القطني والصوفي والتريكو والخياطة والتعليب والادوية والمصابيح الكهربائية) .

و – المسح الجيولوجي والسسميكي والمغناطيسي (مع الاجهزة والمعامل والمختبرات اللازمة لذلك) .

ز – خدمة القطاع الزراعي كما يبدو ذلك في مشاريع البزل واستغلال المياه والمزارع الحكومية الكبرى ومحطات تأجير المكائن والآلات الزراعية وسايلوات الحبوب .

ح – واخيراً الاهتمام بقطاع المواصلات ، باعتباره جزءاً هاماً من الرأسمال الاجتماعي ، كما يبدو ذلك في النص على مشاريع السكك الحديدية والملاحة النهرية ، والمرسلات الاذاعية .

مزايا الاتفاقية العراقية على بعض الاتفاقيات المماثلة الأخرى المعقودة مع الاتحاد السوفياتي : سبق ان ذكرت ان الاتفاقية العراقية السوفياتية تستند – من حيث الاساس على نفس الأسس الواردة في الاتفاقيات المماثلة المعقودة بين الاتحاد السوفياتي وعشرات الدول المتحررة الاخرى. ومع ذلك فهناك بعض المزايا التي رأيت ان اشير اليها للاتفاقية العراقية على كثير من الاتفاقيات الأخرى ، وخاصة الاتفاقيات المصرية والهندية والسورية ، في الوقت الذي

لا توجد فيه اية ميزة لتلك الاتفاقيات على الاتفاقية العراقية. فمن مزايا اتفاقيتنا على الاتفاقية المصرية :

آ – ان مدة فتح القرض في اتفاقيتنا هي سبع سنوات في حين انها في المصرية اربع سنوات فقط (المادة (٦) مصرية) .

ب – يجري تسليم المعدات والمكائن والمواد في الموانىء العراقية (سيف)، بينما ان ذلك يجري بالنسبة للاتفاقية المصرية في الموانىء السوفياتية (فوب) – مادة (٥) عراقية و (٦) مصرية – .

جـ – لا يجوز للسوفيات الاستعانة بدول الديمقراطيات الشعبية في تنفيذ التزاماتهم الا بموافقة الجانب العراقي لعدم وجود نص يجيز ذلك – عكس المصرية – مادة (٤) مصرية .

د – لا مثيل في الاتفاقية المصرية لمشاريع الملحق (٢) في الاتفاقية العراقية بطبيعتها الملزمة لجانب واحد . كذلك يمكن الاشارة بصدد مزايا الاتفاقية العراقية على الاتفاقية الهندية الى ما يلي :

آ – مدة استخدام القرض في الهندية خمس سنوات ، وهي مدة نفاذ مشروع السنوات الخمس الهندي ، بينما المدة سبع سنوات في العراقية (مادة (١) هندية) .

ب – لا مثيل للملحق رقم (٢) في الاتفاقية الهندية .

كذلك يمكن الاشارة بصدد مزايا الاتفاقية العراقية على الاتفاقية السورية الى ما يلي :

آ – التزام السوفيات بتجهيز الاحتياطي الزائد والمواد الخام غير المتوفرة في الاتفاقية العراقية ، ولا مقابل لها في السورية .

ب – لا يوجد مثيل في الاتفاقية السورية للملحق رقم (٢) الموجود في الاتفاقية العراقية . هذا وسرني ان اقدم للمحكمة المحترمة نص الاتفاقيات

العراقية والسورية والمصرية والهندية للاقتناع من صحة المقارنة المشار اليها اعلاه والتأكد من عدم وجود اية ميزة لهذه الاتفاقيات على الاتفاقية العراقية، مع توفر الميزات في العراقية على الاتفاقيات الأخرى .

الاعتراضات على الاتفاقية : بالرغم من ان الاعتراضات على الاتفاقية العراقية السوفياتية تتقنع غالباً بأقنعة تكنيكية، على اساس ترصد بعض العيوب الفنية والمالية المزعومة، الا انها في جوهرها محاولة مسعورة لادانة الأسلوب العلمي الوطني في التنمية الاقتصادية، وتزكية الاسلوب البالي المخرب، اسلوب مجلس الاعمار . ولهذا فليس من الصعب تشخيص الفئات التي تصدر عنها هذه الاعتراضات، وهي بكل تأكيد نفس الفئات التي شجبها الميثاق الناصري بالشكل الصارم الذي سبقت الاشارة اليه . ان هذه الفئات هي على العموم انصار النظام القديم، نظام الاستعمار والتبعية الاقتصادية والتخلف ... الخ. ، وهي تضم فئات مختلفة منها :

آ – انصار التسيب الاقتصادي والمستفيدين منه (من الاحتكاريين والاقطاعيين الخ ... اي خصوم التوجيه والتدخل في النشاط الاقتصادي .

ب – انصار التبعية وخاصة انصار مجلس الاعمار والمستفيدين من سياسته الاجرامية السابقة .

جـ – المثقفون الاقتصاديون المزيفون، من انصار النظريات الكلاسيكية ومفلسفي سياسة الاستغلال الخارجي والداخلي .

د – شركات الاستيراد والتصدير وكبار المحتكرين في ميدان التجارة الخارجية وغيرهم من اعداء السياسة الاقتصادية الجديدة في الحقل التجاري.

هـ – انصار الرساميل الاجنبية في استغلال الاقتصاد العراقي من قدماء وجدد (انصار فكرة المشاركة والتجميع والتعريق والشركات المختلطة والرساميل الدولية المزعومة ...الخ) .

و – خصوم القطاع العام وقيادته للاقتصاد الوطني وخاصة في ميادين الصناعة والتمويل والتجارة الخارجية .

ز – خصوم التصنيع عامة كقاعدة للبناء الاقتصادي ، وانصار تضخيم قطاعات التجارة والخدمات غير الانتاجية والبناء العقاري ، على حساب الصناعة وخاصة الثقيلة منها .

ح – واخيراً وليس آخراً ، وكلاء الشركات الكبرى الاجنبية في العراق ، أي انصار العمل على ابقاء الاقتصاد العراقي مجرد امتداد للاقتصاد الاستعماري .

تصنيف الاعتراضات : ان الاعتراضات التي اطلقها المغرضون ضد الاتفاقية وجازت ، للاسف على بعض الاوساط الجاهلة وحسنة النية – وهذه نقطة هامة ارجو التنبه التام اليها – ليست موجهة ضد الاتفاقية أو ضدي شخصياً وبالذات ، بل هي موجهة في واقع الامر لسياسة جميع البلدان المتحررة التي تبنت هذا الاسلوب في التنمية . انها موجهة ضد العربية المتحدة والجزائر والهند واندونيسيا ومالي وغانا وغينيا ... الخ . انها موجهة ضد عبد الناصر وبن بللا ونهرو وسيكوتوري ونكروما وسوكارنو .. الخ ، ذلك لان الاتفاقية العراقية السوفياتية تتضمن نفس المبادىء ، بل نفس النصوص في الغالب ، لاتفاقيات هذه الدول المتحررة مع الاتحاد السوفياتي ، ولهذا فاؤكد على ضرورة تشخيص المحكمة المحترمة تشخيصاً صحيحاً طبيعة هذه الاعتراضات ، باعتبارها تهدف – بالغرض والنتيجة – لادانة اسلوب التحرر الاقتصادي والدفاع عن اسلوب التخلف والتبعية . لقد تتبعت جميع الاعتراضات التي اطلقت في حينه لاغراض سياسية واضحة ، ضد هذه الاتفاقية (والتي فندتها هيئة التحقيق المحترمة جميعاً) فوجدت انها تدور حول سبع مسائل استعرضها باختصار مع الرد الموجز عليها فيما يلي :

١ – خرافة الضرر من **سعر تبادل الروبل والدينار** : تزعم هذه الخرافة

بان العيار الذهبي للروبل والدينار المنصوص عليه في الاتفاقية العراقية (مادة ٥ و ٧) لا يتفق مع السعر الحقيقي للسوق الحرة ، وبالرغم من ان هذا الاعتراض لا يمكن ان يصدر إلا عن امي" في المعلومات الاقتصادية ، لا بد من الاشارة إلى انه يتجاهل بالمرة طبيعة الاتفاقيـــة موضوعة البحث باعتبارها اتفاقية تكنيكية وليست نقدية . انه يقوم على مجموعة من الافتراضات الخاطئـة بشكل يدعو للرثاء :

آ – افتراض ان القرض نقدي (أي قائم على تسلم عدد من الروبلات) في حين انه تكنيكي صرف قائم على تقديم عدد من وسائل الانتاج وطرق الانتاج والخبرات التكنيكية والتدريب الفني .

ب – افتراض ان سعر الصرف بين العملتين العراقية والسوفياتية على أساس الذهب هو سعر مجحف، في حـــين أنه الضمانة الاكيدة ضد تقلب سعر التحويل وأثر ذلك على قيمة القرض فضلاً عن انه المقياس الوحيد في التعامل الدولي، كما يدل على ذلك وجود نفس النص (أي نفس العيار ونفس سعر الصرف) في الاتفاقيات المصرية (مادة ٦) والسورية (مادة ٥) والهندية (مادة ٤ و ٥) . هذا وقد كفانا كتاب البنك المركزي الموجه لهيئة التحقيق مؤونـة تفنيد هذا الاعتراض السخيف .

جـ – افتراض ان اسعار المشاريـع محددة في صلب الاتفاقية مقدماً وبروبلات مقيمة بسعر أعلى من قيمتها الحقيقية ، في حين ان العقود الخاصة بكل مشروع على حدة هي التي تحدد الاسعار وعلى اساس اسعار السوق الدولية . الخلاصه ان الضرر ، أي ضرر محتمل ، لا يمكن ان يحصل من تنفيذ الاتفاقية الا اذا حصل غبن في اسعار المعامل في عقودها الخاصة ،وهذا لا علاقة له لا بالاتفاقية ولا بسعر الصرف بين الروبل والدينار . ان هذا السعر الصرفي هو مجرد آلية لقياس السعر الدولي المنصوص عليه في المادة (١١) من الاتفاقية العراقية ، وهذا ينفي احتمال أي ضرر متصور من سعر التبادل للروبل والدينار . فلو فرضنا مثلاً أن

ماكنة سوفياتية عرضت على الجانب العراقي ، وكان سعرها الدولي الف جنيه استرليني،فمعنى ذلك ان سعرها هذا—مقيّماً بالدينار هو الف دينار: فاذا فرضنا انسعر الصرف بالنسبة للروبل هو ١٠—١ ،وضع الجانب السوفياتي لهذه الماكنة عشرة آلاف روبل ، فإذا وضعنا سعراً آخر للصرف ولنقل ٢٠ — ١ ، وضع الجانب السوفياتي لنفس الماكنة ، وللحصول على نفس سعرها الدولي عشرين الف روبل بدل العشرة آلاف السابقة . وهذا معناه عـــدم تأثر السعر الدولي بسعر الصرف بأي شكل كان، او بعبارة أخرى ان الغرض من النصعلى سعر الصرف للروبل والدينار هو ليس استعمال العملتين في القبض والتسديد ، بل لمجرد وضع مقياس دقيق وثابت لقياس السعر الدولي المتخذ اساساً لاسعار المواد والخدمات التي يقدمها الجانب السوفياتي . هذا مع العلم بأنني لم اوقع أي عقد من عشرات العقود التي وقعت تنفيذاً للاتفاقية ، لأنها من مسئولية وزراء التنفيذ .

٢ — خرافـة الضرر من حساب بداية **ترتب الفائدة على القرض** : تنص الاتفاقية على ترتيب الفائدة على القرض من تـاريخ استعمال الجزء المختص منه ، ويعتبر (تاريخ قائمة الشحن) تاريخاً باستعمال القرض بالنسبة لاثمان المعدات والمكائن والمعدات .. الخ . ان الخرافة تقول بان العبارة المذكورة يجب تفسيرها بأنها تاريخ (شحن) المكائن والمواد من الموانىء الروسية . ولا حاجة لبيان خطأ هذا التفسير اذ من الواضح ان المقصود هو تاريخ (قائمة الشحن) اي الوثيقة القانونية التي تخول (تسلم) المواد . وبما ان التسليم والتسلم يتمان في الموانىء **العراقية** وليس السوفياتية (مادة ٥) لأن المكائن (يجب تجهيزها من الاتحاد السوفياتي على اساس سيف الموانىء العراقية) كما تنص المادة — اصبح خطأ التفسير المذكور واضحاً لكل ذي عينين . ان الاعتراض المذكور كان يصح لو وجّه الى الاتفاقية المصرية التي تنص على التسليم فوب الموانىء السوفييتية ، ولكن لا يصح توجيهـه للاتفاقية العراقية ، إذ ان المقصود هو ترتيب الفائدة من تاريخ (تسليم)

قائمة شحن المكائن عند وصولها الى العراق .

٣ – الضرر من التزام العراق **بانشاء المشاريع** : بالرغم من ان هـذا النص هو الاخر موجودفي الاتفاقيات المصرية والسورية والهندية على السواء ،ووضوح الفوائد الاساسية المترتبة عليه ، نجد ان الخرافة تزعم بان مثل هـذا النص يحرم الجانب العراقي من الاستعانة بالخبرة الاجنبية من جهة ويجزىء وحدة المشاريع ويعطل انشاءها بالنظر لعدم توفر الخبرة العراقية .ان الرد على هذا الاعتراض يمكن تلخيصه في النقاط التالية :

آ – النص ضروري لامكان تشغيل الخبرة العراقية في ميدان البناء والعمل وسوق المواد الانشائية ... الخ ، أي قصر المساعدة السوفياتية في حدودها الضيقة بحيث لا تزاحم السوق المحلية .

ب – كذلك تتضح ضرورة النص من ناحية الكلفة الاقتصادية للبناء باعتبارها تستند الى العناصر المحلية وليست المستوردة.

جـ – كذلك تتضح افضلية النص من الناحية الفنية (الجمالية) إذ ان ارتباط الفن المعماري بتراث البلاد وذوقها وثقافتها لا يحتاج لبيان .

د – ومع ذلك فليس هناك في الاتفاقية ما يمنع الاستعانة بالخبرة السوفياتية في هذا المجال عند اقتضاء الضرورة ، بل على العكس ان المـادة الثانية من الاتفاقية التي تلزم الجانب السوفياتي بتقديم المساعدة الفنية في بناء المشاريـع تساعد على ذلك .

٤ – ضرر عدم تسليم **الخرائط والمواصفات** للاجانب الا بإذن السوفيات: تقول الخرافة في هذا الصدد بان الاتفاقية ، بمنعهـا الجانب العراقي من تسليم الخرائط والمواصفات للشخص الثالث إلا باذن الجانب السوفيـاتي ، تحرم الجانب العراقي من الاستعانة بالخبرة الاجنبية في تدقيق العروض السوفياتية ،

فتسبب بذلك اشد الأجحاف بمصالح العراق . ان الرد على هذا الاعتراض يتلخص في النقاط التالية :

آ ـ ان الاعتراض يتجاهل طبيعة هذه الوثائق ويخلط بينها وبين الوثائق المتعلقة بتصاميم المعامل والمشروعات، في حين انها قاصرة على (طرق الانتاج) وليس بـ (وسائل الانتاج) او بتعبير آخر انها تتعلق بالعنصر الفكري في عملية الانتاج وليس بالعناصر المادية. ان تصاميم المعامل منصوص عليها في المادة الثانية من الاتفاقية والجانب العراقي حر في التصرف بها كيفما يشاء في حين ان الوثائق المعترض عليها منصوص عليها في مادة مستقلة وهي المادة الثالثة من الاتفاقية لطبيعتها الخاصة باعتبارها منتجات فنية وفكرية واجبة الحماية لاصحابها العلماء والمخترعين السوفيات، على غرار ما هو متبع من حمايتها في الدول الغربية الرأسمالية تحت اسم (براءات الاختراع) .

ب ـ ان الغرض من حماية هذه الوثائق هو الاحتفاظ بقيمتها الاقتصادية والعسكرية باعتبارها لا علاقة لها بضرورات استكمال بناء المعامل في مراحله المختلفة .

جـ ـ ان النص ليس موجهاً ضد استخدام الخبراء الاجانب حسني النيـة بدليل ان الجانب العراقي استخدم فعلاً بمجموعـة من الخبراء في مناسبات مختلفه لتدقيق هذه الوثائق (مثلاً في معامل الادوية والفولاذ ... الخ) .

د ـ تفسر (موافقة) السوفيات على التصرف بهذه الوثائق والاطلاع عليها من قبل الاجانب بمبدئي حسن النية وعدم التعسف في استعمال الحق كما هـو معروف في تفسير النصوص الاقتصادية الدولية .

هـ ـ ان النص موجود حرفياً في جميع الاتفاقيات الأخرى ايضاً .

٥ ـ ضرورة المناقصة الدولية لمعرفة السعر الدولي : ان الرد على ذلك يتلخص في النقاط التالية :

آ – ان هذا الاعتراض ليست له علاقة بمبدأ الاتفاقية او بنصوصها ، بل هو يثور فقط عند توقيع العقد اي عند تنفيذ الاتفاقية ولا يتعلق بمبدأ السعر الدولي نفسه .

ب – ان (التصاميم السوفياتية) لا يمكن قبولها طبعاً من قبل الشركات الغربية ، ولذلك فان هذا الاعتراض يجر وراءه اعتراضاً آخر هو ضرورة الرجوع الى (الشركات الاستشارية) الغربية لوضع التصاميم ومعنى ذلك اذن هو الدعوة في الواقع – بصورة غير مباشرة – الى استمرار التبعية للغرب ونسف فكرة التعاون مع الدول الاشتراكية ، مع كل الاضرار المعروفة – لسياسة مجلس الاعمار السابقة .

جـ – أن (المنافسة) موهومة في الواقع بين الشركات الغربية المدعوة للدخول في المناقصات الدولية بالنظر للارتباطات المعروفة فيما بينها وبالنظر لاقتسامها أسواق التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة بصورة مسبقة .

د – ان النص المعترض عليه هو الاخر موجود في جميع الاتفاقيات المماثلة ومنها المصرية والسورية والهندية .

هـ – ان تجارب الدول الشقيقة والصديقة في تنفيذ اتفاقياتها مع الاتحاد السوفياتي تقطع بعدم وجود اية صعوبات في تسعير المكائن والمعدات المجهزة على أساس السعر الدولي دون اية حاجة للجوء الى المناقصات الدولية المزعومة . وها كم تجربة العربية المتحدة في هذا المجال ، كما نص عليها تقرير رسمي محفوظ في وزارة الصناعة العراقية . يقول التقرير (تؤلف الهيئة العامة – وهي الجهاز المسئول عن تنفيذ الاتفاقية المصرية السوفياتية – لجنة لبحث كل مشروع ومناقشة التقرير المقدم من الجانب السوفياتي والدخول في مفاوضات معهم حول تسعير المكائن والمعدات الخاصة بالمشروع ، وتتشكل هذه اللجان عادة من مهندسين

مختصين واقتصاديين تقوم بواجباتها على الاسس والطرق التالية : (١) تحصل على البيانات والمعلومات التي تتعلق بأسعار المعدات والمكائن المماثلة او المشابهة وذلك عن طريق المشاريع القائمة او العروض المشابهة المتوفرة ، لغرض مقارنتها بالعرض السوفياتي .(٢) تحديد سعر الطن الواحد من المكائن والمعدات المعروضة من قبل الجانب السوفياتي ومقارنتها بأسعار المواد الخام المتكونة منها هذه المكائن والمعدات بعد اضافة كلفة تخمينية لقيمة العمل والجهد المصروف على انتاجها . (٣) وفي الحالات التي لا تفي الطريقتان الاولى والثانية بالغرض تلجأ اللجان الى الحصول على اسعار من شركات غربية او غيرها لاجزاء او لأحدى وحدات المشروع ، وعلى اساس الاسعار المقدمة تحكم على اسعار المكائن والمعدات السوفياتية . وقد ابدى المسئولون المصريون على ضوء التجارب التي مرت بهم ، ان الجانب السوفياتي على استعداد دائم لمراجعة الاسعار المقدمة من قبله واعادة النظر فيها فيما اذا قدمت بيانات او معلومات مقنعة من الجانب المصري بصددها ، وان الاستنتاج العام هو ان الجانب السوفياتي لا يستهدف الربح المادي من وراء هذه المشروعات .

٦ – الاعتراض على **سرعة عقد الاتفاقية** : بالرغم من تفاهة هذا الاعتراض فيمكن الرد عليه فيما يلي :

آ – هذا الاعتراض باطل ، لانه يتجاهل ان فكرة عقد الاتفاقية تعود للايام الاولى من الثورة وان المراحل التحضيرية لها استغرقت اكثر من ثمانية اشهر وان مهمة الوفد العراقي في موسكو كانت مجرد تتويج لاعمال سابقة طويلة الأمد قامت بها عشرات اللجان الفنية الى جانب مجلس الوزراء والوزراء المختصين .

ب – هذا الاعتراض يتجاهل طبيعة الاتفاقية وكونها مجرد (اطار عام) للعقود التفصيلية ، وان تهيئة هذه العقود تتطلب أحياناً عدة سنوات قبل امكانية توقيعها ، وان ثلاث مراحل على الاقل يجب ان تسبق مشروع شحن

المعدات والمكائن من الجانب السوفيـاتي ومناقصة اعمال الهندسة المدنيـة من الجانب العراقي ، وهذه المراحل هي : (١) مرحلة (جمع البيانات والدراسات الاولية واختيار الموقع) التي تنتهي باعداد وثيقة التكليف بالتصميم. (٢) (مرحلة اعداد المواصفات والتصاميم) من قبل الجانب السوفيـاتي ، التي تنتهي باقرار المشروع بعد مناقشته واجراء التعديلات المقترحة عليه . (٣) الدخـول في (مقاولة تسلم خرائط العمل وتجهيز المكائن) التي تعتبر آخر المراحل التعاقدية التنفيذية بين الجانبين .

٧ ـ **الاتفاقية والاخلال المزعوم بمبدأ السيادة** :ورد هذا الاعتراض من قبل احد مدرسي القانون الدولي في كلية الحقوق في بغداد ، حسن عبد الهادي الجلبي ، امام الهيئة التحقيقية ، فقد زعم بان اشتراط موافقـة السوفيات على تسليم (الخرائط والمواصفات المتعلقة بالعمليات التكنيكية للانتاج) ممـا يخل بسيادة العراق . والواقع انني استغربت هذا الحرص من الموما اليه على مبدأ السيادة مع ان محاضراته في كلية الحقوق المطبوعة بعنوان (الوجيز في القانون الدولي العام ، الجزء الاول ١٩٦١) تنتقص هذا المبدأ بشدة ، على اعتبار انه ، في زعمه ، اصبح عتيقاً بالياً لا يتفق مـع فكرة الالتزام في القانون الدولي الحديث. ومما زاد استغرابي اكثر ان هذا المدرس لم يرَ حتى في أسلوب (الحماية الدولية) الاستعماري المعروف ما يخل بمبدأ السيادة باعتباره قائمـاً ـ كما يدعي ـ على مبـدأ المساواة وعلى أساس الاختصاص الدولي المختلط (صفحة ١٨٩ من كتابه) . فكيف نفسر هذا الحرص الحماسي منه اليوم على مبدأ السيادة ؟ بالطبع ، السبب معروف ، لان الاتفاقية موضوعة البحث هي اتفاقية تنمية اقتصادية مع دولة اشتراكية وتستهدف هـدفاً سامياً هو المساهمة في تصفية الاستغلال الاستثماري في العراق . ومع ان هذا الاعتراض لا يستحق الرد حتى ان الهيئة التحقيقية نفسها لم تجد فيه ما يوجب الاستفسار مني عن الموضوع أود ان اوضح البديهيات التالية :

(١) ان هذه الوثائق (أي الخرائط والمواصفات الخاصة بالعمليات التكنيكية اللازمة لمعرفة طرق الانتاج) هي وثائق سوفياتية صرفة تتضمن الطرق الفنية لانتاج المعامل المقدمة ، أي انها ملك اصحابها العلماء والمخترعين والمؤسسات السوفياتية وليست ملك العراق ، كما ان الغرض من تسليمها للجانب العراقي هو ليس تمليك محتوياته العلمية وحقوق التصرف فيها اليه بل مجرد الاستعانة بها لتشغيل المعامل ، أي انها حقوق اختراع لاصحابها السوفيات ولم تنص الاتفاقية على تنازل المؤسسات السوفياتية عنها حتى يمكن التصرف بها بدون اذن أصحابها وذلك لقيمتها الاقتصادية والعسكرية . فكيف جاز للشاهد ان يعتبر اشتراط اذن المالك في تسليم ملكيته الفنية هذه الى الغير اخلالاً بسيادة العراق ؟ ومع أي نظرية من نظريات السيادة يتفق هذا الزعم الباطل ؟ أي من هذه النظريات يحظر على المالك التصرف في ملكه لمجرد وضع هذا الملك الادبي تحت تصرف شخص ثان لمجرد استثماره في الانتاج ؟

(٢) ان الاخلال بمبدأ السيادة يفترض الاكراه وحرمان الدولة من احد اختصاصاتها الدولية الاساسية ، كما هي الحال مثلاً في الاتفاقات غير المتكافئة مع الدول الاستعمارية (معاهدات الحماية والاحلاف العسكرية مثلاً) فاين هو الاكراه والحرمان في علاقات الاتحاد السوفياتي مع الدول المستقلة حديثاً ؟ ان الاتفاقية موضوعة البحث عقدت بمبادرة من الجانب العراقي اسوة بجميع الدول المتحررة التي تتميز سياستها الاقتصادية الدولية بالدرجة الأولى بالاعتماد على مساعدات العالم الاشتراكي ، عدا الدول المستعمرة والتابعة وشبه المستعمرة التي تتميز سياستها بالتبعية السياسية والاقتصادية للغرب .

(٣) ان مبدأ الالتزام الدولي الحر (المعبر عنه بالاتفاقات الدولية المتكافئة كالاتفاقية العراقية السوفياتية) لا يتعارض بالبداهة مع أي تفسير من تفسيرات السيادة بل هو على العكس مظهر من مظاهرها وتأكيد ايجابي ووضعي لها — انه لا يتعارض ، لا مع التفسير **الكلاسيكي** للسيادة (باعتبارها

حق تقرير الكلمة الاخيرة) ولا مع تفسير المدرسة **النمساوية** التي ترى في السيادة (الاختصاص في تحديد الاختصاص) ولا مع تفسير المدرسة **الارادية** (حق التحديد الذاتي للارادة) ولا مع نظرية **الأرادة الجماعية** (مدرسة تريبل) ولا مع النظريات **الفرنسية الحديثة** كنظرية الاختصاص الاستثنائي ونظرية الميدان المجنب ونظرية الاختصاص الاختياري ونظرية أدنى التضحية، كما انها لا تتعارض اخيراً مع نظريات (الحقوق الاساسية للدول). ان الاتفاقية العراقية السوفياتية هي تأكيد لمبدأ السيادة بجميع تفاسيرها ونظرياتها السابقة، واستطيع ان اكتب مجلدات في هذا الموضوع، والشاهد المومأ اليه—وهو زميل سابق لي في باريس— يعرف كل هذه البديهيات والحقائق الدولية، ولكن كما ذكرت، اذا عرف السبب بطل العجب.

(٤) ان الشاهد يتجاهل كذلك—عن عمد— الطبيعة القانونية للاتفاقية، وانها ليست من المعاهدات الدولية الملزمة بذاتها (ما يسمونه في القانون الدولي بالمعاهدات القانونية او الشارعة) بل من نوع المعاهدات الشرطية، اي ان الالتزام بها معلق على موافقة الجانب العراقي نفسه على كل عقد من عقود المعامل على حدة، فكيف يمكن ان يقال بان الاتفاقية مخلة بالسيادة بمجرد توقيعها، مع العلم ان العراق حر في التوقيع او عدم التوقيع على العقود، اي حر في الالتزام بالنصوص؟

(٥) واخيراً، ان هذا النص المعترض عليه اعتباطاً، هو بالذات ما نصت عليه حرفياً جميع الاتفاقات الأخرى المعقودة مع الاتحاد السوفياتي من دون تغيير ومنها الاتفاقيتان المصرية والسورية او عدم الالتزام، وانني لأتساءل متى كان الجلبي احرص على سيادة العراق والبلدان المستقلة المتحررة الأخرى من قادتها وزعمائها الوطنيين، من ناصر وبن بللا وسوكارنو مثلاً؟

العراقيل والتدخلات في السياسة الاقتصادية الجديدة

ان الانجازات الرائعة التي استطعت انجازها في الحقول الاقتصادية المختلفة ، لم تتم بيسر وسهولة ، بل على العكس تماماً ، كانت تمر عبر اكداس متزايدة من العراقيل والصعوبات ، ومع تردي الوضع العام واستفحال مظاهر الدكتاتورية والانقسام السياسي في البلاد وفقدان الاستقرار العام وضياع المسئولية الوزارية وانعدام التخطيط العلمي وتمزق الجبهة الوطنيـــة وعزلة الحكم عن الشعب ، وبعبارة اخرى ، مع فقدان الشروط العامة الاساسية لمواصلة القيام بالاصلاحات الاجتماعية والاقتصادية ، وطغيان الاتجاهـات الوسطية والانتهازية البعيدة عن روح الثورة في جميع الحقول والميادين ، بدأت العراقيل والعقبات تزداد بشدة وبسرعة في وزارتي النفط والاصلاح الزراعي ، وبدأ قاسم واجهزتـــه المعادية للثورة تزيد من ضغطها المستمر ومقاومتها المتزايـدة لعرقلة سير اعمال الاصلاح الزراعي على الاخص وظهر واضحاً للعيان ان قاسم بدأ يستجيب منذ اواخر عام ١٩٥٩ واوائل عام ١٩٦٠ على الاخص ، لضغط الاقطاع وبعض الاوساط اليمينية بأجراء تعديلات رجعية في القانون او اعطـــاء تفسيرات واسعة له على حساب الفلاحين. واحتدمت المعركة بين اجهزة الاصلاح وبين جميع القوى المعادية للثورة ، ولا مجال الان لتسجيل تفاصيلها لان ذلك يحتـــاج لمجلدات ، ولكني ساذكر على سبيل المثـــال الشيء القليل من ذلك . ان هذه التدخلات والعراقيل في اعمال وزارة النفط والاصلاح الزراعي كانت العامل الثاني – بعد تردي الوضع العام – لاتخاذ قراري بالاستقالة من الحكم القاسمي .

عراقيل امام سياسة النفط : اكتفي بذكر الامثلة التاليـة : (١) تدخل

قاسم في المفاوضات النفطية مع الشركات واتباع سياسة تهريجية فيها مما أدى الى تجميد القضايا الاساسية الموقوفة ، ومنها مسألة زيادة حصة العراق من العوائد ، والمساهمة في رأس مال الشركات ، وتغيير أسس حسابات النفقات والاسعار (بما في ذلك الخصم والاجارة الميتة) واسترداد جميع الاراضي غير المستثمرة ، وموضوع المدير الاجرائي ، والمشاركة في ارباح التصفية ، وموضوع ناقلات النفط واخيراً مسألة اخضاع الشركات للقوانين العراقيـة . (٢) عرقلة اشراف وزارة الاقتصاد فوزارة النفط على موضوع الاستخدام لدى الشركات ، وخاصة الاجانب منهم . (٣) عرقلة اجهزة التدخل لحماية حقوق العمال لدى الشركات . (٤) ملء الشركة بموظفين مشبوهين ، دون علـم الوزارة ، وبموافقته مباشرة ، خلاف الترتيبات التي اعدت منذ بداية الثورة في هذا المجال . (٥) تسليم المصافي بيـد الحاكم العسكري العام . (٦) اعتقال عشرات الموظفين في المؤسسات والمصالح النفطية دون علم الوزارة. (٧) عرقلة الوسط للتطهير – خاصة فيما يتعلق بالخبراء الاجانب المشبوهين – وخاصة في المصـافي ، بحجة تجنب الاساءة للعلاقات مع بعض الدول الغربية وخاصة امريكا . (٨) تزييف نقابات العمال والتدخل في انتخاباتها في الشركات والمؤسسات النفطية . (٩) عرقـلة محاولات التعريق في الشركات والمؤسسات والمصالح النفطية . (١٠) التدخل حتى في مسائل جزئية ، مثال ذلك الضغط المباشر لمنح احد ابناء حامد قاسم محطة لتوزيع البنزين خلاف المبدأ المتبع في هـذا الصدد . (١١) التشهير في الصحف القاسمية ، باسناده الاكيد ، ضدي شخصياً وضد سياسة الدوائر والمصالح التابعة لوزارة الاقتصاد والنفط والاصلاح الزراعي .

عراقيل امام سياسة الاصلاح الزراعي : اكتفي بالاشارة الى بعض الامثلة فقط :

١ – عرقلة الاقطاع وبعض الاوساط اليمينية :

آ – محاولة شل جهاز الاصلاح الزراعي ، بتقـديم شكاوى مفتعلة ،

ومضايقة خيرة الموظفين ، واتصال الاقطاعيين بقاسم مباشرة في جميع شئون الاصلاح ... الخ .

ب – تهجير الفلاحين ، بالرغم من البيانات الرسمية التي تمنع ذلك .

ج – الاعتداء على حصصهم خلاف النسب القانونية .

د – الحجز على حاصلاتهم خلاف القانون ، وقد اضطررنا في حينه لتعديل القانون لاجبارهم على اقامة دعاوى خلال مدة قصيرة والأمر برفع الحجز .

هـ – تخريب ادوات الانتاج .

و – اقامة دعاوى مفتعلة على الفلاحين ، خاصة بدعوى الديون القديمة .

ز – التدخل للسيطرة على انتخاب جمعيات الفلاحين .

ح – محاربة القطاع العام في الاصلاح الزراعي (المزارع الحكومية الكبرى).

ط – محاولة العمل لسحب الاختصاص القضائي وجعله اداريـاً في قضايا الاصلاح .

ي – التشهير بسياسة وزارة الاصلاح الزراعي واطلاق الاكاذيب والافتراءات ضدها ومن امثلة ذلك: اولاً التشهير في موضوع المزارع الحكومية: بحجة انها مزارع سوفياتية ، وثانيـاً التشهير بسياسة الاستخدام في مصالح ومؤسسات الوزارة مع العلم ان التعيين كان تحت اشراف لجنة تضم جميع المدراء العامين ، وثالثاً التشهير بسياسة التوزيع بحجة التسرع فيه تارة والابطاء فيه تارة اخرى مع العلم ان خطة التوزيع التي وضعناها خلال بضعة اشهر فقط كانت ولا تزال النموذج المتبع في سياسة التوزيع حتى هذه اللحظة ، ورابعـاً التشهير بسياسة التسليف للفلاحين ، مع العلم انه كان يجري تحت اشراف اجهزة اخرى لا علاقة لها بوزارة الاصلاح الزراعي ، واخيـراً وليس آخراً التشهير بموضوع الانتاج وتحميل الوزارة انخفاضه ، مع العلم :

آ – ان الانخفاض في الانتاج حصل في الفترة السابقة على تسلمي وزارة

الاصلاح وبنسبة بسيطة نسبياً (عشرة بالمائة في الحنطة وعشرين بالمائة في الشعير) .

ب ــ ان مسئولية الانتاج لا تعود بالبداهة على وزارة الاصلاح الزراعي إلا في قطاعها الضيق الذي لا يتجاوز (خمس) مجموع الاراضي الزراعية في العراق .

جـ ــ ان أسباب الانخفاض معروفة ولا علاقة لها بجهاز الاصلاح الزراعي وهي بالاختصار ،او لا طبيعة فترة الانتقال من النظام الاقطاعي القديم الى النظام التعاوني الجديد ، وثانياً تخريب الاقطاع وانصراف الفلاحين عن الانتاج بسبب تردي الوضع السياسي وسيادة الفوضى في العلاقات الانتاجية ، وثالثاً انخفاض كميات المياه في الانهار والامطار انخفاضاً واسعاً بسبب ما يسمى بلغة الفن(موجة المد الواطئة)التي بلغت معدل ٤٥ ٪ في الأنهار و ٦٠ ٪ في الامطار عام ١٩٥٨ ، و ٤١ ٪ في الانهار و ٤٥ ٪ في الامطار عام ١٩٥٩ ، كما تدل على ذلك تقارير دوائر الري لتلك الفترة .

د ــ زيادة الانتاج الزراعي في قطاع الاصلاح الزراعي بشكل ملحوظ ، كما تدل تقارير دوائر الزراعة ولجنة تنظيم تجارة الحبوب وذلك بنتيجة الاجراءات السريعة والحازمة التي اتخذناها في حينه لزيادة الانتاج في الأراضي الخاضعة لإشرافنا سواء كانت من الأميرية الصرفة أو من المستولى عليها ومن تلك الاجراءات أولاً إكمال التعاقد مع الفلاحين في جميع الاراضي التابعة لنا عن طريق تأليف مئة لجنة تعاقد تفرغت بالكلية لإكماله ، وثانياً انجاز عملية التسليف العيني (بذور) للفلاحين بتخصيص ثلاثة ملايين دينار لهذا الغرض صرف أكثرها ، وثالثاً بتطهير جميع الأنهر الفرعية في أراضي الاصلاح الزراعي وتعبئة جميع المكائن

والاجهزة المتوفرة حينذاك في الدوائر الرسمية أو الشركات الخاصة لهذا الغرض ورابعاً الإسراع في بناء محطات المكننة الزراعية الخمس ووضع خدماتها بأسعار زهيدة تحت تصرف الفلاحين في أراضي الاصلاح ، هذا فضلاً عن شروع وزارتي في المباشرة بتجديد قوى الانتاج الزراعي بوجه عام عن طريق إدخال مشاريع الاسمدة الكيماوية والمكائن والآلات الزراعية والسايلوات الميكانيكية والمزارع الكبرى الآلية في الاتفاقية العراقية السوفياتية .

٢ - **عرقلة قاسم وأجهزته سياسة الاصلاح** : اكتفي بذكر الأمثلة التالية :

آ - ممالأته للاقطاعيين وعدم الوقوف في وجههم وقبوله الاتصال بهم مباشرة متجاوزين المراجع الأصولية (ولا حاجة لذكر الأمثلة لأن وزارة الإصلاح الزراعي حافلة بالاضبارات المتعلقة بذلك) .

ب - تأجيله الاستيلاء على بعضهم خلافاً للقانون ودون موافقتنا (مثلاً محروث الهذال) .

ج - منعه لإعارة الموظفين لوزارتنا من الوزارات الأخرى بالرغم من موافقة هذه الأخيرة .

د - عدم موافقته على تعيين كبار الموظفين في الوزارة .

هـ - محاولة تدخله في تعيين حتى صغار الموظفين والمستخدمين لإغراض خاصة.

و - قيامه وأجهزته بعدة مخالفات قانونية صريحة ، مثال ذلك أولاً تأجيره أراضي الفلاحين للاقطاعيين كما حدث مثلاً في أراضي آل الرشيد ومشعان الفيصل ، وثانياً تأجير أراضي الفلاحين لأصحاب المصالح في الموصل ، وثالثاً التأجير وحتى محاولة التوزيع على أساس عشائري خلافاً

للقانون ، ورابعاً جعل حق الاختيار مطلقاً من قبل الاقطاع في الاراضي المجنبة خلافاً لروح القانون ، وخامساً تأجير اراضي الأوقاف لغير الفلاحين وعلى أساس مبدأ الالتزام القديم خلافاً لرأي الهيئة الاستشارية في وزارة الاصلاح ، وسادساً تزوير الجمعيات الفلاحية بالشكل المعروف.

ح - واخيراً قام قاسم بدفع من اليمين والوسط بمحاولات مسعورة لإجراء تعديلات رجعية خطيرة في قوانين الاصلاح الزراعي نجح في القليل منها لعدم أهميتها الكبيرة في نظري (مثال ذلك زيادة حصة المضخات العالية الضخ ٥ ٪) ، إلا أنه اصطدم بأشد المقاومة من قبلي في القسم الهام منها حتى اضطر الى تأجيل القيام بها الى ما بعد خروجي من المسئـولية ، واذكر من بينهـا على الأخص اولاً حل مشكلة الملتزمين في العمارة واصحاب المحارم والسراكيل لصالح الاقطاع وخلاف مصالح الفلاحين، وثانياً حل مشكلة اصحاب اللزمة ضد مصالح الفلاحين ايضاً ، وحتى الرجوع الى الوراء بالنسبة لقانون التسوية نفسه (تمليـك الاقطاعيين أراضي واسعة تبلغ حسب الاحصائيات المتوفرة حوالي ٢,٣٥٤,٠٠٠ دونم) كما نص على ذلك القانون رقم (٦١ لسنة ١٩٦١) ، وثالثـاً التعويض النقدي للمنشآت المستولى عليها في الاراضي الخاضعة للاصلاح الزراعي مع اطلاق مبالغ التقدير عن التعويضات ، بحيث تبلغ احياناً اكثر من مليون دينار للاقطاعي الواحد كما هي الحال في قضايا كبـار الاقطاعيين العشائريين والمدنيين في بغداد والموصل والحلة والكوت والناصرية .

ومع ذلك استطعت بعناد منع بعض المحاولات الخطيرة الأخرى للرجوع بقـانون الاصلاح الزراعي الى الوراء واحبـاط جوهره الثوري ، فمن ذلـك مثلاً :

آ – احباط زيادة الاراضي المجنبة للملاكين الى ضعف الحد الاعلى المنصوص عليه في القانون (كما اقترح ذلك مجلس السيادة في شهر كانون الثاني ١٩٥٩)،

ب – احباط محاولة تخصيص الحد الأعلى لكل ولد من الاولاد الذكور للشخص الخاضع للاصلاح .

ج – احباط محاولة التوزيع على أساس عشائري .

د – احباط محاولة الاختصاص الاداري بدل القضائي في دعاوى العلاقات الزراعية .

هـ – احباط محاولة الاستمرار في اجارة اراضي العمارة للاقطاعيين والملتزمين ، (كما اقترحت وزارة المالية ذلك في حينه) .

و – احباط محاولة احياء اللزمة واستمرار نفاذ نصوص قانون التسوية المخالفة لقوانين الاصلاح .

ز – احباط محاولة اضفاء الشرعية على حجز الاقطاع على حاصلات الفلاحين لقاء الديون القديمة .

ح - واخيراً احباط عدة محاولات جرت لتعديل البيان رقم (٥) المتعلق بخصص عناصر الاصلاح الزراعي .

اقتراحات وزارية لم تقبل من قاسم وأجهزته : وأخيراً حاول قاسم عرقلة أعمال الوزارة عن طريق رفض جميع الاقتراحات المفيدة والضرورية لمتابعة سياسة الاصلاح الزراعي ، واكتفي بذكر الأمثلة التالية فقط : (١) الحاق مديرية الري العامة ، أو على الأقل تكوين جهاز ري خاص بالاصلاح الزراعي. (٢) تكوين جهاز قضائي مستقل متفرغ لقضايا الاصلاح الزراعي. (٣) اشراف الوزارة على الجمعيات الفلاحية في الاراضي الخاضعة للاصلاح الزراعي . (٤) تملك

الأراضي المجنبة في الاحوال الضرورية لنجاح عملية التوزيع . (٥) شمول التأجير الفلاحي لأراضي الاوقاف . (٦) وضع حد أعلى لمبالغ التعويض للملاكين. (٧) منع التعويض النقدي للملاكين وعدم التمييز في هذا الصدد بين الارض والمنشآت . (٨) الاستيلاء المؤقت على المضخات والآلات في الأراضي الأميرية في حالة ضرورة ذلك لصيانة الانتاج الزراعي . (٩) تجميع أراضي الملتزمين في العمارة وأصحاب المحارم في العمارة والناصرية . (١٠) تجميع الأراضي المجنبة في حالات امكان ذلك تجنباً لاصطدام الملاكين بالفلاحين . (١١) اتباع نظام الوحدات الزراعية الكبرى في التوزيع (على غرار ما تم في الحسينية فيأراضي محمد الامير). ان هـذه مجرد اشارات الى بعض الخطوط العامة التي كانت تجري بموجبها المقاومة الضارية للاقطاع وبعض الاوساط البرجوازية اليمينية يسندها قاسم وأجهزته ، لتنفيذ قانون الاصلاح الزراعي . وان اضابير مؤسسة الاصلاح الزراعي ، وخاصة أضابير (المفتشية العامة) المسئولة في هذا الصدد مليئة بانعكاسات هـذه المعركة الفاصلة بين وزارة الاصلاح في عهدي وبين الاقطاع وقاسم ولا أرى ضرورة لإعطاء عشرات بل مئات الأمثلة على ذلك .

استقالاتي الاربع : لم تكن استقالتي في ٢ شباط ١٩٦٠ اول استقالة لي من وزارة قاسم بل كانت الاستقالة الرابعة . كانت الاستقالة الاولى في ايلول ١٩٥٨ وكان سببها ظهور بوادر لتدخل رئيس الوزراء في شؤون تتعلق في صميم أعمال وزارة الاقتصاد وخصوصاً في ترشيح بعض الطلاب لبعض الزمالات الخارجية والتدخل خاصة من قبل رئيس مجلس السيادة في مشروع عملية التطهير – خاصة ضد الخبراء الاجانب المشبوهين في مصلحة مصافي النفط الحكومية. وقد كان غرضي من طلب الاستقالة وضع حد لاحتمال تطور أي تدخلات غير مشروعة في أعمال وزارتي المسؤول أنا عنها ، وقد نجحت في ذلك لبعض الوقت . ثم قدمت استقالتي الثانية في حزيران ١٩٥٩ ، على أثر حملة التشهير المفتعلة التي أثارتها الاوساط الاستعمارية والرجعية في الخارج والداخل ضدبعض

أجهزة ومديريات وزارة الاقتصاد وخاصة ضد مصلحة المصافي ايضاً - بعد الغاء وكالة شركة خانقين وبعض الانجازات الاخرى الرائعة ضد التبعية الاستعمارية على الاخص - . ثم عزمت على تقديم استقالتي نهائياً من الوزارة على اثر تردي الاوضاع العامة وتنفيذ احكام الاعدام في متهمي حركة الموصل خلافاً لرأي الوزراء ومن دون علمهم ، ولكن محاولة اغتيال قاسم في اوائل تشرين الاول ١٩٥٩ أجلت الموضوع ، فانتهزت فرصة استمرار الحملة الاقطاعية ضد سياسة الاصلاح الزراعي وتدخلات قاسم غير المشروعة لتقديم استقالتي الثالثة في اواخر كانون الاول ١٩٥٩ . وفيما كنت انتظر رد رئيس الوزراء على كتاب الاستقالة ،جرت المناقشة في مجلس الوزراء على مشروع (قانون الجمعيات) فأقنعتني تلك المناقشات والاسلوب الذي طبق فيه القانون (بالاضافة الى التدخلات الفظة الخطيرة في أعمال الاصلاح الزراعي) باستحالة استمرار العمل في الحكم القاسمي ، فقدمت استقالتي الرابعة العنيفة والمسببة في ٢ شباط ١٩٦٠، متهماً فيها رئيس الوزراء صراحة باسناد الاقطاع والحكم الفردي ، فما كان منه إلا الرد على الاستقالة باصدار مرسوم الاعفاء العنيف في ١٦ شباط عام ١٩٦٠ .

حول استقالتي الأخيرة : ان جميع استقالاتي المقدمة لقاسم كانت تحريرية ومسببة ، وكنت احتفظ بصورها لدى بين اوراقي الخاصة حتى حركة ١٤ رمضان ، وكان بودي لو استطيع ان اقدم نسخاً منها للمحكمة المحترمة للاطلاع لولا ان جميع اوراقي الخاصة مع عدد كبير من الاضبارات ومئات الكتب فقد بالمرة أثناء احتلال داري من قبل الحرس القومي واتخاذها مقراً له من شباط ١٩٦٣ الى ما بعد ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٤ . ومع ذلك فبالنسبة لاستقالتي الرابعة التي أعفيت من المسؤولية بسببها أود ان أبيّن الحقائق التالية :

(١) امليت مسودة هذه الاستقالة على السيد مكرم الطالباني المفتش العام في الاصلاح الزراعي في حينه وطبعها لي بنفسه على الآلة الكاتبة.

(٢) ارسلت الاستقالة لقاسم بيد السيد لطفي الدليمي سكرتير الهيئة العليا للاصلاح الزراعي لتردده على قاسم بصفته رئيساً للهيئة المذكورة وقد قرأها أمامه وأبدى امتعاضه الشديد منها صائحاً في وجهه : (هل هذا أسلوب استقالة ؟) . (٣) جمعت اوراقي الخاصة في مكتبي في الوزارة وتركت الدوام مخبراً المدير العام السيد يوسف المعمار حينذاك بنبأ الاستقالة ، بعد ان اهديت السيارة التي كنت قد استلمتها قبل ايام ، مع الشواف وطلعت الشيباني كهدية رمزية من الاتحاد السوفييتي بمناسبة رئاستنا للوفد الاقتصادي في موسكو ، أهديتها الى مؤسسة الاصلاح الزراعي . (٤) ارسلت نسخة من الاستقالة للصحف الحزبية حينذاك بيد ملاحظ المكتب الخاص في حينه السيد خضر عباس ، الا ان أياً منها لم يجرؤ على نشرها لعنفها البالغ حسب الظاهر. (٥) أُذيع نبأ الاستقالة في الاذاعات العالمية ليلة ٤ ــ ٥ شباط ١٩٦٠ . (٦) حاول قاسم بمختلف ضروب الضغط حملي على سحب الاستقالة وأرسل المهداوي في وقتها لهذا الغرض ، وأمام اصراري التام على ترك المسئولية ، طلب مني الدوام المؤقت الى إصدار الامر بقبول الاستقالة . (٧) عمد قاسم للتنفيس عن غضبه الى اصدار مرسوم بالاعفاء (لأسباب تتصل بالمصلحة العليا) دون اشارة الى واقعة الاستقالة. (٨) ولكني رددت على ذلك بكتاب رسمي كتبته لديوان مجلس الوزراء ثبت فيه واقعة الاستقالة ، وقد جاء فيه بالحرف الواحد ما يلي (وبسبب تطور الاوضاع السياسية في البلاد قدمت استقالة تحريرية مسببة في ٢ شباط ١٩٦٠. تقرر على أثر تقديمها اعفائي من المسئولية في ١٩٦٠/٢/١٦) .

ان الأسباب الواردة في استقالتي الأخيرة هي التالية :

آ ــ تحول الحكم القاسمي الى حكم تسوده الفوضى وعدم المسئولية وفقدان الشروط العامة الضرورية لمواصلة سياسة النفط والاصلاح الزراعي .

ب ــ عدم اسناد قاسم لقانون الاصلاح الزراعي بل على العكس ، اسناده

حملات الاقطاع وبعض فئات الوسط اليمينية .

جـ – عدم موافقتي على محاولات قاسم لاجراء تعديلات في القانون ضد مصلحة الفلاحين .

هذا وانني أعتقد ان استقالتي التي أحدثت ضجة في الجو السياسي في الداخل والخارج حينذاك، حققت جميع نتائجها المرسومة ، فهي أولاً زادت من انكشاف المخطط القاسمي لتصفية جميع القوى الوطنية المعارضة لاسلوبه الدكتاتوري ، وهي ثانياً نقطة التحول في موقف الاوساط الدمقراطية المستقلة من حكمه الفردي وبذلك كانت في الحقيقة ضربة شديدة للحكم القاسمي [١] . هذا وقد اطلع قاسم – بامتعاض – عدداً من الوزراء على الاستقالة في حينه وعرف أمرها جميعهم بعد تقديمها مباشرة ، كما اخبرني في وقتها بعضهم .

---

١ – يؤرخ الكاتب الفرنسي (بيير روس) في كتابه المعروف (عراق الانتفاضات) بالفرنسية ، الصادر في اواخر الحكم القاسمي ، بهذه الاستقالة ، للتمييز بين مرحلتي الثورة : مرحلة المد الأولى، ومرحلة الجزر (المرحلة الكوبية والمرحلة المكسيكية كما يسميهما)، ويسمي يوم خروجي من الوزارة بالتاسع من ترميدور العراقي (وهو يوم اعدام روبسبير في الثورة الفرنسية) – وقد اخطأ الياس مرقص في اشارته لهذا الكتاب فخلط بيني وبين الاستاذ كامل الجادرجي « تاريخ الاحزاب الشيوعية ، دار الطليعة – بيروت ص ١١٦ » .

وقد ظهرت بعض الآراء في العالم الانكلو ساكسوني تؤكد بأن الضغط علي لحملي على الاستقالة كان بسبب مواقفي من قضية النفط ، وان عبد الكريم قاسم كان واقعاً تحت ضغط الشركات النفطية ، إلا ان انطباعاتي الشخصية حينذاك وان كانت لا تستبعد ذلك، ترجح الجانب الآخر من الموضوع : ضغط الاقطاع واليمين البورجوازي بسبب سياستي في الاصلاح الزراعي (راجع كتاب: النفط والرأي العام في الشرق الاوسط –لدافيد هرست ، بالانكليزية ١٩٦٦ ، والمراجع التي يشير اليها) .

– أيها السادة أعضاء المحكمة المحترمين

لقد كانت مواقفي في مجلس الوزراء تستند دائماً لمفهوم علمي صحيح لطبيعة ثورة ١٤ تموز ، على أساس أنها ثورة تحررية وطنية ، وكنت بين القلائل الذين يمثلون الاتجاه الثوري داخل مجلس الوزراء ، وقد وضعت كل خططي لتجديد الاقتصاد العراقي في حقول الصناعة والتجارة والنفط والاصلاح الزراعي استناداً لهذا المفهوم الثوري ، وعندما بدأت بتنفيذ تلك الخطط بكل حزم وثبات أمام مقاومة جميع القوى الخارجية والداخلية المعادية للثورة ، وعندما بدأت على الخصوص بمهاجمة القلاع الأساسية للاستثمار الرأسمالي الاجنبي في العراق (كمصالح شركات النفط ومئات الخبراء الاستعماريين ومقاطعة فرنسا اقتصادياً وتصفية الشركات المقاولة والاستشارية لمجلس الأعمار) ، وعندما بدأت بمهاجمة المصالح الاستغلالية غير المشروعة للاقطاع والفئات الاحتكارية العليا ، وعندما بدأت على الأخص بعقد الاتفاقيات التجارية الجديدة مع الدول العربية والاشتراكية والمحايدة ، ثم باشرت في عقد اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني مع الاتحاد السوفياتي ... عندما كنت أفعل كل ذلك استناداً الى خطة علمية واعية تستهدف التحرر الاقتصادي الكامل ، ثارت ثائرة الاستعمار والرجعية والاقطاع وتركزت كل الحملات تقريباً ضدي شخصياً وضد الوزارات التي كنت مسئولاً عنها ، واستطيع أن أجمع الآن مجلدات كاملة من هذه الحملات المسعورة ، وبما انني معروف في الداخل والخارج بآرائي الاشتراكية المستقلة في الاقتصاد ، صبغت هذه الحملة – بشكل طبيعي – بالصبغة المعادية للشيوعية ، وتسترت على أهدافها الاستعمارية والرجعية باتهامي واتهام أجهزتي بالحزبية ، مع العلم ان جميع المدراء العامين لديّ تقريباً كانوا من المستقلين وبعضهم من القوميين

البارزين واربعة منهم احتلوا مناصب وزارية بعد ١٤ رمضان ، وقد جازت هذه الحملة الكاذبة على كثير من حسني النية في الداخل، وخاصة على القوميين الوسطيين منهم ، ووضعت مختلف العراقيل والعقبات في طريقي ، ولكني كنت على الدوام في مستوى المسئولية ، استمد القوة من الايمان بالشعب ، والثبات الدؤوب من روح الثورة ، والصبر الكريم من وحي الضمير .

وبالرغم من استمرار تردي الاوضاع وتطوّر عملية تثبيت الدكتاتورية ، بالشكل الذي لخصته فيما سبق كنت من الوزراء القلائل الذين يبدون آراء واضحة قد تخالف آراء رئيس الوزراء ، وقد كانت جميع آرائي منسجمة ومنهجية ومنبعثة عن قناعتي الخاصة وتحليلي الموضوعي للأمور واجتهادي الذاتي . وانني لأذكر على سبيل المثال بعضاً من هذه المواقف المعارضة :

(١) كنت من مؤيدي قصر مساحة الملكية الزراعية المسموح بها في قانون الاصلاح الزراعي على نصف المساحة التي نص عليها القانون فيما بعد ، وقد كان الى جانبي في هذه النقطة عبدالسلام عارف وفؤاد الركابي فقط، بينما وقف في الطرف الآخر طالباً مضاعفة المساحة المذكورة الى ضعف المساحة القانونية الآن أعضاء مجلس السيادة وبعض الوزراء. واخيراً حلت المسألة حلاً وسطياً بالشكل المنصوص عليه في القانون الآن .

(٢) كنت باستمرار ضد جميع التعديلات الرجعية التي أحدثها قاسم يؤيده بعض الوزراء لقانون الاصلاح ، كزيادة الحصة للمضخات ومشاريع تمليك أراضي اللزمة وغير ذلك من التعديلات التي أشرت اليها في حينه.

(٣) كنت ضد اسلوب إطالة أمد المفاوضات مع شركات النفط من دون طائل وضرورة اتخاذ خطة طويلة الأمد للسيطرة على القطاع النفطي من دون ضجة دعائية وتهريج مفتعل .

(٤) كنت ضد تنفيذ الاعدام في حركة الشواف لأسباب سياسية وقانونية .

(٥) كنت ضد مشروع (الخطة الاقتصادية المؤقتة) باعتبارها لا تكوّن خطة بالمعنى العلمي ، بل مجرد تجميع المشاريع القائمة دون أية أهداف للسياسة الاقتصادية ووسائل لبلوغها .

(٦) كنت ضد مساواة المرأة بالرجل في الميراث في قانون الأحوال الشخصية ، لأسباب اجتماعية ونفسية ومراعاة للشعور الديني العام ، ولكن قاسم أصر على ذلك للظهور بمظهر تقدمي زائف ، مستنداً الى فتوى غريبة أفتى بها احدهم خلاصتها ان الآية القرآنية الكريمة (يوصيكم بأولادكم للذكر مثل حظ الانثيين) غير ملزمة بل جوازية لانها تبدأ بـ (الايصاء).

(٧) كذلك عارضت النصوص الرجعية التي تضمنها قانون الجمعيات الجديد والتي استهدفت فيما اعتقد محاربة الاحزاب المهمة ، كما استهدفت تضييق مجال النشاط السياسي بأقصى الحدود وسيطرة اجهزة الأمن والاجهزة الادارية على الحياة السياسية .

على ان انكشاف نوايا قاسم على أثر صدور قانون الجمعيات وقناعتي الكاملة باستحالة الاستمرار في الخدمة في ظل الحكم الدكتاتوري المكشوف ، واستحالة مواصلة الانجازات الاقتصادية والاجتماعية بعد ان فقدت الشروط الأساسية العامة التي تكوّن اطارها الضروري ، وعلى الأخص شروط الوحدة الوطنية والقيادة الجماعية والتنظيمات الشعبية السليمة والتخطيط العام وولاء الاجهزة التنفيذية .. أقول بعد بلوغ هذه المرحلة من تردي الوضع العام صممت على الاستقالة نهائياً وتركت الحكم فعلاً في شباط ١٩٦٠ .

التفسخ العام للحكم منذ ١٩٦٠

ومنذ عام ١٩٦٠ بدأ الحكم القاسمي بالتفسخ السريع والانحلال العام والعزلة القاتلة عن الشعب والفردية بأسوأ معانيهـــا والعداء السافر للدمقراطية بكل أشكالها المعروفة ، حتى بلغ به الأمر من حيث النتيجة العملية الى الالتقاء فعلاً مع المخطط الاستعماري المعروف في تصفية القوى الوطنية والإجهـــاز على قوى المقاومة والصمود لدى الشعب تمهيداً لعودة الاستعمار السافر القديم او الاستعمار المقنع الجديد . لقد استفحلت مظاهر التفسخ والانحـلال والتسيب والفوضى في جميع ميادين النشاط العام إبان الحكم القاسمي في السنوات الاخيرة. ففي السياسة الخارجية مثلاً ازدادت عزلة العراق في الميـــدان العربي وفقدت البلاد كل هيبة واحترام في الميدان الدولي ولم تنفع قاسم الاقنعة التضليلية الزائفة التي أريد بهـا التمويه في الحقل الخارجي على مساوىء الحكم الدكتاتوري في الداخـل . وفي السياسة الوطنية العامة تميز الحكم القاسمي بكل مساوىء الدكتاتورية الفردية ، وكان من أبرز هذه المساوىء أثراً في التفسخ السياسي العام، تفتيت القوى الوطنية وضرب بعضها بالبعض الآخر ، وتصديع الاخوة العربية الكردية واستفحال مظاهر الشوفينية والانفصالية ، كما تميز الوضع ايضاً بالإجهاز على جميع الحريات العامة والشخصية ، وفقدان الامن وسيادة الفوضى الكاملة ، مع تزييف الحيـاة الحزبية تزييفاً مبتذلاً واستعمال أخس الاساليب والمنـــاورات لشق الاحزاب وتجميد نشاطاتها مما حدا بجميع الاحزاب الهامة الى العمل السري ، هذا فضلاً عن تزوير جميع المنظمات المهنية والاجتماعية والشعبية ، واستفحال الفســـاد والاستهتار والتجسس والانتهـازية والوصولية في جميع أجهزة الدولة واطلاق الصحافة المسعـــورة المأجورة لفرض سياسة الارهاب والفزع والتهديد بالويل والثبور .

أما في السياسة الاقتصادية ، فقد سار الحكم القاسمي في السنوات الاخيرة

بخطى سريعة نحو تعميق التبعية الاقتصادية والرجوع بسرعة عن كثير من الانجازات الهامة التي أمكن تحقيقها خلال العام الأول من الثورة ، وقد بدأ ذلك في جميع الحقول الإقتصادية : ففي الإصلاح الزراعي ، كما ذكرنا سابقاً ، جرت تعديلات رجعية هامة في قانون الاصلاح كان أخطرها قانون تمليك أراضي اميرية شاسعة لملاكي العمارة والناصرية باسم الإلتزام وحق اللزمة وأصحاب المحارم والسركلة ... الخ ، كما زورت الجمعيات الفلاحية أشنع تزوير ، وعاد النفوذ الاقطاعي إلى الريف وانعدمت الشروط العامة الضرورية لكل اصلاح اجتماعي كبير – وخاصة شروط الاستقرار السياسي والوحدة الوطنية والوضع الدمقراطي والتخطيط العام . وفي الحقل التجاري تميز الوضع بزيادة العجز في الميزان التجاري زيادة خطيرة بعد ان أمكن تخفيضه تخفيضاً كبيراً خلال العام الأول من الثورة ، وأهملت المبادىء الجديدة للسياسة التجارية وخاصة مبدأ الإستيرادالنسبي والأهداف الجديدة فيالسياسة التجارية وخاصة في تركيب الاستيراد ، وعاد نفوذ الشركات والإحتكاريين في حقل التجارة الخارجية بعد ان أمكن تقليم أظافرهم إلى حد كبير خلال السنة الأولى للثورة .

وفي الحقل الصناعي حورب القطاع العام محاربة مسعورة ووضعت العراقيل أمام تنفيذ مشاريع اتفاقات التعاون الاقتصادي والفني مع الدول العربية والاشتراكية ، وكادت تقتصر الحماية على الفئات العليا منالقطاع الصناعيالخاص ، والأخطر من كل ذلك بدأت التبعية الاقتصادية تغزو حتى القطاع الصناعي نفسه تحت شعارات اقتصادية زائفة كشعار التعريق والمشاركة والتجميع ، وما إلى ذلك من الشعارات التي تهدف في حقيقتها إلى عقد (زواج) غير شرعي بين الرأسمال الاستعماري والرأسمال الوطني الاحتكاري لمتابعة وتشديد سياسة الاستغلال والإستثمار على حساب الجماهير الكادحة .

أما في الحقل المالي فقد استفحلت جميع المساوىء الكلاسيكية لميزانيات العهد

المباد من زيادة العجز المالي غير الموجه والاعتماد الكامل على المنتوج الواحد أي البترول والتركيز في التمويل على الضرائب الاستهلاكية وغير المباشرة ، إلى تركيز الإنفاق على المشاريع القمعية والتبذيرية ، إلى تزييف مفهوم التخطيط الاقتصادي وجعل الخطط الاقتصادية مجرد تجميعات لمشاريع لاصلة لها بأهداف ووسائل ومقومات التخطيط العلمي . وقد أدت جميع هذه المساوىء المالية الخطيرة إلى ظهور بوادر التضخم النقدي والغلاء الفاحش وزيادة الهجرة الداخلية واستفحال التهريب واستشراء البطالة بكل أنواعها ، وتحويل ميزانية الدولة إلى ميزانية (موظفين) لا ميزانية (خدمات) أي العودة بمفهوم الدولة وميزانيتها الى أساليب أوائل القرن التاسع عشر . وأخيراً لا بد من الاشارة إلى الردة الواضحة في الحقل الثقافي ، حيث حوربت الثقافة الحرة واضطهد الاساتذة والطلاب الوطنيون وزورت الانتخابات المهنية للطلاب والمعلمين وعادت جميع المفاهيم والشعارات الزائفة ، من عزل العلم عن المجتمع وابعاد الطلاب والأساتذة عن الحقل الوطني ومفهوم (العلم للعلم) ... الخ ، هذا فضلاً عن تقليص نطاق البعثات وعرقلة تنفيذ الاتفاقيات الثقافية الجديدة واهمال الكثير من الزمالات المجمدة ، وغير ذلك من المظاهر المعروفة لسياسة التبعية في الحقل الثقافي .

والخلاصة أن الحكم القاسمي كان يجد السير في سنواته الأخيرة نحو حتفه الأكيد بسبب عزلته الكاملة عن الشعب وعدم تمثيله لأي من الطبقات الاجتماعية الوطنية ومحاربته المسعورة لروح ثورة ١٤ تموز ومساوماته الأكيدة مع الاقطاع والرجعية في الأيام الأخيرة والتقائه الموضوعي مع مخططات الاستعمار في محاربة الشعب والوحدة الوطنية . ومنذ عام ١٩٦٠ بدأت أعتقد تمام الاعتقاد بأن الحكم القاسمي فقد كل أساس اجتماعي لوجوده ، وان مصيره النهائي أصبح واضحاً وضوح الشمس . ولكن مع ذلك اتبعت بعض الفئات السياسية في الداخل وبعض الأوساط الدولية في الخارج سياسة مختلفة ازاء الحكم القاسمي : كانت هذه

الأوساط تعتقد بأن الحكم القاسمي مزدوج الطبيعة ، فهو حكم وطني من جهة لأنه يتبع سياسة خارجية معادية للاستعمار ، وحكم دكتاتوري من جهة أخرى لأنه يتبع سياسة داخلية معادية للديمقراطية ، وقد أوضحت في مناسبة سابقة بأن هذا الخطأ في تشخيص الحكم القاسمي ، مرده كما يبدو لي أخطاء فكرية وواقعية أخرى — مرده اولاً الاعتقاد الخاطىء بأن الحكم القاسمي كان يمثل البرجوازية الوطنية في ازدواجيتها المعروفة ، في حين أن كل الوثائق تثبت بأن الحكم المذكور كان ينحدر في سنواته الأخيرة إلى الحكم الفردي الصرف البعيد عن أي تمثيل لأية قوى اجتماعية وطنية ، والمحاط بمجموعة تافهة من الأمّعات والوصوليين وغير الملتزمين بل غير الموالين حتى لقاسم بالذات . ومرده ثانياً الفصل بين السياستين الخارجية والداخلية للحكم القاسمي ، والاعتقاد الخاطىء بان السياسة الخارجية هي المعيار الاخير لتقييم انظمة الحكم وتقرير طبيعته الوطنية ، في حين ان كل الحقائق السياسية تثبت بأن السياسة الخارجية هي على الدوام انعكاس للسياسة الداخلية .

ومرد الخطأ ثالثاً هو الوهم الكبير بتقدمية السياسة الخارجية للعهد القاسمي بسبب مواقفه، التقدمية المزعومة في القضايا الدولية العامة في حين ان المهم في السياسة الخارجية هو ليس المواقف النظرية بل النتائج العملية ، ومن الواقع الاكيد بان الحكم القاسمي كان قد فقد في سنواته الاخيرة كل هيبة واحترام في الميدان العربي والدولي وكانت تقابل تصريحات المسئولين فيه بالسخرية وعدم الاهتمام . كما كانت حملة التضليل في الحقل الخارجي ستاراً لتغطية الاهداف الحقيقية للمخطط القاسمي الدكتاتوري في الحقل الداخلي كما بينت سابقاً ، وكما يبدو ذلك واضحاً تمام الوضوح الآن.

نشاطاتي الفكرية بعد الاستقالة

منذ استقالتي من الوزارة في شباط عام ١٩٦٠ الى تاريخ الاطاحة بالحكم القاسمي في شباط عام ١٩٦٣ ، انصرفت تمام الانصراف الى الحياة الفكرية التي لا افضل اية حياة أخرى عليها ، والى التفرغ لشئون الكتابة والتأليف والترجمة والنشر ، تلك الشئون التي كانت تستغرق كل اوقاتي ليل نهار . لقد استطعت خلال الاشهر الاولى من استقالتي من الوزارة ان أؤلف وأترجم وأنشر الكتب التالية :

(انهيار نظرية الرأسمالية المخططة) و (البراغماتية والفلسفة العلمية) و (الماركسية والحرب الامبريالية) و (الاجتماع الذري) و (حول بعض المفاهيم الاشتراكية) و (قضية الجزائر والشعب الفرنسي) ، وجميع هذه الكتب هي تسفيه للنظريات الاقتصادية والاجتماعية الرأسمالية ودفاع عن النظريات الاشتراكية العلمية ، وايضاح للترابط الحتمي بين قضية الاشتراكية وقضايا التحرر القومي . وفي بداية عام ١٩٦١ عدت الى مهنتي المفضلة ، مهنة التدريس الجامعي ، وانصرفت انصرافاً كلياً تقريباً الى تدريس مواد النظام الاقتصادي في العراق ، وتاريخ النظم الاقتصادية ، والاقتصاد الزراعي ، وتاريخ المذاهب الاقتصادية ، والنظرية الاقتصادية الحديثة ، وألّفت في جميع ذلك محاضرات مطبوعة وغير مطبوعة للطلبة ، وكانت محاضراتي على الدوام أنجح محاضرات في الجامعة باعتراف الجميع . وقد حرصت دائماً في نشاطاتي الجامعية على الدفاع عن الحرية الفكرية الاكاديمية أحر الدفاع ، وتربية الطلبة على حب الحقيقة وملكة النقد ، وصيانة قدسية الحرم الجامعي من أي اعتداء ، وقد كنت الاستاذ الوحيد في كلية التجارة الذي احتج أشد الاحتجاج على تدنيس زبانية قاسم لحرم الكلية

أثناء اضراب الطلبة ، وامتنعت عن الرقابة في الامتحان في اليوم الأول رمزاً لذلك الإحتجاج . وفضلاً عن ذلك ، شاركت بكل ما استطيع وكرّست كل امكانياتي الفكرية لمعارضة الاتجاهات الدكتاتورية والفردية للحكم القاسمي خلال السنوات الثلاث الأخيرة ، ونشرت عدة دراسات وأدليت بعشرات التصريحات السياسية دفاعاً عن الحكم الوطني والدمقراطي ودعوة لوحدة الصف الوطني والصف العربي المتحرر ، كان من أهمها دراستي المعروفة عن (مؤتمر شتورة) ودراستي عن (العدوان الفرنسي على تونس) ، هذا فضلاً عن مقالاتي العديدة دفاعاً عن قضايا التحرر الوطني ، وخاصة قضية الكونغو والقضية الكوبية .

ولقد كانت نشاطاتي الفكرية المذكورة محل امتعاض شديد من الحكم القاسمي فحظر جميع مؤلفاتي تقريباً وحجز بعضها بدون وجه قانوني ، ومنع طبع حتى محاضراتي الجامعية للطلبة ، ولم يتورع حتى عن تفتيش داري في ظروف وأوقات مزعجة بحجة التآمر على سلامة الدولة ، ومنع سفري خارج العراق أكثر من مرة حتى لاسباب صحية قاهرة ، وأطلق صحافته الاجيرة المسعورة للتشهير بي بصور وأشكال تدعو للقرف والاشمئزاز ، وقد كان امر فصلي من الجامعة مهيئاً للتنفيذ خلال نفس الشهر الذي أُطيح فيه بذلك الحكم الفردي .

ايضاح مواقفي من بعض القضايا العامة

لقد ذكرت سابقاً بأن الصحافة الاستعمارية والرجعية ركزت بوجه خاص حملاتها المسعورة على سياستي الاقتصادية بالذات لاسباب سبق ان ذكرتها باختصار ، وقد كان في رأس عناصر تلك الحملة المسعورة ، القاء الشبهات حول مواقفي من بعض القضايا العامة السياسية والفكرية . وبالنظر لأن أصداء من تلك الحملة تسرّبت للأسف إلى الهيئات التحقيقية ، رأيت من الضروري – بالرغم من تفنيد الهيئات المذكورة لتلك الأكاذيب تفنيداً رائعاً – الإشارة بشيء من التوضيح لهذه المواقف ، وخاصة موقفي من العلاقات بين البلاد

العربية ، وموقفي العقائدي والسياسي .

موقفي من العلاقات بين البلاد العربية : أكتفي بذكر بعض الحقائق المعروفة عن مواقفي في هذا المجال :

١ – تحتل القضايا العربية ، وفكرة الوحدة العربية ، دوراً بارزاً جداً في انتاجي الفكري سواء كان ذلك في الدراسات أو المؤلفات أو الخطب والتصريحات ، ولأذكر بعض أمثلة قليلة على ذلك : منذ عام ١٩٤٠ وكنت لا أزال طالباً في كلية الحقوق وضعت كتيباً معروفاً عن (وجهة القومية الحديثة) مازال يعتبر من المصادر المهمة عن الفلسفة القومية من وجهة نظر الفكر اليميني الذي طلقته منذ عشرين عاماً. وفي عام ١٩٥٦ وضعت كتابي (أضواء على القضية الجزائرية) الذي منعت السلطات الفرنسية تداوله في فرنسا والجزائر ، وفي عام ١٩٥٧ وضعت كتابي عن (أزمة الاستعمار الفرنسي) الذي يتناول قضايا الاستقلال والتحرر في المغرب العربي ، وفي عام ١٩٦٠ – أي بعد استقالتي من الوزارة بأشهر – وضعت كتاباً جديداً عن (قضية الجزائر وموقف الشعب الفرنسي) . هذا بالاضافة الى عشرات المقالات والدراسات التي نشرتها عن مختلف القضايا العربية .

(٢) إن موقفي في قضية فلسطين وتقريري المشهور عام ١٩٤٨ في الرد على موقف بعض الفئات السياسية في تأييد تقسيم فلسطين وانشاء دولة اسرائيل في القسم المغتصب منها أشهر من نار على علم ، وقد نشر في العراق وخارج العراق وترجم الى عدة لغات اجنبية في حينه .

(٣) لقد كان موقفي داخل مجلس الوزراء من مسألة الوحدة بين الجمهورية العراقية والجمهورية العربية المتحدة عندما طرح شعار الوحدة في الأشهر

الأولى من ثورة ١٤ تموز واضحاً جداً : لقد كان من الضروري دراسة المسألة بصورة جدية داخل المجلس واتخاذ قرار واضح منها تتفق عليه جميع الاطراف المختلفة في الوزارة ، وعدم تجاهل هذه القضية التي كان الاختلاف عليها بين القوى السياسية من جهة وتجاهلها التام من قبل قاسم من جهة أخرى ينذر بأشد الاخطار . ومع أن (لجنة وزارية) تألفت في حينه لوضع الخطوط الأساسية للسياسة العربية للحكومة (كانت تضم شنشل وحديد واحمد محمد يحيى وأنا) وكان من المفروض ان تشمل دراستها موضوع الوحدة ، إلا ان قاسم استطاع إجهاض عمل اللجنة بسرعة مستغلاً الخلافات المتفاقمة بين الاحزاب السياسية في البلاد .

(٤) فكرت من اللحظات الاولى من استلام وزارة الاقتصاد في وضع خطة عملية علمية سليمة لتحقيق الوحدة الاقتصادية العربية حينذاك ، على أُسس من التخطيط الاقتصادي المشترك ،وعلى مبادىء التكامل والتكافؤ والتنسيق والتحرر الاقتصادي . وقد خطوت الخطوة الاولى الهامة في هذا الطريق بعقد الاتفاقيات الاقتصادية الثلاث مع العربية المتحدة في الشهر الحادي عشر من عام ١٩٥٨ ، واهمها (اتفاقية تحقيق التكامل الاقتصادي) . كما وضعت مسودات اتفاقيات تجارية واقتصادية أخرى مع السودان وتونس والمغرب للدراسة قبل التوقيع .

(٥) كما أن نشاطات الوفد الاقتصادي الذي كنت أرأسه ومواقفه وأعماله في المجلس الاقتصادي للجامعة العربية ، كلها مستوحاة من نفس السياسة العربية الصحيحة ، وسوف أشير الى هذه النقطة بعد قليل .

(٦) واخيراً فلم تخل خطبة واحدة من خطبي طيلة اضطلاعي بمسؤولية وزارة الاقتصاد من اشارة صريحة لسياستي العربية ومفاهيمي للوحدة الاقتصادية العربية ، والحديث عن ذلك يطول ، وربما كان خطابي

الافتتاحي المشهور في أعضاء (المجلس الاقتصادي) في القاهرة خير ما يوضح آرائي الصريحة في هذا المجال ، والخطاب مطبوع في وثيقة رسمية بعنوان (حول نشاط الوفد الاقتصادي ١٩٥٩) ويمكن للجميع العودة اليه . ولكن الى جانب ذلك الخطاب الطويل أشير الى أمثلة أخرى في نفس الاتجاه .

قلت في خطابي بمناسبة التوقيع على الاتفاقيات الثلاث مع العربية المتحدة ما يلي : « إن هذه الاتفاقيات التي أتشرف بتوقيعها الآن لن تكون الخطوة الأخيرة في التعاون القومي بين الجمهورية العراقية وشقيقتها الغالية الجمهورية العربية المتحدة ، فالأهداف التي نسعى اليها – أيها الأخوان – أهداف كبرى سامية طويلة الأمد بعيدة المدى ، انها أهداف أمتنا العربية الكبرى في التحرر والاستقلال والدمقراطية والوحدة ، بعد ان تأجج في نفوس أبنائها لهيب الوعي القومي المقدس وشعّ في نفوسهم نور الإيمان بالتقدم والعدالة الاجتماعية » .

وقلت في محل آخر من نفس الخطاب : « وقد كانت ارهاصات الوعي القومي والحس الإجتماعي والروح النضالي تتجمع وتتراكم وتتفاعل وتنضج عبر هذا الكفاح الطويل الدامي بين قوى الاستعمار وقوى التحرر والدمقراطية في المجتمع العربي ، حتى إذا ما استكملت القوى الوطنية والاجتماعية التي كانت تغلي في مرجل الكفاح المذكور تعبئة طاقاتها الانفجارية ، تفجرت فجأة في الثورات التاريخيه الكبرى الثلاث : الثورة المصرية عام ١٩٥٢ والثورة الجزائرية عام ١٩٥٤ وثورتنا العراقية في ١٤ تموز ١٩٥٨ » .

وفي محل آخر قلت في معنى الثورة القومية : « ان هذه الثورات الثلاث ثوارت قومية ، بمعنى انها استهدفت تحرير أمتنا العربية من نير النظام الاستعماري ومقوماته الأساسية من اقطاع واستغلال واستبداد ، وازالة العقبات الاساسية التي كانت ولا تزال تحول دون تحرير الأمة العربية واستكمال استقلالها وتوفير

الشروط الضرورية لتقرير الاشكال الدستورية والتشريعية المناسبة للتعبير عن وحدتها » .

وفي محل آخر قلت عن وحدتنا مع الجمهورية العربية المتحدة « ان جمهوريتنا تؤمن بالقومية العربية المتحررة ، ودستورنا المؤقت يثبت الحقيقة البديهية وهي ان العراق جزء لا يتجزأ من الامة العربية ، وتوحيد الخطط في كل المجالات مع الجمهورية العربية المتحدة يكوّن حجر الزاوية في سياسة جمهوريتنا في الحقل العربي ، ولن تستطيع أية قوة في العالم ان تنحرف بجمهوريتنا الفتية عن سياستها القومية ، سياسة العمل لاستكمال تحرير امتنا العربيَة وتطهير الوطن العربي الكبير من رجس الاستعمار وأذناب الاستعمار » .

وفي محل آخر من نفس الخطاب قلت عن الوحدة واشكالها « إن وحدتنا حقيقة جغرافية واجتماعية قائمة ، أما القوالب التشريعية والدستورية التي تصوغ هذه الوحدة بين جمهوريتينا العزيزتين، فهي شكل يتطور بتطور الزمن ويتكيف بتكيف الظروف، وهي متروكة لرأي الشعب يصوغها حسب مصالحه وظروفه».

وكذلك جاء في خطابي بمناسبة افتتاح المفاوضات التجارية مع جمهورية الصين الشعبية بتاريخ ١٩٥٨/١٢/٢٧ عن السياسة العربية ما يلي « إننا نؤمن بسياسة العروبة المتحررة لأننا جزء لا يتجزأ من الامة العربية ولان وطننا جزء لا يتجزأ من هذا العالم الكبير الذي استأنف سيره الآن نحو التحرر والنهضة والتقدم والدمقراطية ، فخاض ولا يزال يخوض كفاحاً بطولياً في سبيل بقائه وصيانة وجوده وحيويته وسعادته ، كفاحاً موجهاً ضد الاستعمار ، ذا مضمون ثوري لا شائبة فيه ، يساهم مساهمة أكيدة في كفاح جميع الشعوب ضد الاستعمار والاستعباد واذا كانت هذه هي سياستنا العربية المتحررة فلن تفلح محاولات الاستعمار المجنونة المسعورة لتفريق الصف العربي الواحد أو إحداث ثغرة واحدة بين جمهوريتنا الفتية والجمهورية العربية المتحدة لأنهما مظهران متلازمان رائعان

للقومية العربية المتحررة » .

كذلك جاء في خطابي بمناسبة توقيع الاتفاقية التجارية مع رومانيا الشعبية في ١٩٥٨/١٢/٢٤ عن السياسة العربية ما يلي « ومن الطبيعي أن نلتفت – ونحن في عهدنا الجديد – الى الشعوب العربية الشقيقة أولاً لنسير في طليعة أمتنا العربية الواحدة ، ونرفع راية العروبة المتحررة شامخة خفاقة ، ونجعل من وحدة الصف العربي المتحرر ومن التضامن الكامل مع شقيقتنا الكبرى – الجمهورية العربية المتحدة حجر الزاوية في سياستنا القومية » .

كذلك جاء في خطابي بمناسبة التوقيع على الاتفاقية التجارية مع بلغاريا الشعبية بتاريخ ١٩٥٩/٢/٤ عن نفس الموضوع ما يلي : « وفي الحقل القومي تقوم سياستنا على مبدأ العروبة المتحررة أي تعزيز وحدة الكفاح العربي ضد الاستعمار والصهيونية والرجعية ، والعمل على تحرير الاجزاء غير المتحررة من الوطن العربي الكبير ، وتوثيق أواصر التضامن الكفاحي مع البلدان العربية المستقلة ، والسير في طريق الوحدة العربية الكبرى على أساس الاخذ بواقع الظروف التاريخية للبلدان العربية والعمل على تحقيقها بالاساليب الدمقراطية » .

وفي ذروة التوتر المؤسف بين العراق والجمهورية العربية المتحدة بسبب الملابسات التي أشرت اليها في القسم السياسي من هذا الدفاع أدليت بتصريح لجريدة الحضارة البغدادية نشر بتاريخ ١٩٥٩/٢/٢١ جاء فيه ما يلي « ان الاتفاقات الاقتصادية مع الجمهورية العربية المتحدة هي اتفاقات صادرة من صميم مصالح البلدين وخطوة كبيرة وجدية نحو تعاون أوسع مع الشقيقة الكبرى ، ولا يؤثر عليها الوضع السياسي الحاضر الذي له طابع مؤقت » ، كما قلت في نفس هذا التصريح « ان الطريق العلمي والصحيح للوحدة هو الطريق الذي ينبثق من الدراسة المستفيضة لواقع البلدان العربية ومن التخطيط الاقتصادي المشترك والطويل الأمد لهذه البلدان ، بحيث تتقدم نحو الوحدة الاقتصادية بخطوات علمية

موزونة ومثمرة لجميع البـلدان والشعوب العربية » ، وكذلك قلت في نفس التصريح « ان الوحدة الاقتصادية بين الدول العربية هي شيء طبيعي واساسي وينبثق من التطور الحتمي للبلدان العربية ومن الاتفاق في المصالح والاهـداف لشعوب هذه البلدان .إن هذه الوحدة في وطن عربي واحد متحرر تماماً من الاستعمار في جميـع الميادين تعتبر نصراً كبيراً للعرب وللإنسانية جمعاء، وقوة كبيرة لصيانة استقلال هذا الكيان وعامـلا في تقدمه الاقتصادي والاجتماعي السريع . اما الطريق الصحيح لتحقيق الوحدة الاقتصادية فانه الطريق الذي يفرضه العلم ودراسـة الواقع الاقتصادي للبلدان العربية » .

يتضح من جميـع ما مر بأن أية محاولة لإلقاء الشبهات حـول مواقفي من القضايا العربية أو مسألة الوحدة العربية ، هي محاولة مبنية على الجهل في احسن الفروض وعلى الهوى والغرض في أغلب الأحوال .

خلاصة رأيي في الوحدة العربية : وربما كان من الضروري هنا أن أوضح حقيقة أساسية وهي أن مسألة الوحدة العربية – وخاصة مسـألة الوحدة الاقتصادية – ليست مسـألة بسيطة كما يتوهم البعض . ان هناك عدة تيارات فكرية متناقضة حول هذه المسألة ، ولا بد ان ألخص رأيي بصراحة حول هذا الموضوع بالتأكيد على النقاط التالية :

(١) ان وحدة الامة العربية حقيقة ثابتة تستند الى حقائق العلم من الوجهات الجغرافية والتاريخية والفكرية ... الخ ، وكل ما قيل ويقـال خلاف ذلك مجرد زيف وان تستر أحياناً ببراقع علمية ، وقد سبق ان فنّدت جميع النظريات المخالفة لذلك في كثير من دراساتي وكتبي وخاصة تلك المتعلقة بقضايا المغرب العربي .

(٢) ان الوحدة (السياسية) للأمة العربية ضرورة حتمية ، كما هي ضرورة تاريخية ، لأن التجزئة الحاضرة هي حصيلة عوامل مصطنعة خارجية وداخلية ، أهمها ظاهرة الاستعمار الحديث

(٣) لا بد من (تخطيط) علمي طويل الامد لتحقيق هذه الوحدة السياسية بين البلدان العربية المتحررة ، ولا يمكن ان تتحقق الوحدة إذا ترك أمرها لمجرد الظروف أو الزمن ... الخ .

(٤) المهم في الوحدة هو ان يكون محتواها (تقدمياً) أي أن تكون إطاراً سياسياً جديداً للإسراع في عملية التحرر الاقتصاد والاجتماعي لشعوب وجماهير الامة العربية . ومن هنا يتضح الارتباط الضروري بين الاتجاه نحو الوحدة والاتجاه – عبر الديمقراطية – نحو الاشتراكية العلمية .

(٥) لا يمكن تحقيق الوحدة لكامل الامة العربية (على الفور) . انها عملية متعددة المراحل ، متعددة الاطراف ، متعددة الاشكال ، كالروافد الصغيرة لا بد ان تنتهي الى مجرى التيار الكبير الذي هو تيار الوحدة .

(٦) ان حجر الزاوية في الوحدة السياسية الناجحة هو الوحدة (الاقتصادية) ، وهذه الوحدة – هي الاخرى لكي تكون جدية وقابلة للحياة – لا بد أن تتوفر فيها شروط عديدة . ان هناك ثلاثة تيارات فكرية حول مسألة الوحدة الاقتصادية هي :

مفهومي للوحدة الاقتصادية العربية

آ – المفهوم الشكلي أو (التشريعي) أو المرسومي للوحدة ، أي إجراء

الوحدة الاقتصادية فوراً وبمجرد تشريع أو معاهدة . إن نظرة سريعة لهذا المفهوم توضح أولا انه مفهوم ورقي أو نصي ان صح التعبير ، لانه يوهم بأن مجرد النص على عمل الوحدة معناه انجازهـا ، وهو لا يفهم أو هو يتجاهل ان الوحدة معناها توحيد اكثر من اقتصاد واحد، والاقتصاد معناه مجموعة هائلة من (قوى الانتاج) بشرية ومادية وتكنيكية ، ومجموعة اكثر تعقيداً من (علائق الانتـاج) أي العلائق الاجتماعية والطبقية المنبثقة من عملية الانتاج ، ومجموعة من (وحدات الانتاج) على اختلاف مستوياتها . ووظيفة الوحدة هي إدماج جميـع هذه القوى والعلائق والوحدات الانتاجية ، وهذا عمل ضخم يتطلب خططـاً ودراسات ومجموعة شروط مختلفة الطبيعة لا بد من توفرها ، كما ان هذا المفهوم الشكلي هو مفهوم (ضار) لانه يوهم الرأي العام ، وخاصة الجاهل والمتحمس ، ان مجرد التوقيع على اتفاق الوحـدة الاقتصاديـة معناه انتهاء العمل ، فإذا ما فشل المشروع لعدم توفر شروطه أصبح معوّقاً للوحدة ومضراً عملياً لفكرتها .

(ب) المفهوم « العفوي » للوحدة الاقتصادية ، ومعنـاه التركيز فقط على خلق اقتصاد وطني اقليمي داخل كل قطر عربي وترك موضوع الوحدة الاقتصادية العربية للظروف والتاريخ ، أي لفعل ما يسمى بالقوانين التاريخية الطبيعية . وواضح ان هذا المفهوم – مهما تقنع احياناً بأقنعة علمية – مفهوم غير علمي ، لانه يعتمد على أفكار التسيب الاقتصادي والعفوية التاريخية دون ادراك أهمية الارادة البشرية في إبراز الحتميات التاريخية وتحقيق المشاريـع الضخمة .

جـ – المفهوم « العلمي » للوحدة الاقتصادية بين البـلدان العربية المتحـررة وهو المفهوم الذي كنت ولا أزال اعتقد انه (الوحيد) الصالح لرسم الطريق الصحيح لتحقيق الوحدة ، وهو المفهوم الذي كنت استرشد به

في جميع نشاطات وزارة الاقتصاد في عهدي فيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية مع البلادالعربية المتحررة ، وهوالمفهوم الذي حدد نشاطات الوفد العراقي في أعمال المجلس الاقتصادي للجامعة العربية ، وهوالمفهوم الذي كنت اؤكد عليه في جميع خطبي وتصريحاتي الرسمية المسجلة والمنشورة ، وهو المفهوم الذي طبقته فعلاً بعقد الاتفاقات الثلاث المعروفة مع الجمهورية العربية المتحدة. إن هذا المفهوم يستند الى المبادىء التالية : أولا ان الوحدة عمل ضخم يحتاج لـ (تخطيط) اقتصادي علمي مشترك طويل الأمد متسلسل الحلقات على مراحل مرسومة مسبقاً بين البلدان العربية . وثانياً ان الوحدة الاقتصادية السليمة لايمكن ان تكون إلا بين بلدان عربية (متحررة) ، لأن وحدة الاتجاه السياسي شرط لا بد منه لنجاح مشاريع الوحدة الاقتصادية . وثالثاً ان التخطيط المشترك المذكور يجب ان يستند الى المبادىء التالية :

آ – (التنسيق) الاقتصادي بين الاقتصادات الاقليمية ، لمنع الازدواج والتبذير والتجزئة .

ب – (التكافؤ) الاقتصادي فيما بينها ، لمنع الاستغلال .

ج – (التناظر) الاقتصادي بينها لمنع التفاوت في المستويات والمراحل .

د – حد أدنى من (الاكتفاء الذاتي) للاقتصاد العربي ، لمنع التبعية للاقتصاد الاستعماري .

هـ – (التكامل) الاقتصادي بين الاقتصادات الاقليمية ، لمنع الاحتكاك والمنافسة والتناقضات .

وعلى ضوء هذا المفهوم ، سرت في جميع الخطوات التي تمس العلاقات

الاقتصادية مع البلاد العربية ، وفي مقدمة ذلك ، نشاط الوفد الاقتصادي العراقي الذي كنت أرأسه للمجلس الاقتصادي لجامعة الدول العربية الذي عقد في القاهرة في اوائل كانون الثاني ١٩٥٩ . واسمحوا لي الآن ان أعرج بعض الشيء على هذا الموضوع موضحاً ومؤكداً على الحقائق التالية :

مواقفي في المجلس الاقتصادي للجامعة العربية

(١) درست القضايا المطروحة على بساط البحث في المجلس الاقتصادي المذكور من قبل وزارة الاقتصاد دراسة مفصلة وافية خلال عدة أشهر قبل تاريخ الانعقاد ، وهيأت دراسات كاملة أهمها أولاً دراسة عن (المؤسسة المالية العربية للإنماء الاقتصادي) قمت بها بالتعاون مع محمد حديد وطلعت الشيباني ، وثانياً دراسة عن (اتفاقية الوحدة الاقتصادية) هيأها كل من حافظ التكمه جي وفؤاد عبدالله ، وثالثاً دراسة عن (السوق الاوربية المشتركة) هيأها طلعت الشيباني ، ورابعاً دراسة عن (مقاطعة فرنسا اقتصادياً) هيأتها بنفسي ، وخامساً دراسة عن (مقاطعة المانيا الغربية) هيأها طالب الجميل ، ودراسة عن (تشديد مقاطعة اسرائيل) هيأها طالب الجميل ايضاً ، وسادساً دراسة عن (السياسة النفطية العربية) هيأها أديب الجادر ، وسابعاً دراسة عن (شركة ناقلات البترول العربية) هيأها عبداللطيف الشواف ، وثامناً دراسة عن (مؤسسة الخطوط الجوية العربية العالمية) هيأها جسام الشاهري ، وتاسعاً دراسة عن (التعريفة الكمركية العربية) هيأها اندراوس الشيخ ، واخيراً دراسة عن (مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال بين دول الجامعة العربية) ، هيأها بعض الخبراء . ثم عقدت عدة اجتماعات مشتركة من السادة المذكورين ومن بعض الاقتصاديين الآخرين وممثلي اتحاد الصناعات وغرفة تجارة بغداد ... الخ .

(٢) عرضت الحلول التي توصلنا اليها نتيجة المناقشة على مجلس الوزراء فأقرها جميعاً ووافق على تشكيل الوفد العراقي برئاستي وتحديد نشاطاته ضمن نطاق الحلول المذكورة .

(٣) ضم أعضاء الوفد عدداً من الخبراء الاقتصاديين وكبار الموظفين وممثلي المصالح الاقتصادية ، من جميع الاتجاهات ، وهم صالح كبـة ، اديب الجادر ، طالب جميل ، عبداللطيف الشواف، جسام الشاهري، جميل ثابت ، اندراوس الشيخ ، يوسف المعمار ، طلعت الشيباني ، محمد سلمان حسن وجعفر الشبيبي .

(٤) كان نشاط الوفد في القاهرة ممتازاً ومثالاً على الجدية والتنظيم وتوزيع العمل والانصراف له ليل نهار . وقد اختير بعض اعضائه نواب رؤساء للجان الرئيسية في المؤتمر ، هذا وقد قبلت اكثر آراء وفدنا في القرارات الأخيرة للمؤتمر .

(٥) كان خطابي في جلسة الافتتاح أهم خطاب ألقي في تاريخ المؤتمر باعتراف أكثر المعلقين السياسيين والاقتصاديين وقد شرح بتفصيل المبـادىء الأساسية الواجبة الاتباع في نشاطات المؤتمر ، ورسم الطريق الصحيح للوحدة الاقتصادية والسياسية بين البلاد العربية . والخطاب مطبـوع ومشهور وأحيل المحكمة المحترمة الى نصوصه .

(٦) وفي ضوء المبادىء الواردة في الخطاب المذكور حددنا مواقفنا من القضايا الأساسية المطروحة على بساط البحث في المؤتمر . ويمكن تلخيص آرائنا وتحفظاتنا في المشاريع الرئيسية فيما يلي :

آ – مشروع (السوق العربية المشتركة) : لم يقدم أي مشروع لهذه السوق

من قبل أية دولة عربية ، إلا ان الأمين العام للجامعة أشار اليه في كلمته الافتتاحية ،فرأيت ان أشير الى رأينا فيه في خطابي الافتتاحي ايضاً،وكان من رأينا ان ثلاثة شروط يجب توفرها لا مكان الاستفادة من مثل هذه السوق: أولا إقامة نوع من الارتباط السياسي بين البلدان العربية المتحررة يأخذ بنظر الاعتبار ظروف البلدان المذكورة وواقعها،وثانياً إقامة حد أدنى من التناظر الاقتصادي على أساس أوسع العلاقات التجارية والعون الفني والمالي والتكامل الاقتصادي ، وثالثاً حد أدنى من الاكتفاء الذاتي للسوق ، على أساس التصنيع الثقيل وتحرير العملة والتجارة والاقتصاد من التبعية للاحتكارات وتصفية الاستثمار الاقطاعي واقامة علاقات تجارية خارجية متكافئة - أو بتعبير آخر كان من رأينا ان مشروع السوق العربية المشتركة يجب ان يكون « تتويجاً » للتخطيط الاقتصادي المشترك بين البلاد العربية المتحررة ، وليس (بداية) له .

ب - مشروع (اتفاقية الوحدة الاقتصادية) ، لقد طلبنا عرض المشروع على اللجنة السياسية - كما كان مقرراً سابقاً قبل أن نفاجأ في المجلس برجاء النظر فيه على الفور - وقد وافق المؤتمر على ذلك وكان رأينا يتلخص في ان الواجب هو عقد اتفاقية لتحقيق الوحدة الاقتصادية على مراحل (على غرار اتفاقياتنا مع العربية المتحدة) على أساس التوصل للوحدة بنتيجة تخطيط اقتصادي مشترك طويل الأمد يتضمن المراحل التفصيلية لذلك ، تسنده أجهزة مناسبة تتفرغ لهذا العمل الكبير وفق مبادىء التنسيق والتناظر والتكافؤ والتكامل الاقتصادي . وقد وافق المؤتمر على آراء الوفد العراقي ووضع نواة للجهاز المطلوب بانشاء (المجلس الموقت للوحدة الاقتصادية) لكي يباشر الدراسات الاقتصادية اللازمة وقدم استشاراته وتوصياته للمجلس .

جـ – مشروع (المؤسسة المالية العربية للإنماء الاقتصادي) . قدم الوفد العراقي عدة تعديلات هامة لصالح تقوية المشروع المطروح ، بعد ان قبل مبدأه ، وقد وافق المؤتمر على اغلبية التعديلات العراقية إلا تعديلا هاماً وحيوياً ، وهو المتعلق باستثمار الرساميل الخاصة الخارجية غير العربية ، أي الصادرة عن الشركات والاحتكارات الاجنبية ، فقد أصر وفدنا على استبدال كلمة (الخارجية) بـ (العربية) ، أي أصر على رفض مبدأ الاستثمار الرأسمالي الاحتكاري الأجنبي في المؤسسة المقترحة وفي الاقتصاد العربي عامة ، وذلك لمنع صيرورة المؤسسة المالية مجرد واجهة عربية للاقتصاد الاستعماري ،ولمنع تشديد التبعية الاقتصادية للنظام الاستعماري ، ولإنشاء اقتصاد عربي حقيقي يقوم على (تمويل عربي خالص) بعيد عن شائبة التبعية المتسترة بستار ما يسمونه الآن بمبدأ (المشاركة) أي المزاوجة بين الرأسمال الوطني والرأسمال الاستعماري .

د – (مقاطعة فرنسا اقتصادياً) : قدم وفدنا مذكرة خطيرة يدعو فيها دول الجامعة لمقاطعة فرنسا اقتصادياً كوسيلة مثمرة لصالح القضية الجزائرية ، إلا ان المجلس أجّل النظر فيها وأحالها على (لجنة فنية) ، ولكننا أصررنا على ضرورة قبول مبدأ المقاطعة لأهميته السياسية البالغة وطلبنا عرضه على (اللجنة السياسية) .

هـ – الضغط على (المانيا الغربية) وذلك للكف عن اسنادها الخطير للاقتصاد الاسرائيلي ودعمها للدولة المغتصبة ، ولكن المؤتمر اكتفى بعرض القضية على مكاتب المقاطعة ، أي جرد القضية من طابعها السياسي وأحالها لمجرد مسألة فنية عديمة الأهمية .

و – مذكرتنا حول (السياسة النفطية العربية) – قدمنا اقتراحاً بضرورة

توحيد سياسة العرب النفطية ضد الاحتكارات النفطيـة العالمية ، وقد وافق المؤتمر على ذلك وأحال الاقتراح على « لجنة خبراء » لوضع مشروع اتفاقية بهذا المعنى .

ز – (تشديد المقاطعة ضد اسرائيل) . اقترح العراق اتخاذ عدة اجراءات جدية لتشديد المقاطعة ، إلا ان الدول العربية الأخرى لم تقبلهـا مع الأسف بالرغم من تأييدهـا من قبل (مكتب المقاطعة الرئيسي) وضرورتها الحيوية لإحكام الحصار الاقتصادي ضد اسرائيل . وأهم هذه الإجراءات المقترحة : أولاً وجوب الاشتراط في كتب فتح الاعتماد لاستيراد البضائع الى البلاد العربية بعدم شحن البضائع المستوردة على باخرة مدرجة في القائمة السوداء ، وثانياً جعـل السلطات الكمركية للدولة المصدرة اليها البضاعة العربية هي المسؤولة عن إثبات عدم إعادة تصديرها الى إسرائيل وعدم الاكتفاء بشهادة السلطات القنصلية لتلك الدولة ، وثالثاً جعل المؤتمر هو السلطة الملزمة لتحديد المواد الممنوعة التي تحتاج اليها اسرائيل أو يخشى تسربها اليها مع مواد المجهـود الحربي وعدم ترك ذلك لـلدول العربية نفسها ، ورابعاً الإصرار على تقديم (شهادة المنشأ) بالنسبة لاستيرادات الدول العربية للتأكد من عـدم دخول مواد أولية اسرائيلية في صنعها .

ح – (إتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال بين دول الجامعة العربية) : قبل المؤتمر مشروع التعديل العـراقي لهذه الاتفاقية برمته تقريباً وتم فعلاً التوقيع على الاتفاقية المعـدلة من قبل جميـع دول الجامعة في القاهرة بتاريـخ ١٩٥٩/١/١١ . والخلاصة ان نشاطات وفدنا في القاهرة ومجموع اقتراحاتنا وتحفظاتنا ، رسمت لأول مرة فيما اعتقد السبيل السوي لخدمـة الاقتصاد العربي ، كما حددت الخطوات الصحيحة للتكامل – الاقتصادي العربي، مسترشدة بالمبادىء

الأساسية الثلاث : مكافحة التبعية الاقتصادية للاستعمار ، مكافحة الصهيونية ، ومكافحة الاستغلال الاقتصادي داخل البلدان العربية . هذا وقد أقر مجلس الوزراء بالاجماع « بما فيهم الوزراء المستقيلون في شباط ١٩٥٩ » آراء الوفد العراقي على ما جاء في تقريره حول الموضوع .

عقيدتي السياسية والفكرية : سبق أن أوضحت في مناقشتي لبيان الإدعاء العسكري العام تعليقاً على اتهامي بالفوضوية ، بأنني كنت ولا أزال اشجب هذا المبدأ اذا أريد به المفهوم العلمي المعروف في تاريخ الفكر الاقتصادي والسياسي « الانارکية » ، وبالنظر إلى ان هذا الجزء من مطالعة المدعي العام تثير موضوع عقيدتي السياسية والفكرية رأيت من الضروري أن ألخص الاتجاهات الأساسية في هذه العقيدة بكل اختصار بالنقاط التالية :

(١) كما ذكرت في التحقيق انني دمقراطي أولاً « أي أؤمن بحكم الشعب » ووطني ثانياً « أي عدو الاستعمار بشكليه القديم والجديد » واشتراكي ثالثاً « أي عدو الاستغلال الطبقي بسائر اشكاله » وقومي اخيراً « أي أؤمن بوحدة الأمة العربية » ، ولا حاجة للتأكيد على ان هذه الجوانب الاربعة من عقيدتي السياسية تكون وحدة وكلاً لا يتجزأ .

(٢) أما عن عقيدتي الفكرية ، فإنني اؤمن على الدوام بـ « العلم » وتطور المعرفة ومسايرة الحقيقة أنى كانت وعن أي مصدر صدرت . إنني اؤمن أعمق الإيمان بعبارة فيلسوفنا العربي الكبير « الكندي » الواردة في كتابه العظيم « في الفلسفة الاولى » التي جاء فيها « ينبغي ان لا تستحي من استحسان الحق واقتناء الحق من اين أتى ، وإن أتى من الأجناس القاصية عنا والأمم المباينة لنا فإنه لا شيء أولى بطالب الحق من الحق » ، وعليه فالمعروف عني انني عدو الجمود والتعصب والمذهبية من أي نوع كان .

(٣) فيما يتعلق باختصاصي وهو تدريس الاقتصاد ، إنني اؤمن بالاقتصاد الماركسي ، لأنه الاقتصاد العلمي في نظري . وكل مؤلفاتي ودراساتي ومحاضراتي تستند الى التحليلات الماركسية في الاقتصاد ، وقد توصلت الى ذلك نتيجة الدرس والتحصيل وليس نتيجة العمل السياسي أو الحزبي .

(٤) انني لست حزبياً ولم أنتم إلى أي حزب من الاحزاب في حياتي. وليس معنى هذا انني عدو الحزبية والاحزاب بل بالعكس كان رأيي دائماً ان الحياة الحزبية هي الشكل الوحيد المشروع للنشاط السياسي وعمل الدولة.وقد كنت خصماً لشعارات قاسم الزائفة حول الارتفاع المزعوم فوق الميول والاتجاهات ، وقد كانت محاربة قاسم للأحزاب أحد العوامل الهامة – كما ذكرت – في استقالتي من الحكم في اوائل عام ١٩٦٠ . ان سبب بقائي خارج الاحزاب يعود لطبيعة عملي الفكري الذي يقتضي الاستقلال الفكري التام ، وبالتالي لا ينسجم مع (الضبط الحزبي) خاصة في الاحزاب الثورية التي تستند في الدرجة الاولى الى الضبط الحديدي والطاعة التامة .

(٥) أود ان اؤكد بأن ماركسيتي غير قاصرة على الاقتصاد والفلسفة الاجتماعية بل تشمل الجوانب الأخرى للماركسية وان كان لدي بعض الملاحظات حول التفاصيل لا محل للاشارة اليها الآن .

(٦) لا بد من التأكيد على شيء بديهي ولكنه غير واضح في أذهان الكثيرين وهو ان الماركسية لا تفترض بالضرورة « الشيوعية » فالشيوعية هي تفسير واحد بين تفاسير كثيرة للماركسية ، وهي على العموم التفسير الذي تقدمه الاحزاب الشيوعية استناداً للماركسية ، وهذا التفسير (أي هذه الشيوعية) غير ملزمة بالطبع لجميع الماركسيين في العالم. ان

الشيوعية هي استخدام « سياسي » لعقيدة « فكرية » هي الماركسية.

(٧) كذلك – ومن باب اولى – لا يفترض في كل ماركسي ان يكون حزبياً ، وخاصة ان يكون منتمياً الى الحزب الشيوعي ، فهناك الملايين من الماركسيين غير حزبيين، وهناك اعداد كبيرة أخرى تخاصم الشيوعية واحزابها ، بل هناك عشرات من اعاظم الماركسيين في العالم في جميع حقول المعرفة لا ينتمون لأي حزب من الأحزاب ولا أرى ضرورة لتقديم الأمثلة .

(٨) ان الماركسية – إلى جانب كونها الأساس النظري للأحزاب الشيوعية – هي الأساس النظري في نفس الوقت لعدد آخر من الأحزاب غير الشيوعية ، وللملايين المثقفين غير الحزبيين ، ولعدد كبير من الحركات الفكرية غير السياسية : مثال ذلك أولاً ان الماركسية هي فلسفة كثير من الأحزاب الاشتراكية الغربية ، كالحزب الإشتراكي الإيطالي بزعامة نـنّي مثلاً ، كما انها ثانياً فلسفة كثير من الأحزاب الاشتراكية الآسيوية والإفريقية والامريكية اللاتينية ، ولا يكاد يخلو أي حزب من هذه الأحزاب من التأثر التام بالماركسية (في الهند وبورما واندونيسيا الخ)، وهي ثالثاً – كلياً أو جزئياً – فلسفة الكثير حتى من الأحزاب الوطنية التي يرأسها ابرز الشخصيات الوطنية في حركة التحرر الآسيوي الافريقي، من امثال سوكارنو وسيكوتوري ونكروما. ان حزب العصبة في بورما والحزب الوطني في اندونيسيا وحزب الحرية في سيلان وحزب المؤتمر الشعبي في غانا ... الخ تستند مباشرة إلى التحليلات الماركسية خاصة في الاقتصاد والاجتماع والتطبيق السياسي ، وأخيراً ففي البلاد العربية نفسها لا يخلو اي حزب جماهيري من التأثر المباشر بالماركسية ، فحزب « جبهة التحرير الوطني » في الجزائر كما يبدو من مجموع ادبياته في جميع الحقول يكاد يكون ماركسياً ١٠٠ ٪ . كذلك يستند (ميثاق العمل الوطني) الذي يمثل آخر مرحلة من مراحل الفكر السياسي للحركة

الناصرية في مصر الى التحليلات الماركسية بشكل واضح وصريح ، سواء كان ذلك في المفاهيم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية او في أساليب تحقيقها او في طبيعة الثورة وقيادتها وجماهيرها او في التسليم بالصراع الطبقي وبسائر المعطيات الأخرى للمادية التاريخية . هذا ولا يفوتنا ان نشير الى ان عشرات الحركات الفكرية المعاصرة من فلسفية وأدبية وفنية .. الخ تتبنى الفلسفة الماركسية ، دون ان تلتزم بالحزبية او بالشيوعية او اي اتجاه سياسي او مذهبي آخر .

(٩) وأخيراً لا بد من التأكيد على حقيقة أساسية كثيراً ما حاول البعض جهلاً أو تجاهلاً طمسها تلك هي كون الماركسية – وخاصة في الإقتصاد والإجتماع – ليست وليدة الحضارة الأوروبية وحدها بل هي حصيلة جميع التيارات الفكرية في العالم . ان ابن خلدون مثلاً كان من أعاظم الرواد الأوائل في المادية التاريخية والإقتصاد الماركسي . ان «مقدمته» الشهيرة تتضمن كل العناصر الأساسية في الإجتماع والإقتصاد العلميين ، وخاصة نظرية التطور الإجتماعي « أو ما يسميه أطوار العمران » ، والتفسير الاقتصادي للتاريخ « أو ما يسميه نحل المعاش » ، أو نظرية القيمة وفائض القيمة « أو ما يسميه الرزق والكسب والرياش » أو نظرية الاستغلال والعمل « أو ما يسميه الخدمة » .. . الخ . كما أن الرازي والفارابي وابن رشد وابن طفيل وابن باجه وغيرهم من أعاظم فلاسفة المسلمين هم الرواد الحقيقيون للتيارات العلمية في الفلسفة الغربية المعاصرة ، ولست أنا الذي أقول ذلك بل يقوله مئات العلماء والاختصاصيين في سائر أنحاء العالم (بارتولد ، لاكوست ، استيفانو ، الحصري ، الفاخوري ، الخوري ... الخ) . ولهذا فان القول بأن الاقتصاد الماركسي وحده دون سائر النظريات الاقتصادية الغربية الأخرى – كنظريات آدم سمث وكينز وروستو مثلاً – نظرية مستوردة ،

قول لا أساس له من الواقع والتاريخ .

(١٠) وأخيراً فلا بد من التأكيد بأن الماركسية – خلاف ما يتوهم كثير من الناس – ليست عدوة « القومية » المتحررة البناءة التقدمية – كما هي الحال في جميع الحركات القومية المعاصرة في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية وفي طليعتها حركتنا القومية العربية – بل هي فقط عدوة القومية العنصرية الاعتدائية التوسعية ، أو بتعبير آخر ، انها عدوة الفاشية وحدها ، التي لا تربطها في الواقع بالقومية السليمة أية رابطة عدا روابط الاستغلال والتزييف ، وفي هذا يقول ساطع الحصري : « وبهذه الصورة فقد ثبت مرة أخرى ان فكرة الاشتراكية مهما كان نوعها لا تعارض الفكرة الوطنية في حد ذاتها ، حتى ان مبادىء الشيوعية نفسها لا ترتبط بفكرة الأممية – ويقصد اللاوطنية – » – عن : آراء وأحاديث في الوطنية والقومية ، ص ٨٣ – ٨٥ .

أيها السادة قضاة محكمة الثورة

ان المسألة الرئيسية الواجبة الحل في هذه المرافعة هي تشخيص طبيعتها وجوهرها تشخيصاً سليماً يتفق مع الحقيقة والواقع . ان التهم الواردة في بيان الادعاء العام لا تليق بهذه المرافعة . ان المهم هو طرح السؤال التالي ، ما هي السياسة التي كنت أمثلها ابان الحكم الثوري الجديد بعد ثورة ١٤ تموز المجيدة ، والمطلوب – عن غير قصد من الادعاء العام أو المحكمة المحترمة – ادانتها في هذه المحاكمة الهامة ؟ ان من التجني البالغ محاولة ادانتي باعتباري ممثلاً للحكم القاسمي الدكتاتوري الفردي . لقد كنت على الدوام عدواً للحكم المذكور . ان هذا الحكم

كان يمثل الفردية والاعتباطية والفوضى ، وكانت دائماً تغلب عليه الاتجاهات الوسطية والانتهازية التي كنت ولا أزال عدوها الألد . ان ممثلي هـذا الحكم معروفون ، ولست منهم لا بالعير ولا بالنفير . كما ان من التجني أيضاً محاولة ادانتي باعتباري ممثلاً للشيوعية والحزب الشيوعي في العراق فجميع ساسة العراق بدون استثناء وجميع الأوساط السياسية خارج العراق تعلم بأنني لم اكن أمثل ولا يمكن أن أمثل الشيوعية والشيوعيين. انني لا اقول ذلك بمعرض القذف والتبرؤ ، بل اقوله فقط بمعرض تثبيت الحقيقة والواقع . ان السياسة التي كنت امثلها داخل الحكم وخارجه هي السياسة الوطنية التحررية ، سياسة الاستقلال السياسي والتحرر الاقتصادي ، سياسة محاربة الاستعمار والاقطاع والاستغلال ، سياسة التخطيط والمنهجية والعلم ، سياسة الوحدة العربية السليمة على اسس من العلم والواقعية ، سياسة الحياد الايجابي ومحاربة الامبريالية والتعاون المبدئي الصادق مع جميع الانسانية المتحررة على الصعيد الدولي. ان سياسة التعاون مع العالم الاشتراكي ليست جريمة من الجرائم التي تستحق الإدانة . انها ضرورة من ضرورات التحرر الوطني والقومي في هذه المرحلة من تاريخ العالم وكما اكد سفير العراق في الاتحاد السوفييتي فيتصريح جديد له نشر بتاريخ ٢٥ شباط ١٩٦٤ (ان مساهمة الاتحاد السوفياتي في المشاريع الصناعية العراقية انما هو بناء لاقتصاد العراق وتحقيق لاستقلاله الاقتصادي ، وان تطوير علاقات الصداقة والتعاون الفني والاقتصادي بين البلدين يجب ان يرتفع إلى مستوى علاقات الصداقة التقليدية بين الشعب السوفياتي والشعب العربي التي توثقت خلال معارك الكفاح ضد الاستعمار والتي وقف الشعب السوفياتي فيها إلى جانب الشعب العربي ومطالبه العادلة) وفي هذا — فيما اعتقد — الكفاية .

ايها السادة قضاة محكمة الثورة

ان جوهر هذه المرافعة هو الاختيار بين سياستين متناقضتين : سياسة

التحرر السياسي والاقتصادي التي كنت ولا أزال أمثلها ، وسياسة التبعية السياسية والاقتصادية التي يحاول الاستعمار والرجعية -بمختلف الأشكال وتحت مختلف الشعارات - اعادة البلاد اليها ، فكونوا - أيها السادة - مع تيار التاريخ ، تيار المستقبل ، تيار الحقيقة والعلم ، تيار عالم الغد - وشكراً .

القسم القانوني من الدفاع

السادة رئيس وأعضاء المحكمة المحترمين
السيد المـــدعي العام العسكري المحترم

اسمحوا لي أن أوضح بان افادتي في هذه المرحلة سوف تكون قاصرة على النقاط الواردة في مطالعة المـدعي العام فقط ، ذلـــك لأن القضايا العامة أي السياسة الاقتصادية التي رسمتها لوزارة الاقتصاد بمبادئها العلمية وانجازاتها في حقول النفط والمشتقات النفطيـــة والصناعة والتجارة الخارجيـــة والتعاون الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادية مع الدول الصديقة وكذلك الإطار السياسي للحكم الذي كان يحدد السياسة المذكورة خلال الفترة القصيرة مـــن مشاركتي في المسؤولية (بين ١٤ تموز ١٩٥٨ واوائل شباط ١٩٦٠) اقول ، لأنهذه السياسة الاقتصادية باطارها السياسي المحدد تحتاج لإفادة خاصة تفصيلية لم أرَ حاجة في هذه المرحلة للادلاء بها لأنها لم تكن موضوع بحث في المرافعة ، على أن أعود اليها في جلسة قادمة او عنـــد القاء الدفاع إذا رأت المحكمة او اقتضت الضرورة ذلك .

واسمحوا لي ثانياً أن أشير بكلمة مختصرة إلى شهادات الشهود [1] الثلاثة الذين استمعت اليهم المحكمة المحترمة. لم يكن في أي من تلك الشهادات بالطبع أي شيء ضدي إطلاقاً بل على العكس ان ما جاء في تلك الشهادات هو تزكية للسياسة الاقتصادية الوطنية التي رسمتها للاقتصاد العراقي . وعلى كل حال فإن فهم أي عنصر من عناصر تلك السياسة (كصفقة المقايضة بين القطن والسكر مثلاً أو الاتفاقية العراقيــة السوفييتية أو موقف العراق في المجلس الاقتصادي العربي) يتطلب فهم الخط العام لتلك السياسة والارتباط الضروري بين حلقاتها المختلفة . وأنا مستعد دائماً كما ذكرت لإيضاح ذلك للمحكمة المحترمة . انــني لا اتنصل من مسؤولية السياسة الاقتصادية التي ساهمت في وضعها لعراق الثورة، ولا ارمي المسؤولية على احد ، وانا مقتنع تماماً من صحة تلك السياسة وروعة الانجازات التي تمت في ظلها قبل الإنتكاسات الأخيرة بسبب دكتاتورية قاسم وتفسخ الوضع السياسي .

وكلمة واحدة اذكرها حول شهادة السيد فائق السامرائي. لقد اكد الشاهد المذكور انه ليس لديه أية شهادة ضدي وان كل ما أخذه عليّ أثناء وجودي في عهد سفارته ، هو ما سمّاه بـ (قضايا مسلكية) . وبالرغم من أن هذه القضايا وهمية وخارج الصدد اكتفي بالتأكيد هنا على انني بالفعل كان يمكن أن آخذ عليه في حينه كثيراً من المـآخذ المسلكية الجدية ، ولكني لم اسمـح لنفسي ان أكتب تقارير بهذا المعنى لاعتبارات ادبية ووطنية أحرص على رعايتها . وعلى كل فأود أن اوضح بأن (حد تو) المزعوم ليس اسماً لشخص من لحم ودم يمكن ان يتصل به اي انسان ، بل انه الاسم المختصر لمنظمة سياسية يسارية معارضة معروفة في مصر ويمتد نشاطها خارج مصر (في باريس وروما مثلاً) وهي (الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني) . وهذه المنظمة كانت ولا تزال تتعرض

---

١ – وهم السادة فائق السامرائي وعبد اللطيف الشواف ومحمود حسن جمعة .

لأقسى الاضطهاد ، وقادتها جميعاً في السجون ، كما هو معلوم ، فأي عاقل يمكن أن يتصور مكان الاتصال بها في مثل تلك الظروف [1] ؟ اكتفي بهذه النقطة من تلك الشهادة لمجرد الايضاح ، مع العلم أنها بمجموعها حتى لو صحت — وهي كذب صراح لا يستحق التوقف — لا تتصل بموضوع الاتهام ، كما قررت الهيئة التحقيقية المحترمة ذلك بقرارها المسبب .

* * *

والآن انتقل إلى مطالعة المدعي العام المحترم .

ان النقطتين الاولى والثانية من المطالعة لم تثارا أصـــلاً في هيئة التحقيق ، والراجح ان الهيئة المحترمة لم تجد فيها ما يستوجب حتى أخذ افادتي عنها . ولا شك ان الهيئة التحقيقية حسناً فعلت فهما يتعلقان بآرائي وسلوكي السياسي في العهد الملكي المباد ويتعلقان بحركة المقاومة الوطنية لذلك العهد الأسود . ومن المعلوم ان ثوار ١٤ تموز الذين فجروا ثورة تموز العظيمة اختاروني دون العشرات من أساتذة الاقتصاد في العراق وزيراً لاقتصاد العهد الجديـــد ، بالضبط لآرائي الاقتصادية المعلومة لديهم حينذاك فضلاً عن نشاطي المعروف في جبهة الاتحـاد الوطني ، فلم تر الهيئة التحقيقية أن من المقبول اعتبار تلك الآراء بالذات سبباً للادانة او قرينة عليها .

ومع ذلك فلا بد لي أن أتطرق إلى تلك النقاط باختصار فيما يلي :

---

١ — يؤكد الياس مرقص «تاريخ الاحزاب الشيوعية — ص ٧٤ — ٧٥» بانه كان لهذه المنظمة صلات ببعض الضباط الأحرار في مصر وانه لم تتم القطيعة بينها وبين حكومة الثورة إلا في أوائل عام ١٩٥٣ مع خروج يوسف صديق .

الفصل وموضوع الفوضوية ومذكرة الاعتراض على الفصل

أشار المدعي العسكري العام إلى أمر فصلي من التعليم الجامعي عام ١٩٥٤ كدليل على فوضويتي ، كما أشار الى المذكرة التي كتبتها مع بعض الأساتذة الاخرين اعتراضاً على الفصل المذكور كدليل يؤكد الفوضوية المذكورة بسبب (الاسلوب) الذي كتبت به المذكرة . انني أود أن أشير بهذا الصدد إلى الحقائق التالية :

١ ـ ان حكومة نوري السعيد في فترة التمهيد لحلف بغداد كانت قد قامت بتصفية شبه تامة لكل مظاهر الحركة الوطنية بسائر مقوماتها السياسية والتشريعية والفكرية . ويكفي أن أذكر من بينها ، إلى جانب حل مجلس النواب لمجرد فوز بضعة نواب وطنيين فيه ، إلى مرسوم ذيل قانون الجنسية العراقية (٢٢ آب ١٩٥٤) ومرسوم تشميل عقوبات تحبيذ الشيوعية لحركة انصار السلام وما شاكل ذلك (٢٢ آب ١٩٥٤) ومرسوم النقابات الذي حلت بموجبه جميع النقابات (نفس التاريخ) ومرسوم الجمعيات الذي حلت بموجبه جميع النوادي والأحزاب والجمعيات (٢٢ ايلول ١٩٥٤) ومرسوم المطبوعات (١٠ تشرين الثاني ١٩٥٤) الذي عطلت بموجبه جميع الصحف والمجلات حتى غير السياسية ومرسوم الاجتماعات والمظاهرات (١٢ تشرين الثاني ١٩٥٤). وجميع هذه المراسيم التعسفية كانت مخالفة بشكل فاضح حتى للقانون الاساسي للعهد الملكي .. حتى لقد كان من اوائل أعمال الحكومة الوطنية بعد ١٤ تموز الغاء أغلب هذه المراسيم في الايام الاولى من الثورة .

وكان من جملة اجراءات نوري السعيد هذه لتصفية الحركة الوطنية فصله لعدد كبير جداً من الأساتذة والمعلمين في جميع مستويات التعليم . وقد

كان لي شرف تصدر تلك القوائم جميعاً التي كانت تضم الوطنيين من رجال الفكر والتعليم من مختلف الاتجاهات والعقائد الوطنية وبينهم عدد كبير جداً من الأساتذة والمعلمين القوميين .

ولم يكتف نوري السعيد بفصلنا بل بعث إلى جميع الشركات والمصالح الخاصة باسمائنا لمنع استخدامنا في أي عمل لديها . وكل ذلك لم يكفه بل دبر تلك الدورة الاحتياطية العسكرية الشاذة (دورة السعدية) لضم عدد كبير من الاساتذة كنت انا ايضاً في مقدمتهم بالرغم من انني كنت معفياً رسمياً من خدمة الاحتياط منذ عام ١٩٤١ لاسباب صحية .

والخلاصة ان امر الفصل السعيدي الذي يشير إليه السيد المدعي العسكري العام ، امر يشرفني فهو دليل على الوطنية ومقاومة الاستعمار وعملائه وليس له علاقة بالفوضوية كما يتوهم الأخ المدعي العام . وأود ان أذكر المحكمة المحترمة بأن وزارة الثورة كانت قد ألغت تلك الأوامر بالفصل خلال الاسبوع الأول من ثورة ١٤ تموز المجيدة ، بل حتى اعتبرت مدتها خدمة للأغراض التقاعدية تمجيداً لضحاياها الوطنيين .

٢ — أما (المذكرة الاعتراضية) التي يشير اليها السيد المدعي العام والتي كانت قد طبعت ووزعت فهي جزء من الحملة الفكرية الهائلة التي كنا قد اضطلعنا باعبائها لمقاومة حكم نوري السعيد في فترة التمهيد لحلف بغداد المذكورة ، ولا أعلم كيف استنتج الأخ من أسلوبها دليلاً على الفوضوية . وها أنا ذا أقدم نسخة منها للمحكمة المحترمة للاطلاع واني اعتبر مشاركتي في صياغة المذكرة المذكورة وتوقيعي عليها مما يشرفني على كل حال .

٣ — وبالمناسبة أود أن أشير إلى احدى بديهيات الفكر السياسي والفلسفي

والاقتصادي ، وهي ان (الفوضوية) كنظرية سياسية واقتصاديـة لا علاقة لها البتة بالاشتراكية التي اؤمن بها بأي شكل من أشكالهـا ، بل ان تاريخ الفكر الاوربي وتاريـــخ السياسة الاوربية منذ منتصف القرن الماضي حافلان بالمجادلات والمعارك الحامية النظرية والفعلية بين المدرستين . وكأستاذ لتاريخ المذاهب الاقتصادية منذ سنين ، سبقت لي دراسات عديدة في مهاجمة الفوضوية دفاعاً عـــن الاشتراكية . وإذا شاءت المحكمة المحترمة فأستطيع أن أقدم لها آخر دراسة لي في هـــذا الموضوع ويعود تاريخها لعام ١٩٦٢ فيما أذكر وعنوانهـا (حول مفهوم الفوضوية) للتدليل على ذلك . ان الفوضوية تدعو للقضـاء الفوري على جميع المؤسسات الاجتماعية والسياسية والقومية وفي مقدمة ذلـــك الحكومة والدولة والأمة والأحزاب والعائلة ، كما انهـــا تنكر دور الجماهير في صنع التاريخ وتؤمن بالاغتيالات السياسية ... الخ وهي في كل ذلك نقيض المفاهيم الاشتراكية على طول الخط .

٤ – أما موضوع المدعو (معـــن العجلي) ورده المزعوم على بعض آرائي المطبوعة ، فإنني أذكر أنني رأيت بعيني في إحدى غرف مديريـــة الدعاية العامة في العهد السعيدي في أواخر عام ١٩٥٣ فيما أذكر أثناء مراجعتي حول أحد كتبي المحجوزة ، اعداداً هائلة من كراس صغير يحمل اسم الموما إليه عنوانه فيما أذكر (ابراهيم كبه) وعندما استفسرت عن الموضوع علمت أن الدعاية العامة هي التي طبعت الكراس المذكور على نفقتها الخاصة ، وانها توزعه على الناس بالمجان . وعندما تصفحت الكراس المذكور وجدت أنه مجموعة مقالات كان قد نشرها الموما اليه بجريدة (السجل) حينذاك في الرد على مقدمة كنت قد كتبتها لكتاب لي حينذاك بعنوان (أزمة الفكر الاقتصادي) وهي ردود في مستوى مخجل من السباب المقذع للحركة الوطنية ، وعندما استفسرت عن هوية الموما اليه ، قيل لي بأنه موظف صغير في مديرية الدعاية في الظاهر ،

وجاسوس معروف من جواسيس الانكليز في بـلدان الخليج العربي ، والله أعلم .

وأرى من المناسب أن أقدم للمحكمة المحترمة نسخة من كتابي المذكور الذي لا يتصل من قريب أو بعيد بالفوضوية .

٥ – بقي موضوع مجلة (الثقافة الجديدة) ومساهمتي في الكتابة فيها . أود أن أؤكد للمحكمة المحترمة أن هذه المجلة هي أعظم مجلة فكرية ظهرت في كل تاريخ العراق حتى ١٤ تموز ١٩٥٨ ، وانها باعدادها الثلاثة التي ظهرت في عام ١٩٥٤ ، وبعددها الرابع الذي كان قد هيىء حينذاك ولكن لم يظهر إلا بعد ثورة تموز ، ساهمت مساهمة هامة في تهيئة الفكر العلمي الثوري ، حتى ان بعض مؤرخي ثورة ١٤ تموز من الكتاب الاجانب (ومنهم الأستاذ الفرنسي المعروف روسي في مجلته الكبرى « الشرق » التي تصدر بالفرنسية) اعتبروها أحد الأسباب الفكرية الهامة لثورة تموز . وقد أزعجت تلك المجلة حكومة فاضل الجمالي عام ١٩٥٤ لدرجة انه أثار موضوعها في مجلس النوّاب ودارت مناقشة حامية حولها بين الجمالي وروفائيل بطّي وبعض النوّاب العملاء من جهة وبين بعض النوّاب المعارضين من جهة أخرى ومنهم فيما أذكر صادق البصّام وعبد الرزاق الشيخلي . وقد استشهد الجانبان ببعض مقتطفات من مقال لي في المجلة . هذا مع العلم بأن صاحب المجلة هو السيد مهدي الرحيم « التاجر المعروف » ثم أعقبه النائب المعروف عبد الرزاق الشيخلي . أما دوري في المجلة فقد كان قاصراً على نقد الكتب الجديدة التي تصدر بلغات مختلفة مما له علاقة بموضوع العراق أو البلاد العربية ، كما انني كتبت فيها بعض الدراسات القانونية . وإذا شاءت المحكمة المحترمة فإنني أستطيع أيضاً أن أقدّم لها نسخاً من المجلة المذكورة للاطلاع .

٦ – أما موضوع (المكتبة) التي يشير اليها المدعي العام العسكري فإنني لا أعرف عنها أي شيء للأسف . وأما سبب عدم عودتي للمحاماة بعد الفصل فهو أنني استطعت الحصول على عمل في بعض الشركات الخاصة ، فضلاً عن انني أتعيّش دائماً من أعمالي الفكرية كما يعلم جميع الناس .

على ان الملاحظة المهمة التي سبق أن أشرت اليها وأود أن أؤكد عليها ثانية هي ان جميع الاراء والأفعال التي نسبها المدعي العام إليّ كقرائن أو أدلة على الفوضوية ، إنما تعود للعهد الملكي المباد . وانني اسأل المدعي العام المحترم ، من الذي قام بالثورة العظيمة ثورة ١٤ تموز ؟ ألم يقم بها كما يقال الان نفس الضباط الأحرار الذين قاموا بحركتي ١٤ رمضان و ١٨ تشرين الثاني ؟ إذا كان ذلك صحيحاً فمن الذي اصطفاني وزيراً للاقتصاد في الحكومة الثورية الأولى وهو أخطر منصب وزاري على الاطلاق ؟ ألم تكن آرائي معروفة ومثبّتة في عشرات الدراسات والكتب الصادرة قبل ثورة تموز؟ الم يحاربني العهد الملكي بسبب ذلك ؟ فكيف يتفق هذا الاختيار مع اتهامي بالفوضوية في ذلك العهد بالذات؟ هل من المعقول ان يختار الضباط الأحرار فوضوياً لوزارة الاقتصاد ؟ انني اتساءل فقط واترك تقدير الاجابة للمحكمة المحترمة .

الخلاصة : ان ما جاء في الفقرتين الأولى والثانية من مطالعة الإدعاء العام مردود للأسباب التالية :

١ – ان اتهام نفس الشخص بالفوضوية والاشتراكية الماركسية معاً اتهام متناقض لأن كلاً من هاتين النظريتين تنافي الأخرى .

٢ – ان فصلي من قبل نوري السعيد لا علاقة له بمجلة الثقافة الجديدة :

آ – لأن مذكرة الاعتراض على إغلاق المجلة المذكورة قدمت للجمالي لا لنوري السعيد .

ب – لأن أمر الفصل شمل عدداً كبيراً من الأساتذة لا علاقة لهم بالاعتراض على غلق المجلة .

جـ – لأن بعض موقعي مذكرة الاعتراض على غلق المجلة لم يشملهم الفصل السعيدي .

٣ – لأن آرائي السياسية والفكرية ونشاطي الوطني في العهد السعيدي كانت محل تقدير الشعب وثوار ١٤ تموز ولذلك فلا يصح وضعها موضع الاتهام .

٤ – واخيراً لأن امر الفصل السعيدي أُلغي من قبل ثورة تموز نفسها .

مقابلة وفد الموصل والتقاط الصورة معهم

انتقل الان الى النقطة الثالثة من مطالعة السيد المدعي العسكري العام وهي المتعلقة بمقابلة وفد الموصل والتقاط صورة معهم . ان المادة المطلوب تطبيقها على هذه الواقعة هي الفقرة (هـ) من المادة (٢) من قانون معاقبة المتآمرين التي تنص على ما يلي : (التأثير على الروح المعنوية للشعب بإشاعة الرعب بين افراده لإضعاف قدرته على تحمّل مسؤولياته وممارسته حقوقه) .

فما هي هذه (الوقائع) ؟

وما مقدار انطباق النصوص عليها ؟

وقائع المقابلة والصورة :

١ – بعد حوادث الموصل بأيام ، وهي التي حصلت اثناء غيابي خارج

العراق ، واثناء دوامي في مكتبي في وزارة الاقتصاد ، دخـــل عليّ ملاحظ المكتب الخاص طالباً الإذن لمقابلة جماعة من اهالي الموصل ، وقد تمّت المقابلة معهم دون موعد سابق او تحديد لموضوع المحادثة او مبادرة من الوزارة او هدف مرسوم معّين ، بل بمجرّد رجاء منهم لي عن طريق الملاحظ كما هي العادة لقبول مواجهتهم باعتبارهم وفداً شعبياً لمدينة الموصل .

٢ – لم اكن اعرف اياً من اعضاء الوفد ، ولم تقدم لي اسماءهم قبل المقابلة ، ولم ارَ اياً منهم في حياتي بل لا استطيع حتى الان ان اميّزهم ، كما انـّني لم اكن اعرف اي شيء عن حوادث الموصل نفسها لوقوعها كما ذكرت اثناء غيابي خارج العراق ، ولا بدور اي من هؤلاء في تلك الحوادث .

٣ – لم تكن قد نسبت لأعضاء الوفد حينذاك اية اعمال إجرامية ، ولم تكن قد جرت معهم اية تحقيقات او محاكمات .

٤ – لم يكن اخذ صورة معهم متفقاً عليه قبل المقابلة ، ولم تحضّر الوزارة نفسها المصوّر المطلوب ، ولم يجر التصوير بمبادرة من الوزارة ، ولم يجر توزيع الصورة على احد ، ولم استلم انا شخصياً او الوزارة اية نسخة من هذا التصوير ، ولم ارسلها او ترسلها الوزارة للنشر او التوزيع ، بل ان الصورة لم تنشر اصلاً إلا بعد ١٤ رمضان ومن قبل جريدة (الحرية) بمناسبة التحقيق معي ، ولأغراض استعدائية واضحة للتأثير على سير التحقيق مما يوجب المسؤولية الجنائية . ولو لم تنشر الجريدة المذكورة هذه الصورة لما سمع احد بها ولا بخبر هذه المقابلة التافهة العرضية مع من سمّوا انفسهم اعضاء وفد الموصل .

٥ – لم يكن الغرض من المقابلة الدعاية او النشر . وبالرغم من انّ مقابلات

وزير الاقتصاد الرسمية الهامة كانت تعلن حينذاك من قبل سكرتارية الوزارة بصورة روتينية ، إلا ان نبأ هذه المقابلة لم ينشر من قبل الوزارة في حينه لعدم أهميته .

٦ – ان الوفد المذكور قام بنشاطات واسعة في بغداد بصفته – كما ذكرت – وفداً شعبياً من الموصل . وقد استقبلته في المحطة عشرات الألوف فيما أذكر ، وقابل قادة جميع الأحزاب السياسية وممثلي جميع الصحافة في العراق ، كما استقبله وخطب فيه رئيس الوزراء ، بالاضافة إلى مقابلة الوفد لجميع الوزراء تقريباً وأخذ صورة معهم أيضاً ونشرها . ومن الطبيعي أن كل ذلك كان يجري تحت سمع وبصر السلطات المسؤولة عن الأمن في البلاد ، كالحاكمية العسكرية العامة ووزارة الداخلية والاستخبارات العسكرية ... الخ وكل ذلك طبعاً كان خارج اختصاصي الرسمي أو مسؤوليتي كوزير للاقتصاد .

٧ – ان الوفد لم يبق في مكتبي أكثر من بضع دقائق فقط ، ولم يفتح معي أي موضوع رسمي يتعلق باختصاص الوزارة ولم يتقدم لي باي مطالب معينة ، بل اقتصر بعض أعضائه فيما أذكر على الحديث العابر عن بعض مشاكل الموصل مما هو خارج اختصاصي .

هذه هي باختصار الوقائع المحيطة بظروف المقابلة مع وفد مدينة الموصل ومنها يظهر بوضوح انتفاء أي ركن من أركان التهمة المراد نسبتها إليّ من قبل الادعاء العام بسبب هذه المقابلة وذلك للأسباب التالية :

١ – انتفاء أي فعل جنائي في عملية المقابلة والتقاط الصورة ، مما يعدم الركن القانوني لأية جريمة متصوّرة .

٢ – انتفاء أي قصد جنائي في العملية المذكورة ، وانتفاء أي اشتراك أو

تواطؤ او اتحاد في القصد المذكور، وهذا يعدم الركن المعنوي أو الادبي في أية جريمة متصوّرة ، وخاصة من جرائم التعدد كما هي الحال في التهمة موضوعة البحث .

٣ – انتفاء اية علاقة سببية بين عملية المقابلة والصورة وبين النتائج السياسية الخطيرة التي تتحدث عنها مادة الاتهام وهي (التأثير على معنوية الشعب بإشاعة الرعب بين أفراده لإضعاف قدرته على تحمل مسؤولياته وممارسته حقوقه) . ومن البديهي أن مثل هــذه الآثار النفسية الخطيرة لا يمكن ان تحدث في الشعب بين عشية وضحاها ، أي خلال الدقائق المعدودات التي استغرقتها مقابلة الوفد ، بل هي – في حالة التحقق من حصولها طبعاً – حصيلة مجموع العوامل والظروف الموضوعية والذاتية المحيطة بنظام الحكم القاسمي ، وليس من المنطق في شيء أن تنسب لحادثة تافهة لم يسمع بها أحد أصلاً إلى حين هذه المحاكمة .

والآن لننتقل إلى تحليل صياغة الاتهام حول هذه النقطة لنرى مبلغ استنادها إلى الحقائق وبنائها على الدليل والحجّة :

١ – ان صرح الاتهام بمجموعه قائم على أساس (توزيـع) هذه الصورة والحال ان الصورة لم توزّع كما ذكرت ، بـل لم تنشر حسب علمي ، وليس لي أي دخل أو علم بنشرها أو توزيعها .

٢ – ان الادّعاء بأن التقاط الصورة (يعني إضفاء الصفة الشرعية على اعمالهم أمام الرأي العام الداخلي والعالمي) حسب ما جاء في بيان المدعي العام مردود ببداهة لما يلي :

آ – لأنني لم أكن أعرف أي شيء عن أعمالهم أو أي شيء آخر عنهم بل انني لا أميّزهم حتى الآن .

ب – لأن محاكماتهم وإدانتهم حدثت بعد ذلك بكثير .

جـ – ان الرأي العام الداخلي ، ومن باب أولى العالمي ، لم يعرف أي شيءعن هذه المقابلة والصورة حتى يتأثر بها في حكمه على اعمال هؤلاء . كما ان محركات الرأي العام وعوامل توجيهه اخطر بكثير واعقد بكثير من هذه الحادثة التافهة المجهولة .

د – انهم التقطوا صوراً مع جميع الوزراء وقابلوهم جميعاً في مكاتبهم ، فما معنى التركيز على هذه الحادثة وحدها ؟

٣ – اما الادعاء بأن التقاط الصورة مع هؤلاء (يؤثر بطبيعة الحال على الروح المعنوية للشعب ... الخ) فإن إثباته يحتاج للتحقق من النقاط التالية :

آ – ما هو مستوى الروح المعنوية للشعب قبل المقابلة ؟ أي كم كانت قدرته على تحمّل المسؤوليات وممارسة الحقوق ؟

ب – ما هو مستوى هذه الروح المعنوية للشعب بعد المقابلة ؟ أي كم ضعفت قدرته على تحمّل مسؤولياته وممارسة حقوقه بعد المقابلة ؟ ان هاتين النقطتين ضروريتان لمعرفة حصول الجريمة فعلاً موضوع الاتهام .

جـ – هل كانت المقابلة مدبّرة مسبقاً ؟ وهل المتهم هو الذي دبّر تلك المقابلة لتحقيق الهدف المحدد؟ وهل كان ذلك الهدف الذي قصده المتهم هو فعلاً ومباشرة على وجه التحقيق (التأثير على معنوية الشعب الخ) ؟ . ان التأكد من هذه النقطة ضروري لمعرفة توفر القصد الجنائي .

د – ما هي العلاقة السببية بين المقابلة وبين تدنّي الروح المعنوية للشعب وشيوع الرعب بين افراده ، وهل هذه العلاقة السببية (مباشرة) فعلاً ؟ اي هل

ان التدنّي الحاصل في الروح المعنوية للشعب كان بسبب هـذه المقابلة بالذات وليس بأي سبب آخر ؟ ان هذه النقطة ضرورية لإثبات العلاقة السببية بين فعل المتهم وبين الجريمة المنسوبة اليه .

على ان الوقائع المحيطة بالمقابلة تقطع بعدم توفر اي من هذه الشروط الواجب توفرّها حسب القواعد الجنائية العامة لإثبات التهمة .

الخلاصة : إن جميع أركان الجريمة معدومة :

آ – الركن القانوني غير متوفر ، لأن موضوع المقابلة والتصوير مشروع .

ب – الركن المعنوي غير متوفر ، لانتفاء القصد الجنائي .

ج – ركن الاشتراك غير متوفر لانعدام جميع اركانه القانونية وخاصة اتحاد القصد الجنائي .

د – الركن المادي غير متوفر ، لأن الصورة لم تنشر أصلاً على الرأي العام .

هـ – انعدام العلاقة السببية بين المقابلة وبين الاثار الجرمية المزعومة .

موضوع العريضة لرئيس الوزراء حول تخفيف أحكام الاعدام

بعد صدور احكام الاعدام بحق بعض المتهمين بحوادث الموصل من قبل المجلس العرفي العسكري ، تقاطرت على داري وفود نسائية ورجالية مختلفة صباح مساء راجية التوقيع على عريضة موجهة إلى رئيس الوزراء حينذاك تلتمس منه بصفته القضائية القانونية – كمرجع اعلى في تصديق الأحكام العرفية – اعادة النظر في الاحكام المذكورة وتخفيف حكم الاعدام. وقد وقعتها

مع مئات الوف الناس الذين وقعوا امثالها حينذاك . ان الظروف التي دفعتني لتوقيع تلك العريضة هي التالية :

١ – لم ار في موضوعها أي عمل غير مشروع . فهي تطالب السلطة القانونية المختصة باستعمال صلاحيتها القانونية والقضائية طبقاً للقانون .

٢ – لم ار في اسلوب تقديمها أية مخالفة اصولية ، لأن اسلوب تقديم الالتماسات للجهات المسؤولة عن طريق الصحف او غيرها اسلوب اعتيادي ومألوف في جميع الدول من دون استثناء ، بل هو اسلوب قديم جداً كان شائعاً حتى في القرون القديمة والوسطى ، وقد نصّت عليه اقدم الوثائق التاريخية كالقوانين البابلية والمصرية والرومانية القديمة و (الماغنا كارتا) الانكليزي وغيرها .

٣ – رأيت ان الموقعين على العريضة المذكورة وهم حوالي الألف كما أذكر يضمون ابرز اساتذة وحقوقيي ومثقفي البلد ومن مختلف الاتجاهات السياسية ، وبعضهم من كبار موظفي الدولة فشجعني ذلك على توقيع الالتماس .

٤ – لم تكن تلك العريضة التي طلب الي توقيعها اول عريضة من نوعها في نفس الموضوع ، بل سبقتها ولحقتها مئات العرائض شارك في التوقيع عليها عشرات الألوف ، بل كتبت الصحف فيما اذكر حينذاك ان عدد الموقعين بلغوا مئات الألوف .

٥ – ليس لي اية علاقة بفكرة العريضة نفسها ، ولم استشر في موضوعها ، ولم اشارك في صياغتها ولم اتوقع استجابة السلطات اليها ، بل كل ما في الأمر – كما ذكرت – انني لم ار مانعاً قانونياً من التوقيع عليها فوقعت عليها ، خاصة بعد إزعاجات الوفود النسوية المستمرة للبيت .

٦ – كان باعثي الوحيد على توقيعها في تلك الظروف السياسية الصعبة ،

ظروف تنفيذ المخطط القاسمي لتمزيق الوحدة الوطنية وضرب القوى السياسية بعضها بالبعض الاخر ، هو المساهمة في تخفيف التوتر السياسي وفي إحباط المخطط القاسمي والاستعماري حينذاك .

٧ – ان السلطات المسؤولة لم تستجب – كعادتها – لهـذه العرائض ولم يتدخل رئيس الوزراء بإعادة النظر في احكام الاعدام ، فبقيت العريضة موضوعة البحث – بذلك حبراً على ورق . هذه هي الوقائع الاساسية في موضوع العريضة ، والان انتقل الى المواد القانونية التي اشار اليها الادعاء العام :

المواد القانونية : لقد بيّن السيد المدعي العام ان (**فعله هـذا** – ويقصد التوقيع على العريضة – ينطبق واحكام المـادة (**٣١**) من الباب الثاني عشر المعدّل من قانون العقوبات البغدادي بـدلالة المواد **١٥ / ١٤ / ٣** من مرسوم الادارة العرفية) واستناداً إلى هذه النصوص طلب المحاكمة .

١ – **مواد مرسوم الادارة العرفية** : لا علاقة للمادة « **١٥** » من المرسوم المذكور بالموضوع بالمرة : ان المادة تنص على ما يـلي :

« يعاقب من خالف الاعلانات والأوامر الصادرة من قائد القوات العسكرية بالعقوبات المنصوص عليها في تلك الاعلانات الخ » . فما هي هـذه الاعلانات والأوامر التي تمنع نشر العريضة موضوع الاتهام ؟ كذلك يشير الاتهام الى الفقرة «٣» من المادة «١٤» من المرسوم المذكور ، فما هو نص هذه الفقرة ؟ انها تنص على ما يـلي : « يجوز لقائد القوات العسكرية أن يتخذ بإعلان أوبأوامر كتابية أو شفوية التدابير الآتية :

«الأمر بمراقبة الصحف والنشرات الدورية، وايقاف نشرها من غير اخطار سابق ، والأمر باغلاق أي مطبعة ، وضبط المطبوعات والنشرات والرسومات

التي من شأنها تهييج الخواطر أو اثارة الفتنة أو مما قد يؤدي الى الاخلال بالأمن والنظام العام سواء كانت معدة للنشر أو للتوزيع او للعرض على الأنظار أو البيع أو لم تكن معدة لغرض من هذه الأغراض » . هذا كل ما جاء في الفقرة «٣» من المادة « ١٤ » من مرسوم الإدارة العرفية . انها تنص - باختصار - على حق قائد القوات المسلحة في اصدار أوامر أو بيانات في اربعة امور حصرا هي مراقبة الصحف والنشرات وايقاف نشرها واغلاق المطابع واخيراً ضبط المطبوعات الممنوعة ، فما هي علاقة الفقرة المذكورة بالعريضة موضوعة البحث؟ أين هو « الأمر » أو « الإعلان » الذي يمنع نشر أمثال هذه العرائض حتى يمكن توجيه العقاب لمن يخالفه وفق المادة «١٥» من المرسوم ، التي أشار اليها المدعي العام ؟

٢ - أما المادة (٣١) من الباب (١٢) المعدل من ق. ع. ب . التي يرى المدعي العام انطباقها على محتوى العريضة موضوعة البحث فتنص على ما يلي :

« كل من أذاع بإحدى وسائل النشر المبينة في المادة « ٧٨ » أخباراً يقصد منها اضعاف الحكومة او الاخلال بالأمن او الطعن في القوات العسكرية أو تقوية النفوذ الأجنبي يعاقب ... الخ » .

انني اود أن أُبدي الملاحظات التالية فيما يتعلق بتطبيق هذا النص :

١ - ان تسبيب الادعاء العام للإتهام جاء كما يلي : « ان العريضة موضوعة البحث انما تفسر بالتشجيع على ارتكاب الجرائم ، والتحريض على عدم الإنقياد للقوانين والأنظمة ومقاومة الاجراءات القانونية السليمة » . ومن الجلي ان هذا التسبيب يستند في الواقع لا إلى المادة «٣١» من الباب الثاني عشر المعدل من قانون العقوبات البغدادي ، بل إلى الفقرتين ٢ و ٣ من المادة «٢١» من مرسوم المطبوعات رقم « ٢٤ » لسنة ١٩٥٤ ،

وهي مادة الاحالة السابقة التي وردت في كتاب الاحالة للسيد الحاكم العسكري العام . ان هاتين الفقرتين تنصان على ما يلي : الفقرة «٢» « التشجيع على ارتكاب الجرائم » . الفقرة «٣» « التحريض على عدم الانقياد للقوانين او الأنظمة او مقاومـــة اي اجراء قانوني » . الا ان السيد المدعي العام نفسه ارتأى بحق عدم انطباق هـــذه الفقرات على محتوى العريضة ، ولذلك استبعدها في مطالعته وطالب بتطبيق المادة «٣١» من الباب الثاني عشر المعدل من ق. ع. ب. التي سبق الإشارة إلى نصها . ان ما اريد ان اقوله هو ان السيد المدعي العام ، في الوقت الذي استبعد مرسوم المطبوعات ، وهو في ذلك على حق ، استمر في اسناد الاتهام إلى نفس النصوص التي استبعدها ، كما يبدو من المقارنة بين صياغة مطالعته حول هذه النقطة ونصوص الفقرات التي استبعدها. وهذا وحده كاف وبشكل واضح لاستبعاد أيـــة مسؤولية في هذا الصدد .

٢ – وعلى كل حال فسواء أريد تطبيق قانون العقوبات او مرسوم المطبوعات او اي نص عقابي آخر ... لا بد لي من التأكيد على الحقائق التالية :

آ – ان غرض العريضة واضح ، انها تطلب – حسبما جاء في صياغتها – من رئيس الوزراء حينذاك (استعمال صلاحياته القانونية بالغاء عقوبة الاعدام) عن بعض المحكومين في حوادث الموصل . ومن المعلوم ان رئيس الوزراء ، بصفته القضائية حينذاك ، كان يملك فعلاً وبموجب القوانين النافذة هذا الحق في اعادة النظر في الأحكام العرفية ، فكيف يصح وصف هذا الطلب القانوني بأنه (مقاومة للاجراءات القانونية السليمة أوعدم الانقياد للقوانين والأنظمة)؟. ان العريضة تطالب إذاً بشيء مشروع ، باستعمال صلاحيات قانونيـــة يجيزها القانون ، وهذا وحده كافٍ من وجهة النظر القانونية الصرفـة لإستبعاد أي اتهام في هذا الصدد ، وذلك لإنعدام « الركن القانوني » للجريمة .

ب – أما فيما يتعلق بصحة الطلب أوعدم صحته، ملاءمته أوعدم ملاءمته ، فتلك مسألة سياسية صرفة وهي مسألة اجتهادية طبعاً كسائر المسائل السياسية . كنت اعتقد حينذاك بأن جوهر المخطط القاسمي ، والذي كان يلتقي في هذا المجال مع المخطط الاستعماري في العراق ، هو ضرب القوى السياسية بعضها بالبعض الآخر وتوتير الجو السياسي الى نقطة الانفجار واشعال الحرب الأهلية ، ولهذا كنت أعتقد – خطأ أم صواباً – بأن تنفيذ الاعدام في تلك الظروف الخاصة يساعد في الواقع على تنفيذ تلك المخططات . واعتقد ان من نافلة القول التأكيد على ان حق تقديم العرائض والالتماسات من قبل المواطنين للمسؤولين – مهما كان موضوعها – هو من أعرق الحقوق الدمقراطية وأقربها لمفهوم الحقوق الطبيعية للمواطن التي تسمو حتى على النصوص الدستورية نفسها .

جـ – ان السيد المدعي العام استعمل في صياغته للإتهام كلمة « تفسر » فقال في مطالعته « تفسّر العريضة بالتشجيع على ارتكاب الجرائم .. الخ » ان هذه الصيغة « تفسّر » غير واضحة بالدرجة التي يمكن مناقشتها . ومع ذلك فهناك احتمالان لتفسير هذه الكلمة :

الاحتمال الاول : هو ان الادعاء العام يقصد بالعبارة ما يسمونه في القوانين الجنائية بـ (القصد) أي انه يقصد بأن ارادة موقعي العريضة انصرفت مباشرة الى التشجيع على ارتكاب الجرائم .. الخ أو بتعبير آخر يريد ان يقول بأن « القصد الجنائي » وهو الركن الثاني اللازم توفره في هذه الجريمة موجود . ولا حاجة للتدليل على عدم صحة ذلك ، لان محتوى العريضة الواضح ينفيه تماماً . ان ارادة موقعي العريضة لم تنصرف إلا إلى شيء واحد هو المطالبة بتخفيض حكم الاعدام عن بعض المحكومين بموجب القانون . وهذا القصد « مشروع » كما ذكرت . وهذا سبب ثانٍ وكافٍ وحده ايضاً لنفي التهمة ، بالنظر لانتفاء القصد الجنائي .

الاحتمال الثاني : هو ان الادعاء العام يقصد بعبارته ما يسمّى في القوانين الجنائية بـ « الباعث » ، أي الدافع لارتكاب الجرائم ، أي انه يريد القول بأن دوافع مقدمي العريضة هو التشجيع على ارتكاب الجرائم.. الخ . فاذا كان ذلك هو المقصود ، فأود أن أبين في هذا الصدد ما يلي :

آ – ان البواعث مسألة نفسية خفية لا يمكن معرفتها اطلاقاً ، فكيف استنتجها الادعاء العام من مجرد المطالبة بشيء مشروع من الوجهة القانونية ؟

ب – ان البواعث لا أهمية لها اطلاقاً من الوجهة الجنائية كما يعرف ذلك جميع الحقوقيين وذلك بالضبط لصفتها الخفية ، ولذلك فان البواعث حتى في حالة كونها جنائية لا يعاقب عليها القانون ولا تدخل في نطاق المسئولية الجنائية .

جـ – إن بواعث آلاف الموقعين لايمكن ان تكون نفس البواعث لانتفاء صفة التواطؤ واتحاد القصد الجنائي ، كما هو بديهي بهذه الحالة . فكيف توصل الادعاء العام الى توحيدها جملة واحدة في حين انها تتصل بنوازع نفسية تعود لعشرات الألوف من الناس لم يجتمعوا ببعضهم مسبقاً ولم يتشاوروا جميعاً في صياغة العريضة ولم يطلع بعضهم على أسرار ودوافع البعض الآخر ؟

د – أما فيما يتصل بي شخصياً فإنني أنفي كل النفي نسبة مثل هذه الدوافع الإجرامية لي عند توقيعي على العريضة . ان الجميع يعرفون مقاييسي وقيمي ومفاهيمي المعروفة ، وأنا أربأ بنفسي عن القيام بأي عمل تحريضي من الأعمال الدنيئة المشار اليها في مادة الاتهام .

الخلاصة : أيها السادة أعضاء المحكمة المحترمة ، ان توقيعي على العريضة

موضوعة البحث لا يمكن ان يشكل جريمة معاقباً عليها بأي شكل كان .
والتسبيب الوارد في مطالعة الادعاء العسكري العام « أي التشجيع على ارتكاب الجرائم .. الخ » مستمد من مواد الاحالة القديمة التي استبعدها المدعي العام نفسه لوضوح عدم انطباقها على الواقعة . واذا كانت مواد مرسوم المطبوعات لا تنطبق عليها ، فمن باب أولى عدم انطباق نص المادة «٣١» من ق ع.ب ، ذلك لانتفاء أية علاقة بين الالتماس القانوني البسيط الوارد في العريضة وبين نشر « أخبار » يقصد منها « إضعاف الحكومة أو الإخلال بالأمن أو الطعن في القوات العسكرية أو تقوية النفوذ الاجنبي » .

اسمحوا لي - أيها السادة - ان ألخص أسباب استبعاد أي اتهام حول هذه النقطة بما يلي :

١ - ان العريضة « التماسية » وليست « اخبارية » وهذا يجعل تطبيق المادة «٣١» غير ذي موضوع اصلاً .

٢ - لأن موضوع العريضة مشروع « مطالبة سلطة مختصة باستعمال صلاحياتها القانونية » فينتفي بذلك « الركن القانوني » للجريمة .

٣ - لان نشر العريضة مشروع ، لعدم وجود نصوص قانونية تمنع نشرها .

٤ - لان حق تقديم العرائض مشروع ، لأنه من أبسط وأقدم الحقوق البسيطة للمواطنين .

٥ - لانها لم توقع نتيجة « اتفاق » سابق بين الموقعين فينتفي بذلك ركن « الاشتراك » في هذه الجريمة التعددية .

٦ - لانه لم يتحقق وقوع الافعال المادية للجريمة ، أي نشر « اخبار » بالمعنى الوارد في المادة العقابية .

٧ – لانه لا علاقـــة سببية بين توقيـع العريضة وارتكاب اية جريمة من الجرائم .

٨ – واخيراً لانه لم يلب رئيس الوزراء طلب العريضة أصـلاً حتى يمكن أن ترتب عليها أية نتائج جرمية .

حول حركة السلم العراقية

واخيراً أشير الى آخر نقطة في مطالعة المدعي العام العسكري وهي المتعلقة بحركة السلم العراقية باعتبارها « جمعية » غير مجازة قانوناً ، فاقتصر على بيان الحقائق التالية :

١ – رشحت للانتساب لحركة السلم المذكورة في عام ١٩٦١ ، ومن هـذا التاريخ والى حركة ١٤ رمضان كانت حركة السلم مجمدة تماماً من الوجهة العملية ، وانحصرت اعمالها في اصدار بيانات تتعلق بالقضايا الدوليـة والعربية فقط ، ولم تصدر أي بيان أو تبدي أي رأي يتعـلق بأوضاع البلاد الداخلية . أما نشاطاتها التنظيمية والعملية فقد كانت محظـورة تمامـاً .

٢ – انني لم اكن عضواً نظامياً في المكتب الدائم للحركة – خلاف ما يظن المدعي العام – بل مجرد مرشح للعضوية المذكورة ولم تتم العضويـة المذكورة من الوجهة النظامية ، لعـدم تصديق « مؤتمر » الحركة على الترشيح المذكور بسبب عدم امكان انعقاده حينذاك . وعليه فـلم تتم عضويتي للمكتب وبالتالي انتسابي النظامي للحركة .

٣ – ان دوري في نشاط المكتب كان منحصراً في مساعدته في إبداء الرأي العلمي في بعض المشاكل العربية والدولية التي لي بعض الاطلاع عليها ،

كالقضية الجزائرية والمسألة الكوبية والقضية اليمانية ، وفي تحليل بعض الدراسات المكتوبة بلغات اجنبية ، أي ان دوري كان فكرياً صرفاً وفي قضايا محدودة جداً . هذا وان بيانات المكتب في جميع هـــذه القضايا بيانات صحيحة وتتفق مع التحليل العلمي والخط الوطني والعربي.

٤ – لم تثبت لي طيلة مراجعاتي في الحركة اية صلة لها بالشيوعية او الحزب الشيوعي العــراقي ، ولم اقبل الترشيح لعضويتهــا إلا على اساس قناعتي باستقلال الحركة وخدمتها لقضية السلم العالمي ولحركة التحرر الوطني وخاصة حركات التحرر العربية . ان الذي حملني على قبول الترشيــح هو ما يلي :

آ – قناعتي الكاملة بنبل أهداف (حركة السلم العالمية) التي تكوّن حركة السلم العراقية جزءاً صغيراً لا يكاد يذكر منها . انها أوسع حركة عالمية من نوعها ، وقد أدت ولا تزال تؤدي خدمات جلى لقضية السلم وقضايا التحرر الوطني ومقاومة الاستعمار .

ب – ان الحركة معترف بشرعيتها في جميع الدول المتحررة ، بما في ذلك الدول العربية المتحررة ، كالجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العربية السورية والجمهورية الجزائرية والجمهورية اللبنانية والجمهورية التونسية .. الخ هذا بالرغم من تحريم نشاط الحزب الشيوعي في أكثر هذه البلدان .

جـ – تحتل القيادة في حركة السلم العالمية وحركات السلم العالميــة شخصيات بارزة لا علاقة لها بالشيوعية ، بل ان بعضها معاد صراحة للشيوعية ، كما هي الحال في بعض الشخصيات والمؤسسات البوذية والكاثوليكيــة والشنتوية والإسلاميـــة ، واستطيع أن اقدم للمحكمة المحترمة مئات الأسماء للاقتناع من ذلك .

الخلاصة : إنني لم أصبح عضواً نظامياً في الحركة ، بل بقيت مرشحاً لذلك ، وانني لم أقبل الترشيح إلا على اساس قناعتي باستقلال الحركة عن أي طابع حزبي وبإمكان الاستفادة منها في خدمة قضايا السلم والتحرر الوطني .

المادة (٤٣) من قانون الجمعيات

أما تطبيق المادة (٤٣) من قانون الجمعيات على نشاطي في حركة السلم ، فمن الواضح انه بعيد عن الصواب بشكل لا يحتمل الجدال. ففضلاً عن كوني غير منتسب نظامياً الى الحركة – كما ذكرت – فإن هذه المادة تعاقب من « كان عضواً في جمعية انشئت خلافاً لأحكام هذا القانون » . ومن البديهي ان حركة السلم هي اولاً (حركة) وليست جمعية ، وثانياً انها حركة (عالمية) واسعة النطاق ، وانها ثالثاً حركة (مركبة) أي انها تضم لا مؤسسة واحدة بل آلاف الهيئات والمؤسسات ومئات الملايين من الناس على اختلاف اتجاهاتهم وعقائدهم واجناسهم واديانهم ، ومن أجل ذلك كله ما كانت هذه الحركة ولا يمكن ان تكون (جمعية) بالمعنى المحدد في المادة الاولى من قانون الجمعيات رقم (١) لسنة ٩٦٠ ، اي « جماعة ذات صفة دائمة لها نظام مكتوب وتربط بين اعضائها الاغراض المشار اليها في القانون » . ان الجمعية كتعبير قانوني ، بإجماع جميع الشراح ومنهم على سبيل المثال الاستاذ رشيد عالي الكيلاني في « مسالك قانون العقوبات ص ١٣١ » قاصرة على مفهوم « الهيئة ذات القوانين المنظّمة » ومن المعلوم ان هذا المفهوم لا يمكن ان يشمل حركة السلم ، ولهذا السبب لم تر أية حكومة من حكومات العالم ضرورة لإدخال نشاطات حركة السلم في إطار قوانينها للجمعيات او الأحزاب .

وفضلاً عن ذلك فأود الاشارة الى الحقائق المعروفة التالية :

١ - صدرت اكثر من مرة تصريحات للمسئولين في العهد القاسمي ، ومنهم رئيس الوزراء بالذات ، بأن حركة السلم مجرد حركة لا تحتاج في ممارسة اعمالها الى شروط قانون الجمعيات .

٢ - ان هناك مراسلات رسمية بين وزارة الداخلية والسلطات الرسمية الأخرى حول هذا الموضوع تؤيد هذا الرأي .

٣ - ان نشاطات الحركة كانت تجري علناً وبمشاركة وعلم وحضور كبار المسؤولين حينذاك ، وفي هذا ، الدليل القاطع على صحة الرأي الذي اقول به .

٤ - كان للحركة صحيفة رسمية تعبر عن آرائها، مأذون لها رسمياً بالصدور مما يقدم دليلاً آخر على اعتراف الحكومة بها حينذاك .

٥ - كان لها مقر رسمي مؤجر من الحكومة ومنحة مخصصة من قبلها..الخ

٦ - كان للحركة مراسلات واتصالات رسمية مع كثير من الهيئات الرسمية والشعبية داخل العراق وخارجه . ويكفي ان اشير الى الدعوات الرسمية التي كانت توجه اليها في مناسبات عديدة اعترافاً بفضلها في حركة التحرر الوطني - ومن جملتها مثلاً دعوة الرئيس الجزائري « بن بـلا » لحضور احتفالات العيد الوطني الاول لاستقلال الجزائر .

٧ - الغي من قانون العقوبات البغدادي - في الأيام الاولى من ثورة تموز - النص السعيدي المشهور الذي يحرم نشاط حركة السلم - وكان الهدف الدافع من الالغاء هو السماح بنشاط الحركة - فكيف يقال اليوم ان الحركة كانت محرمة بعد ثورة تموز ؟

واخيراً فلا بد من الاشارة الى ان الشرط الاساسي لإيقاف هذه المادة « اي ٤٣ » هو **القصد الجنائي** - اي علم المنتسب للحركة بانها جمعية غير مشروعة ومخالفة للقانون . وواضح ان جميع الظواهر والقرائن التي اشرت اليها حول علاقة الحركة بالحكومة كانت تقطع بأن حركة السلم كانت تعتبر في نظر جميع الناس حينذاك حركة مشروعة وعلنية، مهما اختلفت آراؤهم في طبيعة نشاطاتها.

***

الملاحق القانونية

- مطالعة الإدعاء العام العسكري .
- موادالإحالة .
- قرار التجريم .
- قرار الحكم .

مطالعة المدعي العام العسكري

الاحالة : أحيل أمام محكمتكم المحترمة المتهم ابراهيم كبة وزير الاقتصاد ووزير الاصلاح الزراعي ووزير النفط بالوكالة في عهد قاسم المندثر لاجراء محاكمته وفق الفقرة «ب» من المادة الرابعة بدلالة الفقرة « هـ » من قانون معاقبة المتآمرين على سلامة الدولة ومفسدي نظام الحكم الرقم ٧ لسنة ٥٨ وتعديلاته والمادة ١٥ ، ١٤ ، ٣ من مرسوم الادارة العرفيــــة بدلالة المواد ٢١ و ٢٨ و ٢٩ من مرسوم المطبوعات رقم ٢٤ لسنة ٥٢ والمادة ٤٣ ــ ٣٢ من قانون الجمعيات والأحزاب الرقم ١ لسنة ٦٠ .

خلاصة القضية : دقق الادعاء العام اضبارة الدعوى المذكورة فظهر ما يلي من أدلة ضد المتهم ..

١ ــ أنه كان من الفوضويين الخطيرين المؤمنين بنظرية نشر آراءه بصددها مهاجماً جميع من نقد تلك النظرية وأعداءها وقد رد عليه الأستاذ معن العجلي بأعداد متسلسلة في جريدة السجل .

٢ – انه كان احد الموقعين على المذكرة التي رفعت إلى رئيس الوزراء في حينه حول سحب امتياز مجلة الثقافة الجديدة وفصل على أثرها من الخدمة لمدة خمس سنوات فقدم وجماعة معه من الأساتذة المفصولين بتاريخ ١٣ / ٩ / ٩٥٤ مذكرة إلى مجلس الوزراء حول فصلهم نظمت بالأسلوب المعروف عنهم. وقد طبع الف نسخة منها قام الفوضويون بتوزيعها في الطرقات ورغم انه ممن سبق له ممارسة مهنة المحاماة قبل انخراطه في اسرة التعليم فانه لم يعد إلى تلك المهنة بعد فصله انما فتح له مكتبة جوار كلية الآداب ليكون على اتصال بالوسط الطلابي .

٣ – انه احد اعضاء جمعية مؤسسة في العراق رغم ان الجمعية المذكورة لم تمنح إجازة من السلطات الرسمية المسؤولة .

٤ – ضبطت أثناء التحقيق صورة للمتهم كان قد التقطها في مكتبه الرسمي أثناء ما كان وزيراً للاقتصاد مع جماعة اعضاء المحكمة القصابية الذين عرفوا إبان حوادث الموصل الدامية وهم المجرمون عدنان جلميران وابراهيم الأسود وطارق الملا حسن الملقب ـ بيزو ـ وغيرهم وهم الذين صدرت احكام الاعدام من قبل المجلس العرفي العسكري الأول لقتلهم الأبرياء من ابناء الموصل البررة إبان المد الفوضوي الرهيب في تلك المدينة البطلة .

٥ – نشرت جريدة الإنسانية الصادرة بعدد ١٠٣ وتاريخ ١٤/٣/٦١ مذكرة بعنوان ـ رجال الفكر والأساتذة والحقوقيون ـ جاء فيها : يا سيادة الزعيم عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة المحترم ، نحن فريق من المثقفين من حقوقيين و كتاب واطباء ومهندسين وغيرهم نتوجه إلى سيادتكم بعريضتنا هذه عارضين تأييدنا للمذكرة التي

رفعها ٩٤ محامياً وحقوقياً والمذكرة التي رفعها ٧٩ صحفياً ومحرراً وهما المذكرتان اللتان تناشدان سيادتكم التدخل شخصياً للانتصاف لأبناء الموصل الذين حكموا بالموت من قبل المجلس العرفي العسكري الأول واننا نتوجه إلى سيادتكم بعريضتنا هذه بمناسبة حلول الذكرى الثانية لاخماد مؤامرة الشواف المعادية للجمهورية واستقلالها الوطني معربين عن ثقتنا ان سيادتكم سيتدخل شخصياً فيستعمل صلاحياته القانونية طبقاً لمصلحة الوطن والجمهورية فيأمر باعادة النظر في احكام ابناء الموصل والغاء عقوبة الاعدام منهم – وقد وقع المتهم على تلك المذكرة . تلك هي الأدلة المتوفرة في التحقيق الابتدائي ضد المتهم المذكور حتى الوقت الحاضر والتي احيل لمحاكمته عن تلك القضايا فقط .

والادعاء العام إذ بسط تلك الأدلة اعلاه يرى ان هناك قضايا أخرى مهمة ارتكبها المتهم اثناء استيزاره تناولها التحقيق بصورة غير دقيقة .لذا سنمسك عن تبيانها في هذه الجلسات ريثما يتم لمحكمتكم المحترمة توفر أدلة اخرى عن تلك القضايا اثناء جريان المرافعة وعندئذ ستنظر جهة الادعاء العام بتحريك الدعوى العامة عن طريق سيادة الحاكم العسكري العام في المستقبل . وعلى ضوء ما تقدم ستعرج لتقدير تلك الأدلة من الناحية القانونية .

اولاً – الصورة التي التقطها المتهم مع مجرمي الموصل من زمرة المحكمة القصابية . ان الصورة التي التقطها المتهم في مكتبه الرسمي وهو وزير للاقتصاد مع مجرمي الموصل من المحكمة القصابية ونشرها واطلاع الشعب عليها إنما هو تحد صارخ لإرادة هذا الشعب واضفاء الشرعية على تلك الزمرة الخائنة وتبرير قانوني لموقفهم المعادي للقانون امام الرأي

العام الداخلي والعالمي باعتبار ان المتهم ابراهيم كبه هو احـد الوزراء الرسميين البارزين في حكومة المجرم قاسم ، لذلك فإن هذا الموقف يؤثر بطبيعة الحال على الروح المعنوية للشعب ، باشاعة الرعب بين افـراده لإضعاف قدرته على تحمل مسؤولياته ، وممارسته لحقوقـه ، ولا سيما اذا ما تبين ان المتهم المذكور قد انحاز بعمله هذا الى جهـة دون اخرى في حين ان موقفه كرجل مسؤول يجب ان يردعه من الانحياز .

لذا فإن فعله هذا ينطبق واحكام الفقرة ـ هـ ـ من المادة الثانية من قانون معاقبة المتآمرين على سلامة الوطن ومفسدي نظام الحكم اطلب محاكمته بموجبها وتحديد عقوبته بمقتضى الفقرة ـ ب ـ من المادة الرابعة من القانون المذكور .

ثانياً ـ العريضة التي ينتصر فيها لمجرمي الموصل ومناشدة قاسم إلغاء عقوبة الإعدام . ان المتهم اعـترف بتوقيعه على تلك المذكرة التي رفعت في حينه الى عدو العراق وقاسم شعبه الشعوبي المجنون قاسم العراق إنما تفسر بالتشجيع على ارتكاب الجرائم والأنظمة والتدخل السافر في اعمال المحاكم ومقاومة للإجراءات القانونية والتحريض على عدم الانقيـاد للقوانين السليمة ولا سيما إذا علمنا ان هؤلاء المجرمون هم من السفاكين الذين قتلوا الابرياء وسحلوا النساء في شوارع الموصل ونهبـوا البيوت واستباحوا الحرمات الذين لا يشجع القانون ومبادىء العدالة بل حتى شرائع الغاب الانتصاف لهم على حد تعبير المذكرة .

لذا فإن فعله هذا ينطبق وأحكام المادة ٣١ من الباب الثاني عشر المعدل من ق.ع.ب بدلالة المواد ١٥ ـ ١٤ ـ ٣ مرسوم الادارة العرفية اطلب محاكمته بموجبها وتحديد عقوبته بمقتضاها .

ثالثاً – انتماؤه لجمعية غير مجازة – ظهر من سير التحقيق واعترف المتهم انه انتمى إلى جماعة في العراق ولما كانت تلك الجماعة غير مجازة قانوناً، لذلك فإنه ارتكب جرماً ينطبق واحكام المادة ٤٣ – ٣٢ من قانون الجمعيات والاحزاب الرقم ١ لسنة ٩٦٠ اطلب محاكمته بموجبها وتحديد عقوبته بمقتضاها .

* * *

مواد الاحـــالة

اولاً – قانون معاقبة المتآمرين ومفسدي نظام الحكم رقم ٧ لسنة ١٩٥٨ .

المادة الرابعة فقرة «ب» :

«ب» يعاقب كل من أفسد نظام الحكم بالأشغال الشاقة الموقتة أو الحبس او الغرامة او بهما . كما يحكم في الحالتين برد ومصادرة ما يكون كل متآمر او مفسد قد افاده من تآمره او إفساده . وتحدد المحكمة مــا تحكم بمصادرته وتعين ما يجب رده كما يجوز لها ان تحكم بالتعويض المناسب .

المادة الثانية فقرة «هـ» :

« التأثير على الروح المعنوية للشعب باشاعة الرعب بين افراده لإضعاف قدرته على تحمل مسؤولياته وممارسته لحقوقه » .

ثانياً – مرسوم الادارة العرفية (المعدل) رقم ١٨ لسنة ١٩٣٥ .

المادة – ١٥ :

« يعاقب من خالف الاعلانات والأوامر الصادرة من الحاكم العسكري العام بالعقوبات المنصوص عليها في تلك الاعلانات ولا يجوز ان تزيد هـــذه العقوبات على الحبس لمدة ثلاث سنوات ولاعلى الغرامة بمبلغ مائة وخمسين ديناراً على ان ذلك لا يمنع من توقيـع عقوبة اشد حيث يقضي بها قانون

العقوبات او القوانين الأخرى ويجوز دائماً القاء القبض على المخالفين في الحالتين » .

المادة – ١٤ فقرة (٣) :

« الامر بمراقبة الصحف والنشرات الدورية قبل نشرها وإيقاف نشرها من غير إخطار سابق والأمر بإغلاق اي مطبعة وضبط المطبوعات والنشرات والرسومات التي من شأنها تهييج الخواطر وإثارة الفتنة او مما قد يؤدي إلى الإخلال بالأمن العام او النظام العام سواء كانت معدة للنشر او للتوزيع او للعرض على الانظار او البيع او لم تكن معدة لغرض من هذه الأغراض» .

ثالثاً – قانون الجمعيات رقم (١) لسنة ١٩٦٠ .

المادة – ٤٣ :

« يعاقب بغرامة لا تقل عن الخمسين ديناراً ولا تزيد على المائة ديناراً او بالحبس مدة لا تزيد على ستة اشهر كل من خالف احكام المادة ٣١ و ٣٢ من هذا القانون ، او كان عضواً في جمعية أنشئت خلافاً لأحكام هذا القانون او مارس نشاطاً في جمعية رد طلب انشائها وكذلك من حضر اجتماعاتهما او ساعد على استمرارهما في فعاليتهما .

المادة – ٣٢ :

١ – لا يجوز للموظف أو لكل مكلف بخدمة عامة ان يقوم بفاعليات حزبية او توجيهات من شأنها ان تتعارض والحياد المطلوب منه في قيامه بواجباته الرسمية ويحرم عليه بتاتاً القيام بأي عمل حزبي في اثناء دوامه الرسمي او في دائرته الحكومية .

٢ – لا يجوز للطالب ان يمارس فعالية حزبية من اي نمـط كان في حرم مدرسته وكليته .

رابعاً – قانون العقوبات البغدادي المعدل رقم (٨) لسنة ١٩٥٩ .

المادة الحادية والثلاثون :

كل من اذاع بإحدى وسائـل النشر المبينة في المـادة ٧٨ اخباراً يقصد منها إضعاف الحكومة او الاخلال بالأمن العـام او الطعن في القوات العسكرية او تقوية النفوذ الاجنبي يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة لا تتجاوز عشر سنوات او بالحبس .

المادة الثامنة والسبعون :

« يحصل النشر بالكلام او الصياح او العمل او الايماء او التصوير او الرمـز او بطبع الاشياء او إصدارها بوسيلة اخرى .

يعتبر الكلام والصياح علنياً متى وقع التلفظ به او إصداره بإحدى الوسائل الميكانيكية في اجتماع عام او طريق عام او في غير ذلك من الأمكنة التي يدخل اليها الناس او مـتى وقع ذلك بكيفية تمكن من كان في محـل عمومي من سماعه او نقله الى اكثر من شخص واحد .

يعتبر العمل او الايماء علنياً متى وقع في اجتماع عام او طريق عام او في غير ذلك من الأمكنة التي يدخل اليها الناس او وقع في امكنة تمكن من كان في محل عمومي من رؤيته .

يعتبر التصوير او الرمز او الشيء المطبوع او المصور بغير ذلك من الوسائل علنياً متى وزع الى اكثر من شخص واحد او ابرز لنظر الناس من حيث هم يستطيعون النظر اليه او في الأماكن التي يدخل اليها الناس او بيع او عرض للبيـع او التوزيـع في اي محل كان .

خامساً – مرسوم المطبوعات رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٤ .

المادة – ٢١ :

« لا يجوز أن ينشر في المطبوع ما يكون من شأنه .

١ – التحريض على الاخلال بأمن الدولة الداخلي او الخارجي او بالنظام العام .

٢ – التشجيع على ارتكاب الجرائم .

٣ – التحريض على عدم الانقياد للقوانين او الانظمة او مقاومة أي إجراء قانوني .

المادة – ٢٨ :

« يعاقب رئيس التحرير وكاتب المقال بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر او بغرامة لا تزيد على مائة وخمسين ديناراً او بعقوبة اشد حسبما هو منصوص عليه قانوناً إذا نشر في المجلة او الصحيفة ما يتطبق على حكم الفقرة الثالثة .... من المادة ٢١ .... » .

المادة – ٢٩ :

« يعاقب رئيس التحرير وكاتب المقال بالحبس مدة لا تزيد عن سنة واحدة او بغرامة لا تزيد على ثلثمائة دينار او بعقوبة اشد حسبما هو منصوص عليه قانوناً إذا نشر في الصحيفة او المجلة ما ينطبق عليه حكم الفقرات الاولى والثانية .... من المادة الحادية والعشرين .... ».

قرار التجريم

رقم الدعوى — ٣٧ / ٩٦٣ .

بسم الله الرحمن الرحيم

تشكلت محكمه الثورة بتاريخ ١٣ / ٤ / ١٩٦٤ برئاسة الزعيم عبد الرحمن التكريتي وعضوية كل من الزعيم خالد رشيد الشيخلي والعقيد احمد محمود النعيمي المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها التالي :

الاحالة :

احيل المتهم ابراهيم عطوف كبة وزير الاقتصاد في عهد قاسم المندثر لإجراء محاكمته وفق الفقرة هـ من المادة الثانية من قانون معاقبة المتآمرين على سلامة الوطن ومفسدي نظام الحكم المرقم ٧ لسنة / ١٩٥٨ والمادة ١٥ / ١٤ / ٣ من مرسوم الادارة العرفية بدلالة المواد (٢١ و ٢٨ و ٢٩) من مرسوم المطبوعات المرقم ٢٤ / لسنة ١٩٥٢ والمادة ٤٣ بدلالة المادة ٣٢ من قانون الجمعيات والأحزاب المرقم ١ لسنة / ١٩٦٠ ولدى إجراء المحاكمة والاستماع إلى مطالعة المدعي العام العسكري وإفادات شهود الاثبات وإفادة المتهم ودفاع وكلائه بالتدقيق والمداولة ثبت للمحكمة ما يلي :

اولاً – بتاريخ ١٤/ ٣ / ١٩٦١ نشرت جريدة الانسانية بعددها المرقم ١٠٣ مذكرة مرفوعة إلى رئيس الوزراء في حينه تتضمن تأييداً لمذكرتين سابقتين نشرتا في الجرائد المحلية تناشدان رئيس الوزراء بإلغاء عقوبة الاعدام الصادرة بحق مجرمي الموصل وقد وقع المتهم المذكرة المشار اليها ونشرت في الجريدة المذكورة .

ان المتهم عند توقيعه تلك المذكرة سبق وان كان وزيراً في دستة الحكم وقد انصرفت نيته إلى نشرها لكونه قد عطف تلك المذكرة على المذكرتين السابقتين اللتين نشرتا . ولا غرو ان مثل هذه المذكرات تتضمن إذاعة اخبار القصد منها الاخلال بالأمن العام لان هؤلاء المجرمين كانوا من السفاكين الذين قتلوا الأبرياء وسحلوا النساء في شوارع الموصل واستباحوا الحرمات والذين لا يشجع القانون ومبادىء العدالة بل حتى شرائع الغاب الانتصاف لهم على حد تعبير المذكرة ولاعتراف المتهم بتوقيعه عليها عدا عن كون مثل هذه المذكرات قد ارجأت تنفيذ احكام الاعدام وأدت بالتالي إلى حوادث قتل فردية وهجرة العوائل من الموصل لذا فإن فعله هذا ينطبق واحكام المادة ٣١ من الباب الثاني عشر المعدل من ق.ع.ب قرر تجريمه بموجبها وتحديد عقوبته بمقتضاها.

ثانياً – كما ثبت للمحكمة من سير التحقيق واعتراف المتهم انه انتمى إلى جماعة حركة أنصار السلم في العراق ولما كانت تلك الجماعة غير مجازة قانوناً لذا فإن فعله هذا ينطبق واحكام المادة ٤٣ من قانون الجمعيات والأحزاب قرر تجريمه بموجبها وتحديد عقوبته بمقتضى المادة ٣٢ منه .

ثالثاً – أما بصدد التهمة المسندة اليه وفق الفقرة هـ من المادة الثانية من قانون معاقبة المتآمرين على سلامة الوطن ومفسدي نظام الحكم فإنها تتعلق بالصورة التي التقطها الموما اليه في مكتبه الرسمي وهو

وزير للاقتصاد مع ما سمى نفسه في حينه (بوفــد الموصل) اثر ثورة المرحوم الشواف فقد ظهر للمحكمة ان ذلك الوفــد وان كان معظم اعضائه من مجرمي الموصل إلا انه في حينه لم تعرف عنه هذه الحقائــق حيث ان إجرامهم قدتقرر بعد إحالة بعض اعضائه الى المجالس العرفية عدا عن كون الصورة المذكورة لم تنشر في حينه بل نشرت بعد ثورة ١٤ رمضان المباركة بمناسبة التحقيق مع المتهم .

لذلك قرر براءته عن التهمة المسندة اليه وفق الفقرة (هـ) من المادة الثانية من قانون معاقبة المتآمرين على سلامة الوطن ومفسدي نظـام الحكم الرقم ٧ لسنة ١٩٥٨ وذلك استناداً إلى المادة ١٦٠ من قانون اصول المحاكمات الجزائية البغدادي .

وصدر القرار باتفاق الاراء وافهم علناً في ١٣ / ٤ / ١٩٦٤ .

عضو	عضو	الرئيس
العقيد	الزعيم	الزعيم
احمد محمود النعيمي	خالد رشيد الشيخلي	عبد الرحمن التكريتي

قرار الحكم

رقم الدعوى ٣٧ / ١٩٦٣ .

بسم الله الرحمن الرحيم

تشكلت محكمة الثورة بتاريخ ١٣ / ٤ / ١٩٦٤ برئاسة الزعيم عبد الرحمن التكريتي وعضوية كل من الزعيم خالد رشيد الشيخلي والعقيد احمد محمود النعيمي المأذونين بالقضاء باسم الشعب واصدرت قرارها التالي : —

الحكم على المجرم ابراهيم عطوف كبة بما يلي : —

اولاً : بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وفق المادة (٣١) من الباب الثاني عشر المعدل من ق . ع . ب . على ان تحسب له موقوفيته من ١٠ / ٢ / ١٩٦٣ الى ٩ / ١١ / ١٩٦٣ .

ثانياً : وبالحبس الشديد لمدة ستة اشهر وفق المادة (٤٣) من قانون الجمعيات والأحزاب الرقم (١) لسنة ١٩٦٠ بدلالة المادة (٣٢) منه تنفذ بالتعاقب بعد انتهاء محكوميته السابقة .

ثالثاً : تعتبر الجرائم المحكوم بها المجرم المذكور من الجرائم السياسية استناداً

إلى المادة الثالثة من قانون رد الاعتبار الرقم ٩٣ لسنة / ١٩٦٣ .

وصدر القرار باتفاق الاراء وافهم علناً في ١٣ / ٤ / ١٩٦٤ .

عضو	عضو	عضو
العقيد	الزعيم	الزعيم
احمد محمود التكريتي	خالد رشيد الشيخلي	عبد الرحمن التكريتي

وثائق الاتهام

المشار اليها في مطالعة الإدعاء العام العسكرى .

١ – مذكرة الاحتجاج على سحب امتياز « الثقافة الجديدة ».

٢ – مذكرة الاحتجاج على فصل الأساتذة من الجامعة .

المذكرة المرفوعة الى رئيس الوزراء

فاضل الجمالي حول سحب امتياز مجلة (الثقافة الجديدة)

فخامة رئيس الوزراء المحترم

يعاني العراق أزمة فكرية حادة ليس مصدرها اختلاف الآراء والافكار فحسب وإنما هذا الجو الخانق الذي لا يسمح بوجود أية حركة فكرية ايضاً ، فاختفت المجلات وندرت الكتب وأصبح المتعلمون يتخبطون في هذا الجو المعتم دون ان يستطيعوا إيجاد السبيل لحل مشاكلهم الفكرية . ان مسؤولية الحاكمين عن تشجيع الحركة الثقافية وتنميتها وتطويرها أمر واضح لا شك فيه ، فمن واجبهم خلق الجو الحر الذي تنمو فيه الآراء والافكار، وتشجيع المثقفين بكل الوسائل الممكنة على شحذ اقلامهم ومعالجة مختلف المشاكل الفكرية التي تشغل بال المتعلمين من أبناء الشعب . ولكن الحكومات العراقية المتعاقبة لم تقم بواجبها في هذا الميدان فضايقت بذلك الثقافة والتفكير وثبطت عزائم المثقفين . ففضلاً عن عدم تشجيعها للطباعة والنشر التشجيع الكافي فانها وقفت حجر عثرة في سبيل المجهودات الثقافية التي قام بها الأفراد وبمحاولتها تقييد الأفكار ومنعها من الانطلاق في الأجواء الحرة التي تسمح لها بالبقاء ان كانت صالحة وتقودها إلى الفناء ان كانت فاسدة مغرضة . في هذا الجو الحر وحده يستطيع المثقفون ان

يعبروا عن آرائهم وافكارهم باخلاص في مختلف مشاكل الحياة فيؤدوا بذلك الواجب الثقيل الملقى على عواتقهم تجاه مواطنيهم . في هـــذا الجو الحر وحده تتمكن الروح العلمية التي تهدف الى اكتشاف الحقيقة من النمو فينكشف هـزال بعض الافكار وخطلها وسقم قسم من الانتاج الفكري الذي وجد في انعدام هذا الجو المجال واسعاً لاحتلال الصدارة في عالم الفكر دون ان يستحق ذلك فأساء إلى الحركة الفكرية وإلى المواطنين الراغبين في العلم . في هذا الجو الفكري الحروحده يمكن ان تنشأ نهضة فكرية في العراق ويمكن ان يساهم المثقفون مساهمة فعالة في إيجاد الحلول الشافية لجميع المشاكل الفكرية والاجتماعية . ولكن انعدام هـذا الجو أدى مع الأسف الشديد إلى ما نراه من قحط فكري في العراق وتأخر في جميع الميادين الثقافية رغم تنامي عدد المثقفين وتكاثرهم . ان سحب امتياز مجلة الثقافة الجديدة بعد صدور عددها الثاني بغض النظر عن اتفاقنا أو عدم اتفاقنا في الآراء مع الكتاب الذين كتبوا هذا العدد ليعتبر مظهراً من مظاهر هـــذا الاضطهاد الفكري الذي ندعو لازالته ، سيما وان هذه المجلة قـد سدت فراغاً كبيراً في الحياة الثقافية واحتلت مكانة حسنة واننا في وقت أحوج ما نكون فيه إلى امثالها . أما عن الحجة التقليدية الـــتي تتهم بها المجلات الثقافية وهي تجاوزها الحدود الثقافية الى السياسة فلابد من التفريق بين الثقافة السياسية وبين معالجة مشاكل السياسة العلمية الآنية أو مساندة حزب سياسي معين ، فان الثقافة السياسية العامة ولا ريب انها ليست المقصود بالمنع للمجلات الثقافيـة . اننا نرجو من فخامة رئيس الوزراء أن يعيد النظر في سياسة الحكومة تجاه الحركة الفكرية ويفسح المجال لحملة الأقلام على اختلاف آرائهم وتباينها بالتعبير عن أفكارهم في جو علمي تسوده الحرية والثقة بالمستقبل وبذلك وحده يستطيع الفكر العراقي أن ينمو ويتطور ويبلغ المستوى الرفيع الذي نصبو اليه وتتمكن ثقافتنا العربيـــة وتراثنا القومي من احتلال المحل اللائق بهما بـــين الثقافات العالمية .

١٥ / ١ / ١٩٥٤ .

هشام الشواف	ابراهيم كبه	فهد المولى
صلاح الناهي	يوسف العبيدي	صلاح خالص
محمد عزيز	اسماعيل الشيخلي	صفاء الحافظ
عبدالله اسماعيل	حسين جميل	محمد حديد
عبدالقادر البراك	مهدي الرحيم	عبد الملك نوري
شاكر خصباك	مصطفى كامل ياسين	صالح احمد العلي
عبد الوهاب البياتي	فيصل السامر	حميد القيسي
نوري خليل الرازي	علي الوردي	عبد الجليل الطاهر
خالد طه النجم	قاسم حسن	هادي حسين علي
صادق البصام	عبد الفتاح ابراهيم	مسعود محمد
عبد الرزاق الشيخلي	محمد بابان	كريم الحاج شريف
يوسف العاني	أحمد عزت القيسي	نجيب الصائغ
ذو النون ايوب	زكي جميل حافظ	ناجي الراضي
محمد حسن الصوري	محمود صبري	

مقدمة حول الايديولوجية الامبريالية لازمة العصر

هذه هي الدراسة التي اعتبرها الادعاء العام العسكري كافية لتوجيه تهمة الفوضوية ، وقد نشرت لأول مرة عام ١٩٥٣ كمقدمة لكتاب (أزمة الفكر الاقتصادي) للاستاذ هنري دني الذي ترجمته للعربية حينذاك . وقد أثارت ضجة كبيرة في الأوساط الفكرية الرجعية والحاكمة في العراق ، وردت عليها أجهزة نوري السعيد بكراس تشهيري مبتذل يحمل اسم المدعو (معن العجلي) من موظفي الدعاية الصغار .

مقدمة المعرب

(١)

منذ ان دخل هذا النظام الاجتماعي المعقد، الذي سماه احد عباقرة المفكرين في القرن الماضي هذه التسمية الموفقة ، الشائعة الآن (الرأسمالية) ، في دور التفسخ والانحلال ، بعد أن قام بأعظم الانجازات التاريخية التي شهدتها الانسانية حتى ذلك التاريخ في الميادين الاقتصادية والسياسية والفكرية جميعاً ، أقول ، منذ أن دخل هذا النظام العام – بعد أن اتخذ شكله الأعلى والأخير فيما ندعوه اليوم بالاستعمار (الامبريالزم) في دور أزمته العامة [١] في اوائل القرن العشرين ، والحديث عن هذه الأزمة العامة الجذرية في الاساس الاقتصادي للنظام ، والأزمات الكثيرة التابعة في نظمه الاجتماعية المختلفة (أزمة الدولة ، أزمة العائلة ، .. الخ) وتعبيراته الفكرية المتعددة ، (أزمة الأخلاق ، أزمة الفلسفة ، أزمة العقائد .. وغيرها من أزمات الفكر عامة) ، أصبح ولا يزال حديث الساعة ، بل لا نعتقد أنه من المبالغة القول بأن كل الانتاج الفكري للقرن العشرين ، في الفلسفة والأخلاق والاجتماع والاقتصاد والتاريخ والأدب والقانون والدين، إنما هو ، بمعنى من المعاني ، أدب هذه الأزمة

---

١ – راجع في هذه المفاهيم العلمية ، كالرأسمالية والامبريالية والازمة العامة .. الخ كتابي « المفاهيم الأساسية للاقتصاد العلمي – ١٩٥٣ » .

العامة ، يتصل بها من قريب أو بعيد ويدور في فلكها ويعالج اعراضها ويضع الحلول المختلفة لها .

ولا شك أن أكثر ما كتب عن هذه الأزمة ، أو (ثورة العصر) كما يسميها كثير من المفكرين ، أقرب إلى الهزل منه إلى الجد : يدخل البيوت من اعقابها ، ويضع العربـــة أمام الجواد ، ويعالج الأعراض وهو يحسب أنـــه يشخص الميكروب .. فيصف هذه الأزمة العامة بانها أزمة الروح ، أو أزمة العقيدة ، او أزمة الفكر .. ويضع نماذج من تلك الحلول (الروحانية) الـــتي تذكرنا بوصفات المشعوذين في القرون الوسطى ، يوم لم يكن (العلم) الطبيعي والاجتماعي قد شاهد النور بعد .

على أن هناك ما هو أفظع من ذلك ! ان هذا النظام (الامبريالي) ، شأنه في ذلك شأن سائر الأنظمة الاجتماعية السابقة يوم ان كانت تعالج سكرات الموت ، لا يريد ولا يستطيع الموت بسلام ! انه يحس مصيره المحتوم ، فيدفعه ذلك في الميدان السياسي إلى جرائم الفاشية والديكتاتورية والفتوح والحروب ، وترعبه (الحقيقة) فيحاول طمس معالمها بنظريات تقوم على امتهان (العقل) والتشكيك في قيمته كأداة للمعرفة ، وتمجيد الغريزة (أو ما ماثلها كاللقانة أو التجربة او الحس الداخلي ...) واعتبارها أقصر السبل الموصلة للعلم ، ويجد المستقبل مظلماً أمامه فيوهم الناس بأن موته المحتم يعني موت (الحضارة) بكاملها ، وان أزمته الخاصة تعني أزمة الانسانية جمعاء ، ويئن من آلام الاحتضار ، فإذا بهذه الآلام الممضة تتحول إلى مفاهيم فلسفية واجتماعية ونفسانية ، تستطيع ان تقرأهـــا واضحة جليـــة في فلسفة (برغسون) و (شبنغلر) و (الوجوديين) مثلاً ، ويخشى أن يفتضح (سر) هذه المحنة العامـــة ، فيسرع الى اضفاء طوابـــع (ميتافيزيقية) أو (روحانية) أي مثالية دائماً عليها : فإذا بالكفاح الاجتماعي المشهود في العالم بين الطبقات والأمم مثلاً ، يختفي بعصا سحرية لتحل محله انواع أخرى (ميتافيزيقية) من الكفاح : مثلاً الأخلاقي بين الشر والخير ، أوالنفساني

بين أرواح الحضارات ، أو الديني بين (فكرة) الالوهية والالحاد ، او الثقافي بين بربرية الشرق و (حرية) الغرب .. وهكذا ، ويدرك ان عدوه الاول هي الجماهير (الواعية) ، فيسلقها بألسنة حداد ، ويحارب مثلها الديمقراطية باكاذيب مثيرة وسخافات مبتذلة يسميها مثلاً (الفلسفة) العنصرية ، أو نظرية النوع (مقابل الكم) ، او الارستقراطية الفكرية ، او غير ذلك من اللغو الممل الذي يميز في العادة إنتاج (توينبي) أو (برديابيف) او (روزنبرغ) او (ايليوت) او (كارل شمت) او (فان دنبروك) .

وليس في قصدي ، ولا بمقدوري الآن ، ان أحلل هذه (الفلسفات) الامبريالية التي تميز هذا العهد الأخير من حياة النظام السائد ، فقد كتب في ذلك الشيء الكثير ، كما انه ليس في قصدي حتى استعراض المهم منها بشكل منهجي منظم ، لأن ذلك خارج الموضوع ، بل كل ما اريده في هذا الصدد هو إعطاء بعض الأمثلة النموذجية من هذه النظريات والفلسفات التي تمثل القمة في هذا البناء الفكري الشامخ الذي يحلو للاستعماريين تسميته (بالحضارة الغربية) ولكنك تستطيع أن تستبدله باسمه الحقيقي وهو (الفكر البورجوازي في عهده الامبريالي) ، لا لغرض دراسة علمية لهذا الفكر بمجموعه ، بل لغرض بيان مدى الابتذال الذي يمكن أن يهوى اليه أكبر المفكرين ، عندما يريدون الدفاع عما لا يمكن الدفاع عنه ، ومقاومة التيارات التي لا يمكن ان تقاوم !

(٢)

ونبدأ الأمثلة بشيوخ الفلسفة المعاصرة !

ولنبدأ السلسلة الفلسفية بأكبر فلاسفة الطليان (بنديتو كروتشه) . لقد افتتح هذا الفيلسوف حياته الفكرية بمجموعة مقالاته الشهيرة التي جمعها بعنوان

(المادية التاريخية) [1] والتي رفض فيها التفسير العلمي للتاريخ ، لأن (العقل) عنده اول الحقائق وآخرها ، واستبدل بها فلسفته المثالية التي سماها فيما بعد (بفلسفة الروح ! Filosofia Dello Spirito) .

يعتقد فيلسوفنا بأن الافكار وحدها تمثل الحقائق في العالم ، وان الفلسفة بمجموعها يمكن ردها إلى المنطق فقط ، وما المنطق في نظره إلا عالم المفاهيم الخالصة ، أي عالم الافكار الكلية المجردة كالكم والنوع والتطور .. ولم يشعر مفكرنا بحاجة إلى تمحيص هذه المفاهيم الكلية على محك الاختبار ، بل هو على العكس يحيل الجزئيات الواقعية إلى هذه الكليات المجردة ، على نمط (المثالية المطلقة) المشاهدة في (هيغل) مثلاً .

وقد اتخذ من (عبادة الجمال) ديناً له بدل المسيحية التقليدية .

وعرف التاريخ بانه (الفلسفة في حالة الحركة !) وانكر وجود أية قوانين تاريخية علمية ، وتمنى لو تصدى الفلاسفة (من طرازه طبعاً !) لكتابة التاريخ .

ويتخذ في كتابه عن الجمال (Estetica) موقفاً معادياً للعلوم ، ويفضل الفنون عليها دائماً : لأن هذه تعطينا الجمال وتلك لا تعطينا إلا المنفعة ! .
وموقفه من الفنون موقف مثالي صرف ، فهي قائمة على (الخيال) والتصور

---

١ – (Materialismo Storico) الطبعة التاسعة ، باري ، ١٩٥١ . وبالنظر لعدم توفر كتبه الأخرى لدي الآن فقد أعتمدت في تلخيص تفكيره الفلسفي على الاستاذ «ول ديورانت Will Durant) قصة الفلسفة The Story of Philosophy نيويورك ١٩٢٧ صفحة ٥٠٧ – ٥٢٩ ، وفي تفكيره السياسي على المؤلف القيم للمفكر الايطالي «الاستاذ بالمكسيك الآن ريناتو تريفس» بعنوان «كروتشه ، فيلسوف الحرية B . Croce, Filosofo De La Libertad » بوينس آيرس ١٩٤٤ . خاصة الفصل الرابع ، ص ٧٣ إلى ٩٩ .

فقط ، ووظيفتها الاحساس والتصوير ليس غير . والجمال الفـــني قائم في نظره (على التعبير) فقط ، بل ان الجمال والتعبير إسمان لمسمى واحد .

فهل تعجب بعد هذا أن يصبح بنديتو كروتشه ، وقد هوى في مثاليته إلى هذه الهوة السحيقة ان يصبح ركيزة من أهم ركائز (الرجعية الفكريـــة) في النصف الاول من القرن العشرين ؟

خذ نماذج من تفكيره السياسي !

يزعم فيلسوفنا انه ينشىء (ليبرالية جديـــدة Nouvo Liberalismo) مستقلة عن مصالح البرجوازية واسمى من نظريات الاحزاب .

ويفسر الفاشية بانها ظاهرة عامة في المجتمع الاوربي ، وحركة فكرية تكون مظهراً من مظاهرحركة فلسفية أوسع من ذلك بكثير ،تظهر في كتابات (باريس) و (نيتشه) و (شبنغلر) مثـــلاً ، هي الحركة التي يدعوهـــا (بالنشاطيـة Attivismo) .

ويفرق بوضوح بين مفهوم الشعب ومفهوم الدهماء ، ويرى أن الأخير ما هو الا (مجموعة عمياء من الجماهير تنقاد بسهولة للدوافع الجمعية ،وبهائم تصرخ وتزعق وعلى استعداد دائم لخدمة المصالح الخاصة لأي فرد جريء !) .

ثم يهاجم مفاهيم الثورة الفرنسية المعروفة خاصة مفهوم الحرية المطلقة ،ويرى ان هذه المفاهيم انما تعبر عن ثقافة ناقصة لم تستطع ان تبلغ حد المعرفة التاريخية والفلسفية .

وكذلك يهاجم المبادىء العقلية Intelettualismo للقرن الثامـن عشر ، ويرى انها لا تزال أهم عقبة تحول بـــين الشعوب اللاتينية وبـين الفهم التاريخي والفلسفي العميق للحقائق ، كما انها تحول بينها وبين الحياة السياسية التي يقتضيها العصر !

ثم يهاجم أيضاً فكرة (العدالة) باعتبارها وهماً من أوهام القانون الطبيعي الذي كان سائداً في القرن المذكور [١] .

ويشتد في هجومه خاصة على نظريات (المساواة) التي يرى انها تستمد جذورها من عالم الرياضيات والميكانيك الذي لا يستطيع أن يفهم أبداً عوالم الحياة .

واستناداً لذلك يهاجم فكرة (عصبة الامم) ايضاً لأنها تنقل الى الميدان الدولي مفهوم المساواة الآلي الذي لا يمكن ابداً تطبيقه بين الامم ، لوجود الفروق الهائلة بينها من الوجهة الطبيعية والعقلية جميعاً .

وبعد هذه المهاجمة العنيفة لجميع مبادىء العقلية التي قامت عليها الفلسفة الليبرالية ، بشكلها الكلاسي ، يعود فيمجد ما يسميه (الحرية المجردة) أي الحرية التي لم تطبق حتى الآن في النظم السياسية الواقعية ، بل كانت ولا تزال المثل الأعلى للجميع (هكذا !) ، يتغنى به الشعراء ويحن اليه الفلاسفة .

ويرى ان هذا المفهوم الجديد للحرية يحيل التاريخ الى عمل من اعمال الروح لأن الروح نفسه عمل من اعمال الحرية !

وبالجملة فإنه يعترف بأن الحرية لديه هي (مثل أخلاقي أعلى) نشأ مع نشأة الحضارة نفسها ، وتطور من مجموعة امتيازات خاصة ، الى حق طبيعي مطلق ، الى مفهوم جديد للحرية ، هو الحرية (الروحية) الآن !

ثم هو يميز بين (الديمقراطية) وهذا المفهوم الجديد للحرية ، فيهاجم الديمقراطية لأنها دين الكم ومذهب المساواة الواقعية ، أما حرية الفيلسوف فهي

---

١ - المادية التاريخية ص ١١٥ .

حرية الكيف ، حرية النشاط ، وحرية الروح .

وينتهي من كل ذلك الى ان الحرية المجردة ليست موجهة للجماهير ، ولاتدعو الجميع للاشتراك في الحكم أو العمل السياسي لأن هذا شأن الديمقراطية المعيبة ، ولأن الناس لا يمكن أن يكونوا جميعاً سياسيين ، كما لا يمكنهم أن يكونوا جميعاً أبطالاً أو شعراء .

كذلك يهاجم بعنف جنوني مبدأ (السيادة الشعبية) ويرى أنه أفظع من استبداد الأقليات القديمة ، لأنه قد يؤدي لاستبداد الاكثرية بالاقلية ، ويؤيد في كل ذلك آراء (كونستان) و (توكفيل) في هذا الصدد .

على ان كراهية كروتشه لم تنقطع ابداً للاشتراكية العلمية : فقد رفض بصورة خاصة ما زعمه من اتجاهاتها القدرية والمادية [١] (بالمعنى الاخلاقي لا الفلسفي) ، واعتنق في فترة من حياته مبادىء (سوريل) الذي رأى فيه (الماركسي الوحيد الذي يستحق هذا الاسم في طريقة دراسته للمسائل التاريخية والاجتماعية !!) .

بل ذهب الى أبعد من ذلك فيما بعد : انه أعلن (موت الاشتراكية العلمية) منذ عام سنة ١٩١٤ في بحث له بهذا العنوان نشره في مجموعة (الثقافة والحياة الخلقية) ، وقد أثاره موقف الاشتراكيين الايطاليين المعادي للحرب اثناء الحرب الاولى ، ومجد موقف الاشتراكيين (الانتهازيين) الالمان لانهم أيدوا تلك الحرب الاستعمارية .

على أن تقدم الحركة الاشتراكية الهائل بعد الحرب الاولى اضطر الفيلسوف

---

١ – راجع لتفنيد هذه التهم وما ماثلها كتابي (نظرة سريعة في تطور النظام الاقتصادي مع مقدمة في التفسير العلمي للتاريخ) – المقدمة – ١٩٥٣ .

الارستقراطي ان يسلم على مضض بأن الحركة الاشتراكية (حركة موجهة نحو التقدم الانساني وانها تعود لعالم الحرية ايضاً) ، ولكنه يستدرك فيقول بانه لا يقصد الاشتراكية العلمية في هذا الصدد ، بل الاشتراكية التي تتحول للتطبيق بطريق الحرية ، أي الاشتراكية الليبرالية ! (على نمط بلوم وبيفن طبعاً !).

أظن أن في ذلك الكفاية !

* * *

والآن ننتقل الى اكبر الفلاسفة (الحيويين) واكثرهم إثارة للجدل الفلسفي في العصر الحديث ، وانفذهم أثراً في الاوساط الجامعية الفلسفية وخاصة في فرنسا : (هنري برغسون H . Bergson) .

يرى فيلسوفنا الكبير بأن (الزمان من دون شك هو الذي يمسك جوهر الحياة ، بل ربما جوهر كل الحقائق) ، وان (القابلية الدقيقة على التنبؤ بالاشياء وهي غرض العلوم الآلية ، ما هي إلا وهم فكري) . ثم يعرج على بيان أهمية الذاكرة ، ويرى انها (تبدو في الكائن الحي ، حقاً ، المقياس على قدرته على التأثير في الأشياء) [١] .

ثم يفيض في بيان عجز العقل عن معرفة أسرار الحياة أو دخائل الوعي ، لأن العقل لا يصلح إلا لمعرفة المواد الجامدة المادية أي العلائق الخارجية فقط ، ولأنه مجرد مبدأ للعمل (يمتاز بعدم فهم طبيعي للحياة) . أما (دخائل) الاشياء ، أما أسرار الوعي الظاهر والباطن ، فان (اللقانة Intuition) وحدها هي القادرة على النفاذ لها ، وما اللقانة إلا الإصغاء المباشر للحياة ، أي

---

١ – راجع كتابه الرئيسي (التطور الخلاق Evolution Crèative)

الصلة المباشرة للوعي . « انها تشترك مع الغريزة ، في الأصـل ، ولكنها شيء مختلف عنها »[١] . انها «الغريزة بعد تجردها من الميل والهوى » . وفي محل آخر « انها نوع من الميل الودي .. ينتقل به الانسان لداخل المادة المدروسـة ، للاندماج بما هو فريد فيها ، أي بما يمكن التعبير عنه ! » .

ثم يسهب بعد ذلك في بيـان « الدافع الحيوي Elan Vital» الذي يجده كامنـاً في كل الاحياء يدفعها للحركة والتغير والتغيير ، أو بعبارته المحببـة (للتطور الخـلاق) ، ويرى ان هذه الحياة العارمة التي لا تمثل الأنواع جميعاً إلا بعض تجاربها ، ما هي إلا (الله) تعـالى ... ثم يعلق آمـاله في الأخير على انتصار الحياة على (المادة) بنتيجة الكفاح الدائم بينهما في الكون ، ولعلها تتغلب بالنتيجة على (الموت) نفسه ، عدوها القديم ![٢] .

هذه هي الخطوط العامة لفلسفة هذا الرجل الذي شغل الأوساط الجامعية والصالونات الارستقراطية قرابة نصف القرن ، وقد احتضنت الطبقات الحاكمة هذه الفلسفة كأحسن لقطة يمكن ان تعثر عليها لمحاربة التفكير الذي بات يتهدد مصالحها في الصميم ، ولإيهـام المغفلين والمساكين في ان الكفاح الكوني العام إنما يدور بين (الحياة) و (المادة) كمبدأين حيويين ميتافيزيقيين ، وليس كتناقض داخلي (ديالكتيكي) أصيل بين العناصر التي تحتوي عليها الظواهر والمـواد في الطبيعة والمجتمع !

***

---

١ – راجع كتابه (مقدمة للميتافيزيق) ص ١٤ . Introduction a LaMéta. physique .

٢ – « راجع التطور الخلاق » ص ٢٤٨ ، ٢٧١ .

وقد جاء الآن دور الفيلسوف والرياضي الانكليزي الشهير (برتراند رسل B. Russel) ، وليس هناك من يشك في قيمة الانتاج الفكري الهائل لهذا المفكر اللامع ، فمؤلفاته في العلم والفلسفة والعقائد ومشاكل المجتمع ثروة فكرية لا تقدر ؛ ولكن هذا الشيخ العجوز انحدر في أواخر حياته الى تشكيك عجيب في قيمة العلم وخاصة في قيمة (التكنيك العلمي) . فهو مثلاً يميز في ختام احد كتبه الرائعة عن (الدين والعلم) [1] بين المزاج العلمي والتكنيك العلمي ، وهو تمييز (مثالي) صرف يعبر عن خطأ أساسي فلسفي وعملي مما هو التمييز بين (النظرية) و (العمل) ، ومن الغريب انه ينسب لهذا التكنيك [2] وبالتالي للعلم نفسه ما كان من اللازم أن ينسبه للنظام الاجتماعي الذي يستخدم هذا التكنيك : فالحروب والازمات وانحلال القيم التقليدية هي نتائج طبيعية لنظام اجتماعي يجتاز دور الاحتضار وليست نتائج للتكنيك بحد ذاته .

كما انه ينتهي في هذا الكتاب الى اطراء لموقف المسيحية ورجالها [3] في هذا اليوم لانهم تعلموا في الأخير فضيلة التسامح واصبحوا من المعارضين للحرب ولكن الفيلسوف يتناسى موقف (الفاتيكان) من الفاشية الالمانية والايطالية قبل الحرب الاخيرة ، وموقفه اليوم من السياسة العالمية على العموم .. كما أنه ينسى تآمر الحكومات (المسيحية الديمقراطية !) في كثير من بلدان اوربا الغربية (ايطاليا والمانيا وفرنسا مثلاً) مع الاستعمار الامريكي لصد التيارات الصاعدة في آسيا والمستعمرات الشرقية عامة .

***

---

١ – (Religion and Science) طبعة Home University Library رقم ١٨٧ سنة ١٩٤٩ .

٢ – نفس المرجع ص ٢٤٦ .

٣ – نفس المرجع ص ٢٤٧ .

ولا نريد ان تخلو هذه النماذج الفلسفية من الاشارة لبضع عبارات على الاقل الى نتاج الفيلسوف الاول بلغة (ثربانتس) الرائعة :نعني به (اورتيغا أي غاست، Ortega Y Gasset) . وليس من الممكن ان نرسم هنا الخطوط العامة لهذه الفلسفة التي كتبت عنها مئات المجلدات ، بل نكتفي بتلخيص أهم فصل يعنينا مباشرة في هذا الصدد من كتابه الرئيسي (عصيان الجماهير) [1] ، أو ان شئت تعريباً قد يكون أقرب لغرض المؤلف وأدنى لتقاليدنا السياسية الشائعة ، فسمه (فتنة الدهماء) .

يرى المؤلف في هذا الفصل عن (المشكلة الحقيقية) بأن علة العلل هي ان اوربا بقيت الآن دون نظام أخلاقي، ذلك لأن انسان الدهماء يقوم في (نظامه الحيوي Regime Vital) على التطلع للحياة دون الخضوع لأي نوع من الاخلاق ، ويضيف الى ذلك أنه ينكر وجود نوع جديد من الأخلاق ، وان مجرد التفوه بذلك هو ارتكاب عمل غير خلقي فظيع ، كما انه يرى ان ممثلي العصر الجديد لا يؤمنون اطلاقاً بأي (التزام) ، وانهم جميعاً يعبدون (الحقوق غير المحدودة)، ويضيف بكل ألم بأن الشباب التقدميين وانصار الطبقة العاملة والمتكلمين باسم العدالة الاجتماعية ، إنما يتخذون ذلك برقعاً لستر امتهانهم للالتزامات الأدبية ، وخاصة لالتزام احترام الافراد الممتازين (Superiores) [2] . ثم ينهي الفصل بأننا نعيش في عصر تهديد عام ميزته الأساسية رغبة الدهماء في التملص من أي شكل من اشكال الخضوع !.

أفنستغرب بعد هذا أن يكون (غاست) أهم ركائز حركة الوحدة

---

١ – راجع (La Rebelion de las Masas) الطبعة التاسعه بوينس آيرس ١٩٤٧ الفصل الخامس عشر ص ١٩٨ وبعدها .

٢ – نفس المرجع ص ١٩٩ .

(الاوربية) الآن لانقاذ هذه (الحضارة الغربية) العزيزة على (العالم الحر) الى جانب زملائه من هذه الصفوة الممتازة في قمة الفكر (الانساني)، كالفيلسوف الوجودي (هايدغر) والاديب الكاثوليكي (مورياك) والجغرافي العنصري (زيغفريد) والاجتماعي النفساني (بوركناو) والاقتصادي الليبرالي (ربكه) والقصصي اليساري ! (سيلونه)، والفقيه الدولي (سل) .. وغيرهم وغيرهم ممن لا يجمع بينهم إلا عنصر واحد مشترك هو هذه الرغبة المجرمة لمقاومة هذا الوعي الجارف، ينبعث من صفوف مئات الملايين من كل انحاء الدنيا وخاصة من الشرق؟

*

أما الفيلسوف (المجدد) لمسيحية القرن العشرين — الفيلسوف الكاثوليكي الذي زعم (الثورة) على الكاثوليكية التقليدية (نيكولاس بردياييف N. Berdiaiev) فاجتزىء منه بهذه العبارات القليلة من احد كتبه الشهيرة (المسيحية وكفاح الطبقات) [1] ليرى القارىء هذا الدور المخزي الذي يقوم به بعض فلاسفة الاديان ضد الأسس التي وضعت خطوطها الاولى (على الاقل من الوجهة النظرية) تلك الاديان نفسها .

يرى هذا الفيلسوف الروسي بأ المسألة الاجتماعية لا يمكن حلها دون حل المسألة الروحية — أي دون تجديد العقيدة المسيحية — وان عدم انقاذ روح العمال مثلاً من أدران الفلسفة المادية يجعل الاشتراكية لا تختلف ابداً عن الرأسمالية، ثم

---

١ — نقلا عن الترجمة الاسبانية، بعنوان :

(El Cristianismo y La Lucha de Clases)

طبعة اوسترال، بوينس آيرس، ١٩٤٦، ص ١٠٧ — ١٠٨.

يصف العلاج لهذه الازمة الروحية في جوهرها ، فيرى انه في العمل على بث (الارستقراطية الروحية) في المجتمع ، وليس الاكتفاء باشاعة (الديمقراطية الاقتصادية) . ثم يفسر هذه الارستقراطية بانها عدم شجب مبدأ التدرج في المنازل والسلطات (هيراركيا) وفق ما تريده النظرية الآلية للكون - بل على العكس الايمان بوجود الفروق النوعية في المجتمع ، اي الفروق الثقافية الروحية - وان الاشتراكية لا تعني إلا اخضاع النوع للكم !

هذا مفهوم ، وقد شهده العالم طيلة القرون الوسطى خاصة ، ولكن من سوء حظ هذا (الثائر) العظيم ، ان تلك العصور (السعيدة !) قد قبرت - غير مأسوف عليها - الى غير رجعة !

★

واخيراً هذه الفقرة النموذجية في الابتذال من تفكير الاخلاقي والفيلسوف الالماني (ماكس شيلر M. Scheler) الذي لا يخجل بعض اساتذة الجامعات من وضعه بمصاف هيغل وكانت :

« ان مطلب المساواة هو دائماً اتجاه نحو الادنى ، لأن الشيء الذي يتساوى فيه الناس هو القيم الواطئة . ان فكرة المساواة ، كفكرة عقلية مجردة ، لا تستطيع ابداً ان تحرك أية ارادة أو أية شهوة أو أية عاطفة ، إلا ان الحقد ، الذي لا يستطيع ان يرتاح لرؤية القيم العليا ، يخفي طبيعته الحقيقية تحت شعار المساواة ، والواقع ان الغرض من هذه هو الرغبة في إعدام الصفوة التي تملك هذه القيم الرفيعة » [1] !

---

١ - نقلا عن الترجمة الاسبانية لبحثه « الحقد في الأخلاق » بعنوان :
(El Resentimiento en La Moral) ص ١٩٢ .

بقيت الاشارة في ختـام هذه النماذج من عبقرية البورجوازية في عهدها الامبريالي ، الى تلك المجموعة الفذة من الفلاسفة والادباء والقصصيين والاخلاقيين والمؤرخين ..التي ملأت الدنيا بعيد الحرب العالمية الاولى والثانية تفسخاً وتحللاً، وتشاؤماً وقلقاً ، واغراباً وفوضى .. أعني المجموعة الوجودية .

ان الوجوديين [1] ، على اختلافاتهم الكثيرة – يتحـدون في بعض العناصر المشتركة التي تميز بوجه عام كل « الايديولوجيا » الاستعمارية الآن: اعني كراهيتهم الديمقراطية ، واتهامهم العقل ، وانكارهم التقدم ، ونظرتهم المثـالية لنظرية المعرفة ، ومحاولتهم معرفة الازمة العالمية لا عن طريق التمحيص والاختبار بل عن طريق الايحاء واللقانة : يتوهمون بان العقل يخلق الطبيعة ، وان العالم يسير لابالحقائق العلمية بل بالخرافات والاساطير .

انهم في الميدان الاجتماعي « دلتي ، شيلر ، كلسن » قد جزأوا العـلوم الاجتماعية الى ذرات منعزلة ، ووضعوا لكل منها « منهاجاً » خاصاً خالصاً من آثار العـلوم الاجتماعية الاخرى ، واعتبروا حقائق كل منها مجـرد حقائق

---

١ – اعتمدت في هذا التحليل للوجودية ، خاصة ، على الصفحات الرائعة التي كتبهـا الاستاذ (لاسكي) في آخر كتاب له نشر بعد وفاته بعنوان (مأزق العصر The Dilemma of our Time) لندن ، ١٩٥٢، ص ١٣٧. وبهذه المناسبة أود ان أحدد موقفي من انتاج لاسكي الضخم ، سواء في كتبه الخاصة (التي تعالج مسـائل بذاتها كالديمقراطية والنظام البرلماني أو مسـألة السيادة ، أو مشكلة الحرية ، أو النظام الرئيسي الامريكي) أو كتبه العامـة « التي تعالج المسـألة الاجتماعية بمجموعها » ، ككتاب « تأملات في ثورة العصر » أو كتـابه الاخير عن « مأزق العصر » ، فأقول : ان هذا الانتاج ضروري كل الضرورة لفهم طبيعة الازمة العالمية ، لانه يحللها من وجهة نظر علمية على العموم ، إلا ان حلوله التي يضعها تتناقض ، في جوهرهـا ، مع تشخيصه بالذات ، إذ هو ينحدر الى مزالق طوبائيـة مستحيلة التحقيق « خاصة ما يسميه الثورة بالاتفاق » لانها تتناقض مع كل ما هو معروف من تجارب التاريخ ، وخاصة التاريـخ الأوربي الحديث ، ولذلك فان النتيجة العملية لإنتاجه هي « تأخير » تبين الحلول الحقيقية .

ذاتية ، جزئية ، ليس لها أية قيمة عامة : مثال ذلك ان « كلسن » – وسيأتي الحديث عنه – يرى بان علم القانون يجب ان يعتبر جذور التشريع وأصوله التاريخية مجرد « لغز » لا سبيل الى معرفته ، وان اكثر الاقتصاديين المحدثين - كما دلل مؤلف هذا الكتاب – يعتبرون ان أكثر المشاكل الاقتصادية مسائل تتصل « بالاختيار الفردي » ولا تتصل بتحليل وقائع الحياة الاقتصادية الفجة .

ان هذه الفلسفة الوجودية ، على اختلاف اتجاهاتها وعقائدها التفصيلية « كير كغارد ، سارتر ، ياسبرس ، هايدغر ، سيمون دي بوفوار ، غبريل مارسيل.. الخ » تنكر إمكان معرفة العلائق بين الانسان والطبيعة معرفة علمية ، لأن العالم الخارجي لا معنى له ولا يخضع للعقل الانساني ، وكل ما نعرفه عنه ان كل انسان يكون « عالمه الكامل » المستقل عن عوالم الآخرين ، وان الانسان نفسه هو الذي يستطيع بحريته التامة ان يملأ عالمه الخاص باي مضمون أراد .

ان الحرية في نظر « سارتر » مثلاً هي من السعة بحيث ان « اختيار » الانسان ، في نظره ، ليس له أية صلة بماضيه ، وان هذا الاختيار يعلو على جميع قوانين السببية المادية التي تحدد بطبيعة الحال كل الافعال الطبيعية والاجتماعية ، والنتيجة الطبيعية لهذه النظرة « الفوضوية » للحرية هي ان هذه تصبح غير عقلية بالمرة لأنها لا تصدر إلا عن دوافع ذاتية قائمة في النفس .

هل تريد الشاهد على ذلك ؟

اسمع (سارتر) نفسه لا يتردد في القول : (بان من العبث احترام حريات الآخرين لأن كل موقف نتخذه تجاههم يخالف جوهر الحرية التي نزعم احترامها)[1] .

---

١ – راجع « الوجود والعدم L'être et Le Nèant » باريس ، ١٩٤٦ ، ص ٤٨٠ .

ونتيجة ذلك ان من المستحيل تصور وجود علائق اجتماعية بشيء من الاستقرار والعمومية، وان النشاط الاجتماعي لا يمكن ان يصدر، كما يرى سارتر فعلاً ذلك، إلا عن مجرد أعمـــال فردية، وان هناك جانباً من الحرية لا يمكن لأي محيط اجتماعي ان يؤثر فيها .. وينتهي من كل ذلك الى ان الحرية لا حد لهـا، وان المسئولية بدورها يجب ان تكون غير محدودة [١] .

ان مثل هذا الرأي الفوضوي يسلم بصورة مباشرة الى الرأي الآخـــر، وهو استحالة القيام بأي نشاط (اجتماعي) محـــدد، وان المهم هو النشاط - أي نوع من أنواع النشاط - لان كل انواع النشـاط واحدة في الجوهر ولو اختلفت مضامينها الاجتماعية والسياسية : فلا غرو بعـد هذا ان نرى (هايدغر) قطب الوجودية الالمانية قد تحوّل في وقته الى داعية هتلري، وان نرى (اورتيغا اي غاست) يعود اليوم بأبهى حلل المجد الى اسبانيا الفاشية، وان نرى (سارتر) نفسه، هـذا (الثائر اليساري بالالفاظ والصيغ !) يؤكد استحالة قيام (اخلاق) عامة مستندة إلى عبر التجربة والاختبار الاجتماعيين، ويصر على ان الاشتراكية العلمية باستنادها إلى وقائع الحيـاة الموضوعية انما هي مذهب الطغاة، لماذا ؟ لانها بدفعها الطبقات المحرومة إلى الاتحاد في سبيل ازالة أسباب الحرمان، تعمل على هـــدم (الدوافع الذاتية المستقلة) التي تدفع إلى النشاط العام، بل التي تخلقه في زعم الفيلسوف الكبير [٢] .

ولله في خلقه شؤون !!

---

١ - نفس المرجع ص ٤٦٠ .

٢ - راجع كتابه « الوجودية انسانية » L'existensialisme est un Humanisme باريس، ١٩٤٦، ص ٢٥ - ٣٨ .

(٤)

وهاك الآن أيها القارىء العزيز – نماذج فكرية من ميدان آخر : من الفلسفة الاجتماعية عامة وفلسفة التاريخ على الأخص .

وسنبدأ السلسلة هذه المرة بذلك الحضاري الألماني الشهير (اوزفالد شبنغلر) O. Spengler ، صاحب النظرية التاريخيـــة التي تعرف عادة (بالنظرية المورفولوجية للحضارة) [١] – أي التي تعنى بدراسة اشكال الحضارات البشرية باعتبارها وحدات روحية حية مستقلة عن بعضهـا تمام الاستقلال ، تمر في نفس الدورات الحيوية Lebenszyklen التي تمر بها الاحياء : تولد وتنمو وتنضج وتشيخ وتنتهي بالموت ، بل يرى هذا الفيلسوف الذي يكتب بلغـة هي أقرب للغة الشعر منهـا للغة العلم أكثر من ذلك : يرى بأن هذه الحضارات التي تلعب دور الابطال في رواية التاريخ العالمي مستقلة تمام الاستقلال عن أممهـا نفسها : فالحضارة العربية مثلاً لا علاقة لها بالأمة العربية ، لانها وحدة (روحية)مستقلة

---

١ – اعتمدت في هذا التحليل على مؤلف شبنغلر الرئيس « انحطاط الغرب » ، في مجلدين ١٩١٧ (Der Untergang des Abendlandes) وكتابه الآخر « السنوات الحاسمـــة» ، بالترجمة الفرنسية ، بعنوان : (Les Années Decisives) الطبعة السابعة ، باريس ١٩٤٣ ، ومجموعة مقالاته المترجمة للاسبانية بعنوان « الانسان والتكنيك ، ومقالات اخرى » رقم ٧٢١ من مجموعة اوسترال المعروفة ، ١٩٤٧ .

كما انني استفدت كثيراً من تحليل الاستاذ « سيجس » في كتابه الضخم « دروس في علم الاجتماع» مكسيكو ، ١٩٤٨ (Lecciones de Sociologia) ص ٥٩٥ – ٦١٠ ، وكتاب الاستاذ (بارنز) في كتـابه (Soziologie der Geschichte) أي « اجتماعيـة التاريخ » ، فينا ، ١٩٥١ ، ص ١١٥ – ١٣٨ .

عن الأفراد والشعوب .

كذلك يرى « شبنغلر » عدم وجود تاريخ عالمي موحّد ، أي تاريخ لما نسميه « الانسانية » بل هناك عدة تواريخ للحضارات المختلفة يسميها المؤرخ « بسير » – بيوغرافيات – الحضارات، وهي منفصلة عن بعضها تمام الانفصال، ولا يمكن أبداً تجنب انحلال وموت الحضارة المعينة ، كما لا يمكن ابداً بعث الحياة فيها بعد الموت .

ان شبنغلر لا يتبع أسلوب المؤرخين في دراسة التاريخ على أساس تحليل الوقائع التاريخية ومحاولة اكتشاف قوانين سيرها ، بل هو يدرس هذه الوقائع باعتبارها مظاهر او علائم او اشكال « لروح Seele » معينة هي روح الحضارة، تبدو جلية في كل انجازاتها السياسية والفكرية جميعاً : مثال ذلك ان نظام المدنية اليوناني كان وثيق الاتصال بهندسة اقليدس ، أو ان الموسيقى الحديثة لها أوثق الصلات بنظام الائتمان !!

أما من حيث العوامل الحضارية ، وهي المسألة الشائكة التي شغلت كل فلاسفة التاريخ (ابن خلدون ، فيكو ، بيوكل ، مونتسيكو ، غيزو ، مينيه ، ماركس ، راتزل ، بوسويه .. الخ) فان شبنغلر ينكر تطبيق قانون السببية على قواعد الحضارة ، بل ينكر وجود اية فروق في القيمة أو الأولوية او حتى علاقة العلة بالمعلول في العناصر الحضارية ، وسواء لديه في كل ذلك ، المظاهر الدينية والسياسية والفكرية عامة او الاسس الاقتصادية ، والفروق التي تبدو لنا في في اهميتها هي مجرد «أوهام» مصدرها اختلاف حظ كل منها من هذه «الرمزية» في التعبير عن تلك الروح الحضارية .

واكبر اخطاء المؤرخين في نظر شبنغلر هو قياسهم التاريخ على الطبيعة ومحاولتهم اكتشاف « قوانين » او « انظمة موحدة » او « اسباب ونتائج » في

التاريخ ، على غرار ما يفعلون في دراسة الطبيعة . خطأ فاحش ! يقول شبنغلر : ان عالم التاريخ غير عالم الطبيعة ، وان كان الانسان ينتمي إلى العالمين معاً ، وان التاريخ لا يكون اية وحدة خلاف الطبيعة ، غير انه قابل لنفس النوع من التحليلات العلمية على غرار الجاذبية أو الكهرباء مثلاً .

ولا يتسع المجال الآن لدراسة أطوار الدورة الحيوية للحضارات كما زعم اكتشافها شبنغلر او ابراز خصائص كل طور منها ، فلقد لخصنا ذلك في محل آخر [١] ، بل المهم هو ان نتذكر بأن الدور الاخير منها ، وهو ما يسميه الفيلسوف (بالحضارة المنحلة) Zivilisation يتميز بانحلال (جسم) الأمة الى نوع من « الدهماء » تسيطر عليهم روح الأممية بدل الوطنية ، كما تظهر فيه سيادة المال او الديمقراطية ! التي تعمل على نفاذ العوامل الاقتصادية في السياسة . ومن ثم نمو الحضارة في فترة جديدة يتغلب فيها العنف على المال ، فتظهر الأعراض الآتية : سياسة « القادة » تتحول الى سياسة خاصة او عائلية ، ويصبح العالم ميداناً للحروب ، ويسود التفسخ المطلق ، وتزول كل مقاومة لاجتياح الشعوب الفتية او الغزاة الاجانب .

ويرى شبنغلر بأن موت الحضارة يحيل البشر الى افراد (غير تاريخيين) ، كما كانوا كذلك قبل ولادة الدورة الحضارية : ويضرب الأمثلة على ذلك بالحضارات الصينية – ما عساه يقول الآن في الصين الشعبية ؟ – والهندية العربية الآن : فان شعوب هذه الأمم لم تعد تاريخية الآن ! والحوادث التي تجري في هذا العالم ، وان كانت ذات أثر في الشعوب نفسها الا انها تفتقر لأي معنى تاريخي !! لان هذه الحضارات فقدت الآن « ارواحها » ، وبذلك تكون قد فقدت التاريخ . ان شعوبها مجرد « مواد » قد تتناولها بالتغيير حضارات بشرية اخرى . الا انها

---

١ – في كتابي « نظرة سريعة .. » ص ٢٧ – ٣٢ .

« لن » تلعب بعد ذلك اي دور في التاريخ .

فهل من العجب بعد هذا ان ينحط هذا « الفيلسوف » إلى أسفل درك بعد ذلك عندما استقبل الحكم الهتلري عام ١٩٣٣ بكتاب [1] لا يدانيه اي كتاب آخر في الابتذال الفكري ، واعتبر الفاشية الالمانية رسالة الانقاذ للحضارة الغربية المنحلة ، بانشاء الامبراطورية العالمية «Weltreich» تحت زعامة رجال المال الالمان ؟

« انه لعصر عظيم هذا العصر الذي نعيش فيه ! انه عظيم بمعنى انه بائس ومرعب . ان العظمة والسعادة مفهومان متعارضان « هكذا » ! ، ولسنا بينهما بمختارين ، ان احداً منا نحن الأحياء لن تكتب له السعادة ابداً ، الا ان فريقاً منا يستطيع ان يسلك سبيل العظمة او الصغار كما يشاء ، ومع ذلك فان الذي يفضل سبيل السعادة لا يستحق الحياة ! » .

« ان منطق القدر لا يعبأ برغبات الناس » .

« تلزمنا تربية ترفعنا الى المصاف البروسي الرفيع ، كما كنا في عام ١٨٧٠ و١٩١٤ – اي سنوات اندفاع الاستعمار الالماني نحو الحرب ! – ، وكما هو دفين دائماً في أعماق ارواحنا ، يموج بالقوة . ولا يمكن نيل ذلك إلا بالنهج على منوال الطبقة القائدة ، الزاخرة بالحياة والمليئة بالسمو الخلقي ...» !

« ان المانيا مركز العالم ، لا لموقعها الجغرافي فحسب .. بل لان الالمان أمة فتية بعد .. بينما أناخت الشيخوخة بكلكلها على جميع الشعوب الاخرى ، فلا تستطيع ان تظهر تجاه الألمان إلا مقاومة غامضة .. » .

---

١ – « السنوات الحاسمة » المشار اليه سابقاً ونحن ننقل عن مقدمة المؤلف للترجمة الفرنسية .

هذه هي النهاية الطبيعية لفلاسفة المثالية دائماً : يبدأون بالافتراضات الروحية أو الدينية أو الميتافيزيقية ، لكي ينتهوا الى تبرير حكم (الجلاوزة)[١] والطغاة والقوى الهدامة الخارجة على كل القيم والفضائل !

•

مثال آخر من هذه المثالية ، (الدينية) هذه المـــرة ، التي تنتهي الى درك الاستعمار ، هي هذه الفلسفة التاريخية للمؤرخ الانكليزي الاول في عصرنا الحاضر (ارنولد تويبني) A. Toynbee . ولن أعود الآن الى تلخيص فلسفته التاريخية التي يضمها كتابه الضخم (دراسة في التاريخ) فقد سبق لي ان فعلت ذلك في محل آخر[٢] ، ولكني سأقوم بتحليل كتابه الجديد الذي اصدرته مطبعة جامعة اوكسفورد حديثاً بعنوان « العالم والغرب » ، وان كان هذا الكتاب نتيجة منطقية لفلسفته العامة .

ان تويني ، وهو المؤرخ الذي يؤمن أعمق الايمان بأن الحضارة تستند لإساس ديني صرف هو منها بمنزلة القاعدة من البناء ، يعتقد ان سبب الازمة الحقيقي للحضارة الغربية هو انها وقفت عن متابعة روحها الدينية منذ أكثر من مائتي سنة وانحدرت في المهاوي العلمانية والدنيوية الصرفة ، وهو يعلل هذه (الثورة الروحية) كما يسميها برد الفعل ضد الحروب الدينية التي مزقت المجتمع الاوربي مدة طويلة من الزمن ، فخلط الناس بين القيم الدينية والتعصب الديني ومالوا عن الدين بجملته الى « التكنيك » الذي بدأ ينتشر في العالم انتشار النار

---

١ – التعبير مستعار من الدكتور الوردي .

١ – من كتابي « نظرة سريعة ... » ص ٣٢ – ٣٧ .

في الهشيم من زمن بطرس الأكبر الى زمان أتاتورك . ان توينبي يعتبر هذه الثورة الروحية هي بداية انحلال الحضارة الغربية !! ان الظاهرة الاولى التي تجلب نظره من هذه الثورة « الواقع انها الثورة البورجوازية على وجه الضبط » هي رفضها للعقائد الدينية كأساس للتنظيم الاجتماعي ، أما الجوانب الثورية للعلم والصناعة والاجتماع ، فتلك ظواهر « ثانوية ! » في نظر المؤرخ الأول ! وتمثل اتجاه « رجعة » وليس تقدم في التطور التاريخي ، أما الازمة الحالية التي يشهدها العالم في الحضارة الحالية في نظر توينبي مجرد (عقوبة) تستحقها هذه الحضارة جزاء وفاقاً « لخطيئتها » الكبرى عن ترك العقيدة المسيحية .

ان الحضارة الغربية في نظر فيلسوفنا هي من خلق وابداع المسيحية ، وان سبب انتشارها خلال القرون الاخيرة في العالم ، هو هذا الانفصال الذي حصل بين « التكنيك » الغربي و « العقيدة المسيحية » ، لأن مؤرخنا الكبير يستنتج من دراساته التاريخية هذا « القانون ! » التاريخي الرائع وهو ان الامم لا تستطيع ان تتقبل حضارة اجنبية بكاملها ولكنها تستطيع بكل سهولة ان تتمثل جانباً من جوانب هذه الحضارة بعد انفصاله عن أصله الحضاري .. وهذا هو سبب مقاومة الأمم غير الغربية كآسيا وافريقيا وروسيا « هكذا » للمسيحية الغربية سابقاً وقبولها الآن للتكنيك الغربي بعد ان انفصل عن أمه الرؤوم ، المسيحية . أما اذا سألت مؤرخنا العبقري عن الدليل التاريخي على هذه الصلة الأكيدة بين المسيحية والتكنيك ، أو إذا طلبت اليه السر اذن في عدم ازدهار التكنيك في العصور الوسطى وهي تمثل مجد المسيحية ، أو في اوربا الارثوذكسية وهي مسيحية ايضاً على كل حال « أو لعل المؤرخ ينكر مسيحيتها كما أنكر غربيتها ! » ، لم يحر على ذلك جواباً .

والواقع ان كل دارس للتاريخ الحديث يعلم على وجه الضبط بأن العلم والفن الحديثين متصلان لا بالجانب المسيحي من الحضارة الغربية ، بل على العكس تماماً

بالتراث الاغريقي منها « والتراث الاسلامي بقدر اتصاله بالأخير ايضاً » المستند الى الفكر الحر وفلسفة اليونان « ليذكر القارىء حركة الأحياء وحركة التنوير فقط بهذا الصدد » .

ثم ينتقل توينبي الى تحليل هذا الانتشار الواسع للمبادىء الاشتراكية في الشرق ، « فيفسر » ذلك بعاملين رئيسيين : الاول ان الاشتراكية العلمية دكتاتورية بطبيعتها، والشعوب الشرقية مارست دائماً الحكم الدكتاتوري، وعليه وافق شن طبقة !. والعامل الآخر هو استغلالها لعواطف الحقد والضغينة التي أثارها في الشعوب الشرقية « تفوق ! » الغرب وتوسعه في الماضي .

إلا ان الأمل يداعب توينبي عندما يطمئن قراءه بان انتشار الاشتراكية في الصين يقابله انتشار (الديمقراطية !) في اليابان وتركيا ! وهو يهيب بالطبقة النبيلة من رجال الفكرالغربيين ان يتمسكوا بالقيم المسيحية العليا وان يستعيدوا حماسة رجال الانجيل الاوائل لصد تيار الهدم المنتشر في الصين الجديدة ، ذلك لأن الخطر الاول في عصرنا الحاضر هو « خيانة القساوسة » والامل الوحيد للانقاذ العام هو « ديانة جديدة » يقوم بها المسيح الجديد المنتظر !

ألم أقل لك انه المؤرخ الأول .. بشرط ان تضيف لذلك عبارة « في خدمة الاستعمار » !.

●

مثال ثالث من هذه المثالية التاريخية الصارخة نجدها في فيلسوف الحضارة

الروسي « سوروكين Sorokin » [١] فهو يرى « مثله في ذلك مثل شبنغلرودلتي وفيبر الخ » بان الحضارة ليست مجرد مجموعة من اجزاء مبعثرة بل وحـدة معينة لها فرديتها الخاصة ، وتستند جميع مظاهرهـا الى مبدأ اساسي واحد ، وقيمة جوهرية عليا ، يكونان « الأساس » الحقيقي لكل الحضارة . وهكـذا بعد أن ينحدر المؤلف الى هذه المثالية المتطرفة ويرى في ان البنـاء الاجتماعي بمجموعه لا يستند الى أساس مـادي « هو نظام الانتاج الاجتماعي » بل الى « مبدأ » و « قيمة » ، يعود فيرى بأن تطور المجتمع يسير في حلقات مفرغة تمر كل حلقة منهـا في دورين متعاقبين : الدور الاول هو الدور الروحـي « ideationnel » حيث تستند الحضارة الى الروح والايمان . والدور الآخرهو الدور « الحاسي sensoriell » الذي يتميز بالعلمانية والتجربة واللذية على السواء ، وان الحضارة النموذجية هي الحضارة التي تستطيع التوفيق بين النوعين ، وهذا ما يندر حصوله في التاريخ .

واذا أردت ان تفهم المضمون الاجتماعي والسياسي لهذه « الفلسفـة ! » النموذجية للتاريخ ، والتي ينقل عنها بإعجاب بعض « دكاترة ! » علم الاجتماع في كلياتنا الراقية ، فما عليك الا ان تقرأ آراء هذا الاستاذ في حضارتنا العصرية ، فهو يرى أنها ابتداء من القرن الثامن عشر « أي ابتداء من العصر العلمي العقلي بالضبط ! » قد دخلت دور « الحاسية » المقيتة ، بعد ان كانت حضارة مثلى في

★

---

١ – راجع كتابه « القوانين الحركية الاجتماعية والثقافيـة Social and Cultural Dynamics » في اربع مجلدات سنة ١٩٣٧ – ١٩٤١ ، أو كتابه المختصر الاخير بعنوان « أزمـة عصرنا The Crisis of our age » نيويورك ١٩٤٢ .

العصور الوسطى ، وان الدليل على ذلك هو هذه الركائز الحديثة المتينة لهذا العصر أعني العلم والصناعة والتكنيك والدنيوية .

واخيراً فأود ان اختم هذه السلسلة الاجتماعية بالاشارة ببضع كلمات الى الفلسفة الاجتماعية للاجتماعي الألماني « كارل لامبرخت K. Lamprecht » وهو الذي أحدث تأثيراً كبيراً في سلسلة من الفلاسفة الاجتماعيين في كل العالم أخص منهم بالذكر « فريرو » و « باربالبو » في ايطالياو « لاكومب » و « بيير » في فرنسا و « دود » و « كارل بيكر » في امريكا واخيراً مدرسة « برسغ » المشهورة في المانيا . ان فيلسوفنا هذا يرى ان التاريخ هو فرع من فروع « علم النفس الاجتماعي » أي انه يجب أن يؤكد على اهمية (نفسية الجماعات) في التاريخ وليس على العوامل النفسانية المحركة للافراد كما كانت المدارس التاريخية سابقاً . وعلى هذا الأساس يقسم تاريخ الحضارة الغربية الى الادوار الآتية : الدور الرمزي وهو الدور البدائي الاول ، والدور النموذجي (Typich) وهو يمتد في النصف الاول من القرون الوسطى ، والدور (التقليدي Konventionnel) حيث يسود كل فروع المعرفة وكل جوانب الحياة الاجتماعية ، ودور الفردية وهو يمتد من عصر الاحياء الى عصر الانوار ، ودور الذاتية (Subjektiv) وهو يمتد من بداية الرومانية الى الثورة الصناعية ، واخيراً الدور الحالي وهو دور (التوترات العصبية Nervosenspannungen) حيث يدور كفاح الانسانية ، في نظر المؤرخ العظيم ، حول مبدأ اجتماعي نفساني منظم للحياة .

وهكذا فان التاريخ ، وهو سجل قوانين الحركة الاجتماعية ، يستحيل مع هذه الفلسفة الى مجرد ظواهر نفسانية على طريقة (برغسون) ! والكفاح الاجتماعي العالمي حول مضمون العلائق الانتاجية ، يستحيل الى كفاح نفساني على طريقة (فرويد) و (ادلر) .

- ٥ -

ننتقل الآن لميدان آخر من ميادين (الايديولوجيا الامبريالية) لن أطيل الوقوف عنده لتشعب الموضوع وتفرع المدارس ، هو ميدان (الفلسفة القانونية)، وسأكتفي (بقادة القادة) في هذا الميدان والقي بعض النور على من سواهم من (القادة) و (الاتباع) .

خذ مثلاً أكبر فقيه ايطالي معاصر (جورج دلفكيو G. Del Vecchio)[١] الذي يرى بأن (شكل) القانون فقط يستطيع أن يعطينا فكرة حقيقية عن طبيعة القانون . أما المضمون (Contenuto) فمسألة عرضية وثانوية الى جانب مسألة الشكل الاساسية ، ولماذا ؟ لان المضمون متغير متطور ، فلا بد اذن لعنصر شكلي ثابت نقيس عليه هذا المضمون وينتهي من كل ذلك إلى التصريح « بأن جوهر القانون يقوم على مجرد الشكل فقط » . أما عن تعريف القانون « كل قانون طبعاً وجد أم لم يوجد ، تاريخي أو ممكن » فهو ينتهي بعد دراسة منطقية صرفة دون الاهتمام بأي دراسة للقوانين الوضعية التي يعرفها التاريخ الحقيقي ، إلى التعريف الآ تي « القانون هو التنظيم Coordinazione الموضوعي للأعمال الممكنة بين أشخاص القانون » دون الاهتمام بالقانون نفسه كظاهرة

---

١ - رجعت في تلخيص فلسفة (دلفكيو) خاصة الى مؤلفه الرئيسي الضخم (دروس في فلسفة القانون Lezioni di filosofia del diritto)روما ١٩٣٠ ، خاصة الفصول الأخيرة المعنونة « الطبيعة البشرية كأساس للقانون ! » . وكذلك الى الترجمة البرتغالية لكتابه عن « العدالة » الذي نشرته « مجلة وزارة العدلية » البرتغالية ، لشبونة ١٩٥٠ بعنوان (A Justica) . بالاضافة الى الترجمة الاسبانية لكتابه عن « القانون والحياة » برشلونة ١٩٤٢ (Derechoy Vida).

اجتماعية ينطبق عليها جميع ما ينطبق على الظواهر الاجتماعية الأخرى (كالدولة والعائلة والملكية مثلاً) من قوانين اجتماعية تاريخية أهمها القانون العام عن طبقية النظم الاجتماعية في المجتمعات الطبقية ، اقول ، هذه النظرة الخاصة للقانون صادرة عن نظرة عامة أخرى ، تبلغ القمة في السخف المثالي هي نظرته للطبيعة .

ان الطبيعة ليست مجموعة من المواد والظواهر المادية المرتبطة ببعضها برابطة العلية والمكونة بمجموعها هذه الوحدة التامة المتصلة الحلقات والدائبة الحركة والتغير .. ان الطبيعة في نظر شيخ الفقهاء الطليان هو ذلك « المبدأ الحي الذي يحرك هيكل الكون أجمع ، والذي يظهر في كل حركات تطوره المستمر ، انه ذلك « الجوهر Sostanza » الذي يسمو عن مخاوف السببية ، والعقل Ragione الداخلي الذي ينظم جميع الأشياء ويحدد لها اتجاهاتها ووظائفها وأغراضها » . ألا تذكرك هذه المفاهيم التي يكتبها أحد أعلام التفكير البورجوازي في عصر العلم والنور بمفاهيم القديس توماس اكويناس مثلاً ، في لجة القرون الوسطى ؟

ولكن هل في ذلك غرابة بعد ان رأينا هذه الامبريالية المحتضرة ، وهي تحس مصيرها المحتوم ، تحتمي في كل فروع المعرفة وليس فقط في ميدان النظرية القانونية ، بأفكار تلك العصور المظلمة ؟ .

أما عن موقف هذا الفيلسوف الكبير من النظرية العلمية للقانون ، وهي التي تسند القانون إلى اساسه الاقتصادي الاجتماعي ، أي إلى مجموعة العلائق الاجتماعية نفسها ، فانه لا يختلف عن موقف جميع فلاسفة القانون الجامعيين في هذا الصدد (شتاملر ، ديغي ، كلزن ، لفور ، غرابه .. الخ) ، فهم يزورون على النظرية العلمية من جهة ، اي ينسبون لها ما هي منه براء (كالجبرية الاقتصادية والتسوية بين القوة والقانون وازالة الحرية الشخصية من القيم القانونية .. الخ) ، وهم من الجهة الاخرى يقتصرون في « نقدها » على ملاحظات سطحية ميتافيزيقية من

قبيل ما زعمه فيلسوفنا الكبير من أن القانون يستند الى أساس (نفساني) مستقر في النفس الانسانية، وانه يتطور مع تطور العقل البشري ، وان دوافعه النفسية تصعد في سلم الارتقاء من الدوافع الدنيا الى الدوافع العليا .. وهكذا ، وقد اقتبس من (فيكو) هذه العبارة ببالغ الاعجاب : (ان العالم المدني قد خلق على وجه التأكيد للبشر ، ولذلك يجب ان تستند جميع مبادئـــه الى العقل البشري بالذات) ! .

أما عن آرائه السياسية وانضمامه منذ البداية إلى الفاشية الايطالية، فنصرف النظر عنها الآن لانها لا تخرج عن النطاق الامبريالي العام في هذا المجال .

* * *

خذ مثالاً آخر من اكبر فقيه امريكي معاصر (من اصل نمساوي) (هانز كلزن H . Kelsen) صاحب النظرية القانونيـــة الشهيرة بـ (نظرية القـانون الخالصة , Reine Rechtslehre) التي لا أبالغ اذا قلت ان ما كتب عنهاحتى الان يبلغ آلاف المجلدات بعشرات اللغات. ان هـــذا المستشار الاول للاستعمار الامريكي الان في الهيئات الدولية يرى [1] : (... بان القانون باعتباره مـادة

---

١ - يراجع عن كلزن خاصة كتابــه الرئيسي (النظرية العامــة للقانون والدولة The General Theory of Law and State) طبعة هارفرد ١٩٤٥ ، خاصة القسم الثاني عن الدولة. وكتابه السابق (نظرية الدولة العامة Allgemeine Staatslehre) برلين ١٩٢٥ . وعن تلخيص فلسفته العامة محاضرات الاستاذ كوتز التي ألقاها بالاسبانية في (مدرسة الحقوق الوطنية) في جامعة مكسيكو والتي نشرت بعنوان (نظرية القانون الخالصة) La Teoria pura Del Derecho) مدينة المكسيك ١٩٤٨ ، والكتاب القيم الجامع للاستاذ ايشتاين بنفس العنوان السابق بالترجمة الاسبانية ، بوينس آيرس ، ١٩٤٧ ، وخاصة الفصل الاول عن الافتراضات الفلسفية لنظرية كلزن. واخيراً يراجع عن نقد النظرية المذكورة=

لعلم القانون ، ما هو الا مجموعة من الاحكام والتقديرات عـــن القانون ، بنفس الطريقة التي كانت بها الطبيعة ، باعتبارها مادة لعلوم الطبيعة ، مجرد مجموعـة من الاحكام والتقديرات عن الطبيعة) ، أي ان الفقيه الكبير استنـاداً لنظرية (كانط) في المعرفة ينكر الوجود الموضوعي للطبيعة كما ينكر الوجود الموضوعي للقانون (باعتباره منظماً لنوع معين من العلائق الاجتماعية الحقيقية بوجودها) ويزعم بأن كلا الطبيعة والقانون هما مجرد (تقديرات Urteile) فردية لاوجود لها خارج الفكر الانساني ، انها قصة المثالية تتكرر في كل فروع المعرفة في عهد الاستعمار !

وهل تعلم ما هو رأي هذا الفقيه الاكبر الذي يعتبره بعض النقاد اكبرفقهاء القرن العشرين في الدولة ؟ انها ليست ظاهرة اجتماعية نشأت في ظروف اجتماعية معينة ، ويتوقف بقاؤها على بقاء تلك الظروف ، بل هي تمثل (مبدأ الوحدة الذي تتضمنه جميع الظواهر القانونية) ! أي ان الدولة والقانون شيء واحد : الدولة لا وجود لها خارج الفكر الانساني ، والموجود الوحيد في الكون هـــو الفكر !

وأما آراؤه في الدستور والقانون الدستوري فقد بلغت قمة الإبداع في هذا البناء الشامخ المبنى على الخيال ، لانه لا يهمه (مضمون) هذا الدستور أو ذاك ، وفي نظره جميع الدول – حتى أشدها استبداداً – هي دول قانونية ودستورية لان الدستور هو مجرد (افتراض) منطقي لابد من افتراضه لإقامة البناء القانوني بمجموعه ، وفي هذا يقول بالحرف الواحد : (ان انكار الطابـع القانوني لنظام

=كتـاب الاستاذ (بودنهايمر) بعنوان (نظرية القانون Teoria del Derecho) بالترجمة الاسبانية ، الطبعة الثانية ١٩٤٦ مكسيكو ، ومقدمة الكتاب القيم للفقيه الروسي فيشنسكي بعنوان (قانون الدولة السوفياتية The Law of The Soviet State نيويورك١٩٤٨ ص ٥ إلى ٨٣ لتحليل النقد العلمي لهذه النظرية .

قائم على الاستبداد ليس الا من قبيل الحذلقة، او من فرضيات القانون الطبيعي). أما عن المضمون السياسي والاجتماعي لهذه النظرية القانونية التي زعم المؤلف أنها خالية من كل هوى سياسي أو اجتماعي أو أخلاقي، فاترك الحكم لزميل له امريكي هو الاستاذ (بودنهايمر) الذي قرر بحق ان نظرية كلزن هي النموذج الكامل (للنهلستية) القانونية، لان النظرية التي ترى في كل امر من السلطان نوعاً مشروعاً من القانون، وفي كل دولة مهما كانت (دولة مبنية على القانون Rechtstaat)، هي نظرية تجرد مفهوم القانون من أي معنى معين وتساوي بين اكثر النظم الاجتماعية والسياسية تعارضاً، وتفتح الباب على مصراعيه لأفظع أنواع الدكتاتورية والاستعباد، وتجعل من تاريخ التطور القانوني وأسسه الاجتماعية والاقتصادية ضرباً من العبث الذي لا طائل من ورائه [١].

أما عن آراء كلزن الاجتماعية والسياسية، وتحليلاته الرجعية للنظم الوطنية والدولية، ونقده الشكلي للمبادىء القانونية (ككتابه عن مشكلة السيادة وكتابه عن السلام القانوني وتحليله لهيئة الامم المتحدة وآرائه في النظام الديمقراطي .. الخ) ودعوته السافرة لتوجيه الاستعمار الامريكي لمصائر العالم .. فهي نموذج لجميع خصائص الفلسفة الامبريالية في عهد الانحلال، مما لا يمكننا ضيق المجال حتى من الاشارة اليها في هذا الصدد، فلنختم، اذن، كلمتنا عن نظرية كلزن بتعليق (فيشنسكي) عليها، بانها (.. تظهر بصورة كاملة ومنطقية فراغ المنهجية النيوكانتية، التي تكافح فقط – بقواعد قانونية وصيغ قانونية – لاخفاء التناقضات الطبقية المخربة للمجتمع البرجوازي والنظام الرأسمالي، ولهذا السبب، بالضبط، أصبحت .. جنة – بضم الجيم – تلتجىء اليها روح الرجعية واتجاه الفكر القانوني البرجوازي المعبر عنه) [٢].

* * *

---

١ – (نظرية القانون) ص ٢٦٣ – ٢٧٢ .

٢ – فيشنسكي، ص ٣٣ .

والان نجتزىء من فلسفة فقيه النازية الاول (كارل شميت C. Schmitt) ببضع كلمات على الاقل .

يرى شميت بأن جذور الازمة العصرية تمتد إلى مثـــل الثورة الفرنسية في الحرية والاخاء والمساواة ، وان العلاج الوحيد لها هو هــــذا (القرار الحاسم الخالص ، Reine Entscheidung ، الصادر من العدم والمفروض على الجميع من كل من له الادارة على الامر والارادة) ، فلا عجب ان رأيناه يمجد مفكري الرجعية والدكتاتورية في كل زمان ومكان ويحاول أن يحيي أثرهم وجميل اياديهم على الانسانية ! وقد عنى خاصة بأولئك الفلاسفة الذين عاشوا في خضم الثورة الاجتماعية الكبرى في القرن الماضي ، فحاولوا عبثاً تأخير تيارها وإطفاء نورها وعرقلة نمو طبقاتها الصاعدة عبر الثورات المحلية الاوروبية طيلة القرن المذكور ، نخص بالذكر منهم اللاهوتي الفرنسي (يوسف دوميستر) ، وقرينـــه في اسبانيا (دونوزو كورتيس)[1] .

وليس هناك من شك في أن هذا الفقيه الذي اعترف حتى خصومه بانه مـــن أذكى الفقهاء ، حارب النظم الديمقراطية والدستورية باسلحة استعارها مـــن الاشتراكية [2] وبين الاساس البورجوازي الضيق لمنشأ هذه الانظمة وتطوراتها

---

١ - راجع كتـــاب شمت (تفسير اوروبي لدونوزوكـورتيس D. Cortes (En Gesamt europaischen Interpretation ١٩٥٠ ومقدمة الاستاذ (كاباليرو) في الترجمة الاسبانية مدريد ١٩٥٠.

٢ - راجع في هذه الاستعارة الواضحة كتاب (التفكير القانوني والسياسي لكارل شميت) ص ١٦٥ إلى ١٦٩ ، للمؤلف الشيلي (يوسف مارتينف) سانتياغو ١٩٥٠ بعنوان

(El Pensamiento Juridico y Politico de C. S.)

حيث كرس لذلك فصلا خاصاً بعنوان (شميت والماركسية)=

وتطبيقاتها ، الا أن مثاليته الفكرية ووضعه الطبقي ووظيفته في المجتمع الالماني الامبريالي،منعه من التسليم بمنطق (الانقلاب) الذي يحول الديمقراطية البرجوازية إلى ديمقراطية جماهيرية ، فاستبدل بصورة تعسفية سخيفة بهذه الديمقراطية نوعاً من الدكتاتورية السافرة تنبذ جميع المثل التقليدية للحرية والمساواة، وتعتمد في التحليل الاخير على اوامر الزعيم . وليس من الغريب بعد هذا ان يصبح هـذا الفقيه،الدستوري الاول في زمن المانيا الفاشية، يكرس كتبه ومقالاته وانتاجه القانوني والاجتماعي الهائل لتبرير فظائع ذلك العهد البغيض .

* * *

والمثال الاخير الذي اود إيراده في هذا المضمار انقله عن اكبر فقيـه اسباني معاصر هو المفكر القانوني للفاشية (الفلانخية) : (لويس ليغـاث اي لاكامـبرا L . Leqaz y Lacambra) الذي يختم احد فصول مؤلفاته الرئيسية بعنوان (مقدمة لنظرية الدولة الوطنية السندكالية)[1] إلى ان (الدولة القائمة على القانون اصبحت مستحيلة في هذا العصر ، وذلك على الاقل لسببين جوهريـين : الاول ان الديمقراطية الجماهيرية التي تنتظمها الأحزاب الكبرى الان ، لا تؤمن بعـد بالمناقشات ، بل تريد ان تسير بشكل دكتاتوري حاسم ، والثـاني ان هـذه الجماهير تحتاج الى (حقائق) غير قابلة للشك تستند إلى اسس واقعية من الحيـاة

= وراجع في حججه التفصيلية ضد النظام الديمقراطي كتابه الرئيـسي الضخم (نظرية الدستور (Verfassungs Lehre مونيـخ ١٩٢٨ ، وخـاصة القسم الثـاني حيث هاجم المفهـوم الديمقراطي « لدولة القانون » بكل أسسها الفكرية وشروطها التاريخية .

١ – Introduccion a la Teoria del Estado Nacionalsindicalista) برشاونة ١٩٤٠ – ص ١٢٠ .

الاجتماعية . وعليه فالحـــل الوحيد لمسألة دولة القانون هو ترك الحكم للحزب الكبـــير الغالب في ميدان الكفاح ، ليفرض مثله العليـا بشكل ديكتاتوري وجمعي ، والشرط الوحيد اللازم لكل ذلك ، هو ان هذه المثل يجب ان تكون صحيحة اطلاقا لإنقاذ المجتمع واحترام القيمة الخلقية للفرد كنهاية في نفسه :(اي كانسان له روح قابلة للخطيئة والثواب جميعاً) .

ارأيت كيف يجمع (الفلاسفة ؟) بين الكاثوليكية والفاشية لإقامة فلسفة ما يسمونه بالسندكالية الوطنية ، كما جمع سيدهم قائد القواد (الخنراليسمو) بينهمـا معاً لإقامة الدكتاتورية الفاشية في اجمل البلاد الاوروبية وفرضها على شعب مـن أكرم الشعوب ؟!

- ٦ -

اما عن فلاسفة الاقتصاد الامبريالي وآرائهم في الازمة العامـة للنظام الذي وهبوا انفسهم للدفاع عنه .. فلن اذكر إلا ذلك الصحافي الامريكي العـــالمي (ولتر لبمان W . Lippmann) الذي يقرأ ملايين الناس تعليقاتـــه السياسية اليومية في كل اللغات وفي كل الاوطان ، لان هذا الكتاب الذي يقرأه القــراء إنما يدور في الجوهر حول هذا الاقتصاد الاستعماري بالذات .

يرى ليبمان بأن القوانين السوقية وحدها تستطيع إنقاذ الحرية في العالم ، ولذلك فهو يرفض اي نوع من انواع التوجيه الاقتصادي ، بل التأميم الجزئي او الكلي ، وهو يحمل بصورة خاصة على النقابات العمالية التي من شأنها إزالة هذه (الحرية !) للعمال في التعامل مع ارباب الاعمـــال ، فإذا طلبت إلى الصحافي الكبير ان يدلك على (الضمان) الكافي لاحترام الجميع لقوانين هذه الحريـــة المزعومة ، اجابك انه (حكم القانون Rule of Law) امـــا إذا جرأت على

التعمق في تحليـــل وظيفة القانون في المجتمع ، والقوى الاجتماعية التي تسنـده ويسندها ، فأنت حينذاك ، من دون شك ، من اولئـــك (الاشرار) العصاة ، الخارجين عن حكم النظام والقانون في المجتمع (Outlaws) ، ممن يحسن هـــذا الكاتب الذائع الصيت سلقهم بالسنة حداد (على طريقة مكارثي) على صفحـات الصحيفة الاستعمارية الكبرى (نيويورك هيرالد تريبيون) [١] .

وللموما إليه ايضاً انصار عتاة ، يحتلون اكبر المراكز الجامعية في جامعات الغرب اذكر منهم على سبيل المثال فقط الاستاذ النمساوي (هايك Hyek) في كتابـــه (الطريق الى الرق) [٢] الذي حشر فيه كل من هب ودب ضمـــن الاشتراكيين بمـــا فيهم المفكر البريطاني الفاشي الاستاذ (كار Carr) ! ... والاستاذ السويسري فلهلم ربكه W . Ropke في عدة مؤلفات حديثة اذكر منها فقط كتابـــه الشهير (ازمة المجتمع في العصر الحاضر) [٣] الذي يحـــاول الاقتصادي الشهير فيه عبثاً مقاومة تيارات العصر التي يلخصها بعبارة واحدة وهي (روح القطيع) – ويقصد بذلك الاشتراكية طبعاً – بمنهاج جديد يثير حماسة الناس ويجمع حوله العناصر (المختارة !) في المجتمع لإعادة حكم السلطة المنحلة في هذا العصر الصاخب !

---

١ – راجع خاصة كتابه «المجتمع الصالح Good Society» ١٩٣٧.

٢ – (Der Weg Zur Knechtschaft) زوريخ (دون ذكر تاريخ الطبع) ترجمة السيدة روبكه .

٣ – (Die Gesellschaftskrise Der Gegenwart) زوريخ ١٩٤٣.

- ٧ -

وآخر ميدان للايديولوجيا الامبريالية أود الاشارة لبعض نماذجه هو ميدان الادب . والمثـــل الاول الذي اود الاقتباس منه للدلالة على هـــذه الوظيفة (الاستعمارية) لأدب (القادة) هو أدب الكاتب والشاعـر الانكليزي الاشهر (السيد توماس ستيرنس ايليوت T . S . Elliot) ، والكتاب الذي انقل عنه هو (ملاحظات في سبيل تعريف الثقافة) [١] .

ان ادبينا الكبير يـــدعو في هذا الكتاب لنوع من المجتمع تقوم فيـــه الارستقراطية بالوظيفة الفكرية الاساسية ، ويكون على درجات مختلفة مـــن مستويات الثقافة . وهو يرى ان هذا التدرج الثقافي اول شروط الديمقراطية وانه من اللازم ان تتمتع هذه القلة من النخبة الممتازة بقوة تعادل قوة الكثرة الغالبة من الناس ، لان المساواة التامة لا تعني إلا فقدان المسؤولية ، ولان مقدار المسؤولية في كل مجتمع يتحدد بالمركز الاجتماعي الذي يرثه الفرد أباً عن جـــد . وهو يضيف لذلك بان الدين نفسه يجب ان يجد تعبيرات مختلفة حسب الطبقات الاجتماعية التي تعتنقه ، وان السياسة يجب ان تكون من اختصاص القلة وليس من شأن الجماهير ، وان هذا الامتياز في القيـــادة والحكم يجب ان يورث هو الآخر . . واخيراً يقرر الاديب الكبير بان الطبقات الارستقراطية في الميادين المختلفة يجب ان تكون متحدة مع بعضها متماسكة متلازمة ، والا كان مصير المجتمع الانحلال !

---

١ - « Notes Towards the Definition of Culture » لندن ١٩٤٨ ص ٤١ - ٨٧ .

اتجد كيف ان روافد الايديولوجيا الامبريالية تصدر جميعاً عن مصدر واحد وتلتقي جميعاً في مصب واحد ؟ اتجد مثلاً كيف ادب (اليوت) يلتقي في جوهره بتاريخ (توينبي) وكلاهما يلتقيان بفلسفة (غاست) ؟ الا تجد في كل ذلك مصداق النظرية العلمية في ان النظريات السائدة انما تمثل على اختلاف الوانها وازيائها مصالح الجماعات السائدة ؟

وليس من شك ، كما يلاحظ الاستاذ لاسكي بحق [1] ، ان هذا الاديب انما يضع الخطوط العامة لوضع بناء ثقافي وفكري معارض للتيارات التقدمية الثورية التي يعج بها عصرنا الانتقالي الثوري ، وانه يحاول احياء قيم ومقاييس مر على موتها اكثر من نصف قرن ، على الاقل ، وانه لم يدرك بعد ، وهو في خضم هذه الثورة العارمة للقرن العشرين ، ما سهل ادراكه على الكثير من عباقرة القرن الماضي امثال (هاينه) و (ماركس) و (بلان) و (جورج ساند) و (ايمرسن) و (تولستوي) و (كارلايل) و (هرتزن) .. اعني متناقضات الحضارة البرجوازية وضرورة العمل على ازالتها بشكل او بآخر .

* * *

والمثال الاخير الذي اود الاشارة اليه في هذا الصدد انقله هذه المرة عن الفكر العربي الحديث . والواقع انه ليس هنالك مفكر عربي مستقل (اصيل) في الوقت الحاضر ، وليس في ذلك غضاضة لأننا نعيش اليوم ، وسنبقى لمدة طويلة كذلك ، على موائد الفكر الغربي ، ولكن الواقع المثير حقاً هو ان

---

١ – « معضلة العصر The Dilemma of our Times » لندن ١٩٤٨ الفصل السابع ص ١٢٠ – ١٢١ .

جميع (قـادة) الفكر العربي الحديث (المرموقين) و (المترفين) – وخاصة المصريين منهم – انما يعيشون على فتات هذه الايديولوجيا الامبريالية ، ينهلون من أدرانها ، وينقلون مكروباتها الى عقول ونفوس الاجيال البريئة الناشئة .. وانت تستطيع ان تقرأ لأي (قائد فكري) من هؤلاء القادة (البرجيين) ، أو لأي أستاذ جامعي من هؤلاء الاعلام الرجعيين .. لترى جميع خصائص الادب الامبريالي واضحة جلية تستطيع بيسر وايما يسر ان تتعرف على الفور الموارد التي يرد منها والاغراض التي يقصد إليها ..

ولا نريد في هذا المجال الصغير ان نحدد (المسؤولية) الفظيعة التي يتحملها هؤلاء القادة في بناء الرجعية الفكرية في العالم العربي اليوم ، وهي لا تقل ابداً عن تلك المسؤولية الاخرى لزملائهم (الواقعيين) من جلاوزة الحكم في ميدان السياسة .. بل نود على الاقل ان نشير ، كنموذج بين عشرات النماذج، لأدب هذا المشعوذ الكبير صاحب (العبقريات) المرموق ، عباس محمود العقاد . لقد كتب هذا الرجعي النموذجي في علوم الاولين والاخرين .. في التاريـخ والادب والفلسفة والعقائد والدين والسياسة والعلم والاخلاق .. ولكنه لم يستطع التمييز بين الاجتماع العلمي وبين المادية الالية مثلاً ، فنسب للأول انـه يحسب (ان الادميين آلات تقاس حركاتها بالارقام كما تقاس حركات السكك الحديديـة والسيارات) [1] وان اصحابه (يؤمنون بالمادة ولا يؤمنون بغيرها !) . ثم بعد ان نسب إلى النظرية العلمية كل ما اعتدنا سماعه من اسياده الاستعماريين ، رأى في محل آخر بانه (من المسائل التي يتفق عليها الأكثرون ان لم نقل انهـا محل الاجماع (هكذا !) ان المشكلة الكبرى في العصر الحاضر إنمـا هي مشكلة العقيدة ، وان ازمة الضمير الانساني في عصرنا هي الازمة الشاملة التي تنتهي اليها جميع الازمات ، ولولاها لهانت كل ازمة وجدانية تعترض حيـاة الانسان

---

١ – «في بيتي» ، اغسطس ، ١٩٤٥ ، ص ٣٤ .

فرداً كان او جماعة)"[1] .

وبعد ان أحال ازمة النظام الاجتماعي القائم إلى ازمة نفسانية تقليداً للمفكرين المثاليين الذين يسودون – كما رأينا – عالم الثقافة الامبريالية في هذا العصر ، وضع العلاج الشافي لهذه الازمة ، فإذا بالجبل يتمخض عن فأر ، وإذا بالعلاج يتلخص في كلمة واحدة هي كلمة (التعاون) : (.. فلا خلاص للعالم بعد اليوم إلا بهذا الترياق الوحيد حيثما اعضلت عليه مشكلة في السياسة او في الحكومة أو في الأخلاق) .. (التعاون بين الامم صغارها وكبارها ، والتعاون بين الطبقات غنيها وفقيرها ، والتعاون بين السلطات والتعاون بين الافراد ..) .

الم اقل لك انه (زعيم) على غرار الزعماء (الواقعيين) (التعاونيين) الذين خلقهم الاستعمار في هذه الامة العربية المنكوبة من كل حدب وصوب .

ومع كل ذلك فهذا المفكر (التعاوني) ينسى ترياقه الشافي عند حديثه عن الجماهير فلا يخجل ان يتهمهم بكل مثلبة ونقيصة ، بل يثور بحقد عجيب عندما (يتهم !) بانه يكتب للدهماء (وما من احد يفهم ما يقول يزعم ان صاحب كتاب (الله) او (الفلسفة القرآنية) او (عبقرية المسيح) او هذه الرسالة في (عقائد المفكرين) يبتغي الدهماء بحرف واحد مما يكتب . وليس شيء منه بالذي تصبر عليه طاقة الدهماء) [2] !

صدق العقاد هذه المرة !

ان امام (الدهماء) مشاغل اخرى غير مشاكل العقائد والعبقريات ، وان (ترياقهم) ترياق آخر غير ترياق التعاون مع المستغلين والمستعبدين .. فليطمئن

---

١ – «عقائد المفكرين في القرن العشرين» ص ١٦٥ .

٢ – «العقائد» ص ١٦٧ .

العقاد لذلك (ولو الى حين !) ، فلن يظفر من الدهماء إلا بما يستحقه من بالغ الامتهان والازدراء !

* * *

والخلاصة كما سبق لي ان ذكرت في محل آخر [1] (ان هذه الامثلة من الفلسفات الشائعة ، وقد تعمدنا اختيارها بين فلسفات اكبر مفكري العصر الحاضر ، إنما تعطي دليلاً آخر على صحة النظرية الاجتماعية العلمية في أن الافكار السائدة في عصر ما إنما تمثل أفكار الجماعات السائدة وان العقم الفكري العام إنما يمثل نظاماً اجتماعياً عالمياً استنفذ وظائفه التاريخية ودخل في دور العقم والانحلال . ان المضمون الاجتماعي والسياسي لهذه الفلسفات الامبريالية لا يحتاج لتدليل : فاحتقار الجماهير واعتبار الاقليات المبدعة هي المحركة للتاريخ ونسبة التطور الاجتماعي لقوى دينية أو ميتافيزيقية أو نفسانية ، ومسحة التشاؤم التي تعبر احسن تعبير عن يأس النظام الاجتماعي السائد ، وفهم الحضارات التاريخية كحلقات مفرغة مغلقة دون إدراك وحدة الحضارة المعبرة عن وحدة الجنس البشري ، وتفسير ازمة النظام الاقتصادي الحالي تفسيراً روحياً صرفاً كالتوتر أو الجشع او هرم الروح .. كل ذلك يدل دلالة ناطقة على أن عصر ديكارت ولوك وفولتير وروسو وبيوكل والموسوعيين وغيرهم من اعلام التفسير العلمي والعقلي للكون ، قد زال ومضى ، لان البرجوازية قد انهت دورها التقدمي في التاريخ ، ولم تعد قادرة إلا على الاحتماء بأفكار العصور الوسطى وهي الافكار التي قادت بنفسها حركة القضاء عليها ..) .

---

١ – (نظرة سريعة) ص ٣٦ – ٣٧ .

- ٨ -

ولكن الى جانب هذه الايديولوجيا الامبريالية لأزمة العصر ، الى جانب هذه الفلسفة الصفراء الباهتة ، المملوءة بالتشاؤم والقلق والرعب ، المحتمية من الواقع الصاخب بالأساطير والأوهام ، اللائذة من الحاضر الرهيب باشباح الماضي الزائل ، المضطرة أمام نور العلم والعقل للتستر في ظلام الغرائز وخفايا اللاوعي ، المستجيرة من غضب الجماهير وحقد (الدهماء) بنخوة الاقليات الممتازة ومروءة الصفوات المختارة .

اقول الى جانب هذا الادب الامبريالي المثالي العقيم ، يقوم اليوم الادب العلمي لأزمة العصر ... هذا البناء الفكري الشامخ الذي تطور لا في صالونات الارستقراطية او قاعات الجامعات ، بل في خضم الكفاح الاجتماعي العام ، والذي يصاحب تطوره في كل أدواره المتعاقبة ، منذ ان ولد في منتصف القرن الماضي ، تطور هذا النظام الاجتماعي البرجوازي في مراحله المختلفة من نظام تقدمي عظيم الثقة بنفسه ، متفائل في المستقبل ، يؤمن بالحرية والديمقراطية والعقلية والتقدم ، إلى نظام رجعي ، يرتجف من مواجهة الواقع ، ويرتعب من افكار الديمقراطية (الهدامة !) . ويلوذ بالتشاؤم والصوفية وروحانيات القرون الوسطى ، هذه النظرية العلمية التي لا تصدر عن افتراضات فلسفية لا يستطيع حتى اصحابها تحديد مدلولها ولاتتوهم بان الفكر يخلق الطبيعة أو ان الروح يسير الكون ، بل تستند الى المنهج العلمي الوحيد القادر على الوصول للحقائق ، المنهج الذي يرى الطبيعة في وحدتها التي لا تتجزأ وحركتها التي لا تقف وتطورها الذي لا يتبع إلا طريق (النط) والقفز ، هذه النظرية العلمية التي لا تفسر الظواهر الفكرية بظواهر فكرية أخرى (كمن يفسر الماء بالماء !) ، كأن تفسر

القانون بالاخلاق (مثلاً غورفيتش Gurvitch) ، او الدين بالاخلاق (شيلر مثلاً) او الاخلاق بالدين (دوميستر و كورتيس مثلاً) ، ولا تفسرهـا بمفاهيم نفسانية مستعصية على الفهم ، كأن تسند القانون إلى الطبيعة الانسانية natura umana (دلفكيو مثلاً) أو الى الضمير القانوني conscience jurdique (دوغى مثلا) او الى روح الامة volksgeist (سافيني مثلاً) أو الى نفسية الجماعات (لبون مثـلاً) او الى روح الحضارة Kulturseele (شبنغلر مثلاً) .. بـل تسند الظواهر (الفكرية) وفق نظرية علمية رائعة في البنـاء الاجتماعي بمجموعه إلى أساسه (المادي) الواقعي في علائق الانتاج الاجتماعي produktionsverhaltnisse المتفقة بدورهـا مع درجة تطور قوى الانتـاج produktionskrafte في المجتمع .. هذه النظرية العلمية التي لا تقع في جريـة الفصل بين النظريـة والعمل بحجة العمل على النقاء المنهجي (نظرية كلزن في القانون او نظرية منغر في الاقتصاد او نظرية هسرل في الاجتماع) او الترفع عن المهاترات السياسية او مـا ماثل ذلك مـن الحجج الكاذبة ، لعزل الجماهير عن العمل السياسي ، وتجريدها من (دليلها) النظري ، وبالتالي إبقاء ما كان على ما كان .. بل انهـا تستمد النظرية من مراقبة العمل ، وتستهدي في العمل بنور النظرية ، وتعتبر (الايديولوجيا) لا كصورة فوتوغرافية لمجرد (تصوير) المحيط الخارجي بـل كسلاح نافذ فعال (لتغيير) المحيط المذكور ، أو بعبارة أخرى تقـيم السياسة نفسها على قوانين التاريخ العلمي ، هذه النظرية العلمية التي تحتقر روح المهادنـة والمسالمـة ، او روح الانعزال وعـدم الاهتمام ، او بالمفهوم العلمـي روح (الانتهازية) .. لأنها تؤمن بنوع جديد مـن (الاخلاق) يستند لاختبارات التاريخ وقوانين الاجتماع ، هي اخلاق الكفاح والنضال .. وهمـا على العموم جوهر ما نسميه (بالطبيعة) و (بالتاريخ) .

* * *

والملاحظة الأخيرة التي أود ان أشير اليهــا الآن .. ملاحظة تكاد تكون مجهولة بين مثقفينا على العموم .. هي ان الايديولوجيا الامبريالية ، منذ ان بزغت شمس النظرية العلمية [1] في اواسط القرن الماضي ، تـدور في جوهرها وفي كل الميادين الفكرية قاطبة ، حول النظرية العلمية بالذات .. انها جميعاً (رد فعـل gegenwirkung) مباشر لهذه النظرية .. انهـا جواب الاستعمار على تحدي الجماهير . انها (دفاع) الامبريالية المحتضرة ضد (هجوم) الاشتراكية ... وقد طال بي الحديث فلا استطيع تفصيل هذه الحقيقة ، ولكني اضرب المثل مـن ميدان تسنى لي ان ادرسه ببالغ الاهتمام هو ميدان الفلسفة القانونيـة .. فأنت لـــن تستطيع ابداً ان تفهم أية نظرية قانونية شائعة ان لم تـــدرك الحقيقة المذكورة .. لـــن تستطيع مثلاً ان تفسر نظريـــة (التضامن الاجتمـــاعي Solidarité Sociale) لديغي ، وهي النظرية التي لا يزال ينشر ميكروباتها دكاترتنا واساتذتنا في كلية الحقوق بصورة مباشرة او غير مباشرة (عن طريق المعاهد المصرية الرجعية) ... إلا إذا علمت انها جواب الامبريالية على حقيقـة (الكفاح الاجتماعي) .. وقل مثل ذلك في جميع النظريات القانونية الشائعة ، مهما اختلفت ازياؤهـــا الظاهرة : سواء كانت سافرة في رجعيتها (كالمدرسة التاريخية الالمانية اوالمدرسة الكاثوليكية اوالمدارس الفاشية والنازية والفلانخية) او معتدلة في ظاهرها (كمدرسة ايرنج في الغاية الاجتماعيـة ، او رادبروخ في القيم الحضارية) او التي تزعم الحياد النظري والنقاء المنهجي (كمدرسة كلزن النمساوي او مـــدرسة كوسيو cossio الارجنتيني) او التي تزعم اليسارية والتقدمية (كمدرسة رينرRenner في النمسا او مدرسة هيلرHiller في المانيا). ان هذه الحقيقة يجب ان لا تنسى أبداً عند دراسة الايديولوجيا الامبريالية ! .

* * *

---

١ – المقصود بالطبع « الماركسية » وكنا مضطرين لعدم استعمال الكلمـة بسبب ظروف الاضطهاد الفكري السعيدي في العهد الملكي (ا . كبه) .

والكتاب الذي اعربه اليك ، أيها القارىء الكريم هو من نوع الكتب التي نفتقر اليها أشد الافتقار ، انه لا يعالج ناحية الازمة العامة لنظامنا الاجتماعي بمجموعها ، بل يعالج ناحية معينة ضيقة نسبياً من نواحيها ، هي أزمة (الفكر) (الاقتصادي) ، ولكنه – وفقاً للنظرية العلمية في هذا الصدد – يربط هذه الظاهرة المعينة من ظواهر الازمة بمجموع الظواهر الاخرى من جهة ، وبجذور الازمة المادية من جهة أخرى ... أي بهذا التناقض الاساسي الاول في كل الازمات التاريخية العامة ... التناقض بين (قوى الانتاج) التي اطلقتها البرجوازية في ثورتها العلمية (الاحياء والتنوير) والدينية (الاصلاح الديني) والاقتصادية (الثورة التجارية والصناعية والزراعية والمالية) وبين (علائق او شروط الانتاج) التي تتمثل في هذا النظام الرأسمالي القائم على دوافع الربح وعلائق الأجور ونظام التملك الفردي .

ولا أريد في الختام إلا أن أتقدم بثلاث ملاحظات اخيرة :

الاولى انني جمعت المراجع الواردة في اصل الكتاب في فهرس خاص جعلته في آخر التعريب لتسهيل مراجعة القراء .

والثانية ان هذا الكتاب ، وهو قبس من النظرية الاقتصادية العلمية ، يستعمل بالضرورة المفاهيم الاقتصادية العلمية في هذا الصدد ، واذن فأرى من الجائزلي أن أشير على القراء بمراجعة رسالتي السابقة التي نشرتها في الموضوع [١] أن اشكل عليهم منطوق هذه المفاهيم .

والاخيرة هي شكري الذي لا ينقطع لأولئك القراء المجهولين الذين التهموا

---

١ – (المفاهيم الأساسية للاقتصاد العلمي) .

كتبي السابقـــة فأتوا على المطبوع منها في بضعة اسابيع فقط .. وإلى إخواني الكرام الذين اعانوني دائمـــاً في تهيئة كتبي للطبع والاشراف على تصحيحها واصدارها ونشرها بهمة لا تستغرب من نفر يهيىء نفسه للمشاركة في اكبر مهمة عرفها التاريخ .

***

من الوثائق المقدمة
الى المحكمة بناءً على طلبها

١ – بيان اللجنة الوطنية العليا لجبهة الاتحاد الوطني في ٩/٣/١٩٥٧ .

بيان

اللجنة الوطنية العليا

الى الشعب العراقي الكريم !

نظرة في الوضع الدولي العام

يتميز الوضع الدولي العام باحتداد شدة الكفاح على النطاق الدولي بين الدول الاستعمارية من جهة وبين القوى الوطنية والتحررية من جهة أخرى ، وباتخاذ الكفاح المذكور أشكالاً جديدة بعد ان تغير ميزان القوى داخل الجبهة الاستعمارية ، وبينها وبين القوى الوطنية والتحررية تغيراً حاسماً بعد فشل العدوان الجنوني الغادر على الشقيقة مصر وتصدع البناء الاستعماري تصدعاً خطيراً وانكشاف زيف المواثيق والأحلاف الاستعمارية والدور المستنكر الذي قامت به دول ميثاق بغداد (وخاصة تركيا والعراق) في العدوان الاستعماري المذكور .

ومن البديهي ان يحاول الاستعمار الذي يرى في نمو القومية العربية ونشوء الكتلة العربية المتحررة وتبلور الوعي القومي للشعوب العربية ، اكبر خطر على

مصالحه واعظم عائق في احكام طوقه الاستعماري واكبر ثغرة في سلسلة مواثيقه وكتله واحلافه ، من البديهي ان يحاول تجديد اشكاله وتغيير اساليبه ، والقيام بتوزيع جديد لأدوار ابطاله ، ورفع شعارات جديدة تتلاءم والمواقف المستجدة المتغيرة . وبالرغم من عدم تبلور الموقف الاستعماري الجديد وشدة التناقضات التي تنخر في جسمه ، إلا ان الخطوط الاولى لهذا الوضع الجديد بدأت تتضح في محاولات مفضوحة للقضاء على الوضع السياسي الوطني في الشقيقتين مصر وسورية بطريق الضغط الاقتصادي المتواصل والمؤامرات المكشوفة ، وتهديدات الدول المجاورة الضالعة في ركاب الاستعمار ، والاتهامات الرخيصة الكاذبة ، وحملات التهويش والتضليل وسياسة الدس عن طريق الرشوة وشراء الذمم وافساد الضمائر ، ومحاولة تحويل قوى الامن الدولية الى قوات احتلال دائمة . هذا فضلاً عن حماية اسرائيل واسناد سياستها العدوانية وتوسعها الاقليمي والعمل على فرض الصلح معها على العرب ، والتلويح بتدويل بعض الاراضي العربية لاستخدامها كقواعد ضد حركة التحرر القومية ، واندفاع الاستعمار الامريكي للحلول محل الاستعمار البريطاني في الشرق الاوسط والاستعمار الفرنسي في المغرب العربي ، والاستمرار في اسناد ميثاق بغداد ومحاولة جر الدول العربية المتحررة اليه بالضغط والتهديد والاكراه وتكوين اتحاد استعماري جديد في المغرب العربي وخنق القومية العربية بمنع مصادر الحياة والقوة عنها بما في ذلك الموارد الاقتصادية والمالية والاسلحة الدفاعية ، وتدعيم المصالح النفطية في الشرق الاوسط باسم حرية التجارة والملاحة العالمية والنقل ، والتآمر المكشوف على أمن الشعوب وسلامتها ومصالحها باسم نظرية الفراغ السياسي المزعوم وصيانة الأمن والاستقرار في الشرق الاوسط ، واخيراً وليس آخراً تثبيت الاوضاع الفاسدة في الشرق الاوسط ومنع اي تطوير ديمقراطي لها بكل الوسائل التي ينطوي عليها مشروع ايزنهاور الجديد .

ولكن بالرغم من هذه المؤامرات الاستعمارية التي استنفذت جميع اشكالها، من معاهدات غير متكافئة الى احلاف عسكرية استعمارية الى تحالف مع

اسرائيل عدوة العرب ، إلى عدوان مسلح على الشقيقة مصر ، نقول بالرغم من هذه المؤامرات فقد خرجت القومية العربية من هذه المعركة منتصرة قوية نامية ، بعد أن صقلتها التجربة ورصت أركانها المحنة ، إذ ردت العدوان عن مصر وألغت معاهدة قناة السويس لسنة ١٩٥٤ وارغمت الدول الاستعمارية بريطانيا وفرنسا وربيبتهما اسرائيل على الانسحاب ، كما انها فضحت الدولة المزعومة اسرائيل في المجالات الدولية فتبدى حق العرب واضحاً في فلسطين ، وسما مركزهم مشفوعاً بروح جديدة تدفعهم للنضال وتشدهم للاتحاد .

ولكن الاستعمار لن يلقي سلاحه بسهولة لانه ما زال يتشبث بالبقاء في منطقة الشرق الاوسط ولا سيما في العراق تحت ستار حلف بغداد الاستعماري مستعيناً باعوانه واذنابه الذين ربطوا مصالحهم به. ان هذا الوضع الشاذ والمرحلة الخطيرة التي تجتازها الامة العربية في تاريخها فرضا على العراقيين ان يقوموا بواجبهم في الكفاح من اجل التحرر والاستقلال . فاجتمع الوطنيون وتدارسوا الاوضاع الداخلية والخارجية وثبتوا الاهداف التي تعتبر في هذه المرحلة نقطة ابتداء لتحقيق الحرية والاستقلال للشعب العراقي والسير به في موكب الامة العربية التحرري .

المطالب الوطنية الكبرى

ان هذه الاهداف الوطنية الكبرى التي اجمع عليها العاملون في الحركة الوطنية يمكن تلخيصها بما يلي :

١ — تنحية وزارة نوري السعيد وحل المجلس النيابي .

ان هذا المطلب يشكل بالبداهة الخطوة الاولى لأية سياسة وطنية محتملة . فنوري السعيد وهو العميل الاول للاستعمار البريطاني في الشرق الاوسط

والذي يقترن اسمه بكل المواثيق والمعاهدات والصفقات الاستعمارية الكبرى في تاريخ العراق الحديث بل وفي الشرق الاوسط ، شكل وزارته الحالية في صيف عام ١٩٥٤ ليقوم بدوره الاستعماري المرسوم له ، وهو تصفية الحركة الوطنية في العراق ، وتجديد معاهدة ١٩٣٠ بشكل من الاشكال ، وعقد ميثاق بغداد والعمل على جر الدول العربية اليه ، وعقد الصلح مع اسرائيل ، والقضاء على القومية العربية المتحررة ، وتحويل الشرق العربي إلى قلعة استعمارية كبرى . وبالرغم من جميع الوسائل الوحشية والجرائم المنكرة والمجازر الفظيعة التي ارتكبها نوري السعيد ، بالرغم من جميع المراسيم الكيفية والاحكام العرفية والمؤامرات على الدول الشقيقة ، فقد أثبتت الحوادث الاخيرة فشل سياسة نوري السعيد فشلاً تاماً ، فهو وان كان قد حقق بعض أغراض الاستعمار في العراق بتحديد المعاهدة وشق الصف العربي إلا انه فشل فشلاً تاماً في ضرب الحركة القومية العربية ، كما فشل في جر أي بلد عربي إلى حلفه الاستعماري ، فهو لم يستطع اذن تحقيق أهداف الاستعمار في هذه المنطقة الحساسة من العالم .

على ان نوري السعيد ، بعد فشل العدوان الثلاثي على مصر وانكشاف مؤامرته على سورية ، وقبل ذلك على الاردن ، وافتضاح دور ميثاق بغداد للقضاء على حركة التحرر العربية ، وانعزاله انعزالاً تاماً في الحقلين الداخلي والدولي ، سوف لا يتورع عن ارتكاب أفظع الجرائم الجديدة للمحافظة على مصالح الاستعمار في العراق والشرق العربي ، وسوف يوالي مؤامراته وتهديداته ومناوراته في محاولة يائسة للقضاء على استقلال الدول العربية المتحررة والذي ما انفك يخلق لها المتاعب ويثير المشاكل باستمرار ، وسوف لا يتردد في القيام بدوره الجديد في المرحلة الجديدة للاستعمار العالمي بعد تغير ميزان القوى داخل الجبهة الاستعمارية ، بنفس الوحشية والقسوة التي عرف بها في خدمة سادته القدامى .

وما المجلس النيابي الحالي المكون اكثره من الاستغلاليين والانتهاريين

والامعات ، والذي عين اعضاؤه بأفظع وسائل التزوير والتلفيق، إلا اداة طيعة لتنفيذ المشاريع الاستعمارية يسخره نوري السعيد كيفما اراد في خدمة المستعمرين المغتصبين على حساب الشعب العراقي ومبدأ حق تمثيله. فالمجلس النيابي الحالي هو ابعد ما يكون اذن عن كونه جهازاً تشريعياً مستقلاً محترماً .

لهذه الأسباب جميعاً اصبحت تنحية وزارة نوري السعيد وحل مجلسه النيابي المطلب الاول من مطالب الحركة الوطنية .

٢ – الخروج من حلف بغداد وتوحيد سياسة العراق
مع سياسة البلاد العربية المتحررة .

ان الصراع بين القوى الاستعمارية وسياسة الكتل والاحلاف الاجنبية من جهة ، وبين القوى الوطنية ومبادىء مؤتمر باندونغ من جهة اخرى ، انعكس في الشرق العربي في صراع عنيف متواصل مستمر اتخذ أشكالاً والواناً شتى ، بين الشعوب العربية في نزعتها الى التحرر والاستقلال ، وبين بعض الحكومات العربية الرجعية الضالعة في ركاب الاستعمار والحريصة على تثبيت المصالح غير المشروعة للفئات الحاكمة والمرتبطة بمصالح الاستعمار . ولعل اكبر حادث سياسي في تاريخ الأمة العربية الحديث ، هو ظهور حكومات عربية استطاعت لأول مرة في تاريخنا المعاصر ان تفلت من طوق الاستعمار وتتبع سياسة عربية مستقلة تخدم مصالح شعوبها وتسهم في التيار المتجه ، بالقوة ، نحو استقلال جميع الأمم وتحرر الانسان من اشباح الاستغلال والاستعباد والاستعمار . وقد كان لهذا الحادث السياسي الخطير وقع الصاعقة على الاستعمار العالمي ، فأسرع لعقد ميثاق بغداد ، وركز كل جهوده لجر الدول العربية الأخرى لهذا الحلف . ولقد قامت دول الميثاق المذكورة لتحقيق مهمتها العدوانيـــة بكل الكبائر . وآثار هذه السياسة الاجرامية ماثلة لدينا في العراق، في حل الأحزاب السياسية، وتعطيل الصحافة الوطنية ، وخنق الحركة الفكرية ، والأزمة الاقتصاديـــة

الآخذة بخناق اكثرية ابناء الشعب العراقي ، وفي هذه السجون والمعتقلات الملأى بالوطنيين وتلك الكليات والمعاهد الغاصة بالارصاد والجواسيس وخنق الشعب العراقي بالجاسوسية وتبذير موارد الدولة عليها لخدمة الدول الاستعمارية ، وفي الثكنات والقلاع المحولة لوسائل عقاب وتعذيب للشباب ، وفي مجازر الحي والنجف والموصل وبغداد وغيرها ، وفي اعدام الوطنيين وفصل الأساتذة والطلاب والموظفين ، ونفي السياسيين ونزع الجنسية العراقية عنهم ، وفي هذه الاوضاع القائمة على الاستغلال والرشوة والفساد وعلى السلب والنهب ، والتبذير والتبديد، والمحسوبية والمنسوبية والعنف والاكراه، واخيراً وليس آخراً في هذه المعاهدة الجديدة التي هربت تهريباً تحت ستار حلف بغداد العدواني ، لتجديد معاهدة ١٩٣٠ لتمكين نفوذ الاستعمار ومصالحه في العراق . على ان الاستعمار ، بالرغم من فشل ميثاق بغداد في تأدية مهمته الأساسية ، وخاصة بعد انكشاف دوره المفضوح في العدوان الثلاثي على مصر، لا يزال يفكر بتغذية هذا الميثاق بدم جديد والعمل على إسناده بوسائل جديدة ترد له بعض الحياة .

لذلك فان خروج العراق من هذا الميثاق ، الذي كان وسيلة لتجديد معاهدة ١٩٣٠ الجائرة عندما اوشكت على الانتهاء والذي كان وسيلة لتمكين الاستعمار البريطاني في الشرق الأوسط وجعل العراق قاعدة لضرب الحركات الوطنية فيه، والذي فرق كلمة العرب وهدم التعاون العربي الذي كنا نأمل ان يصل الى درجة الاتحاد ، والذي شل الجامعة العربية وربط مصير العراق بالدول الاستعمارية ومهد للنفوذ التركي البغيض في العراق كخطوة اولى لنفوذ اوسع واكبر، نقول ان خروج العراق من هذا الميثاق هو الشرط الاول والأساسي لكسب العراق استقلاله السياسي ، وانفكاكه من النير الاستعماري ، وخروجه من عزلته المصطنعة ، والالتحاق بقافلة الدول العربية المتحررة ، ومساهمته في تحرير الشعوب العربية ، وعمله كقوة ايجابية من القوى العاملة على وحدة الأمة العربية.

٣ – مقاومة التدخل الاستعماري بشتى اشكاله ومصادره
وانتهاج سياسة عربية مستقلة اساسها الحياد الايجابي

ان هذا المطلب الأساسي المتعلق بموقف العراق من السياسة الدولية ، هو امتداد ضروري وطبيعي للمطلب السابق الذي يتعلق بموقفه من السياسة القومية. وقد سبق ان ألمعنا في اول هذه الكلمة ، الى ان الاستعمار يتخذ بالضرورة أشكالاً مختلفة وألواناً شتى حسب تطور ميزان القوى الدولية . اننا نشجب ميثاق بغداد لأنه مظهر جوهري من مظاهر الاستعمار . ولكن الاستعمار اتخذ وسيتخذ حتماً مظاهر جديدة أخرى، اقتصادية وعسكرية وسياسية وفكرية، وواجب الحركة الوطنية ان تتابع حركة تطورا لأساليب الاستعمارية بكل يقظة وحذر ، وان تكشف عن جوهرها وخطرها ، وان تطور هي الأخرى أساليب عملها وكفاحها حسب تطور الظروف، لمقاومة الاستعمار بسائر ألوانه وأشكاله، وادراك جوهره الحقيقي وراء شعاراته المضللة واعتباره وحدة عالمية عدوانية ، رغم الخلافات المحتدمة بين اجزائه ، واتباع سياسة عربية تحررية مستقلة اساسها الحياد الايجابي بتجنيب البلاد من الانغمار في تيار الحرب الباردة بين المعسكرات الدولية وانتهاج سياسة مستقلة في الحقل الدولي مستوحاة من مصالح الأمة العربية ، بعيدة عن مؤامرات الاستعمار واغراءاته وتهديداته ، حذرة من كتله ومواثيقه ، مدركة لزيف مساعداته ونقاطه وخبرائه ، مستندة لمصالح الشعوب العربية التي لا تطمح لغير الاستقلال والحرية والرفاه والسلم والازدهار المادي والأدبي في جو عالمي هادىء خال من التوتر والعدوان .

٤ – اطلاق الحريات الديمقراطية الدستورية

ان مبدأ سيادة الشعب مبدأ انتزعته الشعوب منذ قرون، وسلكت لتحقيقه فعلا حقوقاً كثيرة ، منها حق تمثيل الشعب لنفسه عن طريق الانتخاب الحر

المباشر والعمل لهذا الغرض في جو تكتنفه الحريات وتعمه الديمقراطية المبنية على أساس حرية التنظيم الحزبي وحرية التعبير والرأي والضمير وعلى أساس المسؤولية الوزارية . في مثل هذه الأجواء الديمقراطية فقط يمكن ان تتيح الشعوب لنفسها محيطاً تنمو فيه القابليات وتتضاعف الثروات ويخطو المجتمع إلى الأمام في مدارج الرقي والمدنية . فالحريات الديمقراطية هي الأطار العام الذي لا يمكن للحياة العامة ان توجد وتتحرك وتنمو وتتطور وتتفاعل وتتوالد بدونه . فالمراسيم الكيفية اللادستورية واسقاط الجنسية عن احرار العراق والمطالبين بالحق والكرامة والاستقلال والغاء الأحزاب وتعطيل الصحف وتزييف الانتخابات ودكتاتورية الفرد وكم افواه الناس وخنق الحريات ، كلها وسائل سلكتها وزارة نوري السعيد لتعيد للعراق عهود الطغيان والعبودية ،انها سموم تميت الديمقراطية وتمتهن الكرامة وتقضي على القومية . لذلك فالقضاء على هذا الفساد السياسي واعادة الحكم الديمقراطي باطلاق حرياته الدستورية هما الشرط الأول لبناء حياة سياسية صحيحة .

ان الحريات الديمقراطية تؤلف وحدة لايمكن ان تتجزأ ، فيجب ان تشمل حرية الاجتماع وتأليف الأحزاب والتنظيم النقابي وحرية الانتخاب والحرية الفكرية بسائر ألوانها والحريات الشخصية والمدنية .. الخ .. كما انه يجب ان تكون عامة شاملة يتمتع بها جميع المواطنين دون تمييز . ان ضمان هذه الحريات الدستورية والغاء ما يتعارض معها من مراسيم وتشريعات شاذة مطلب وطني أساسي لا غنى للشعب العراقي عنه .

٥ ــ الغاء الادارة العرفية واطلاق سراح السجناء والمعتقلين والموقوفين السياسيين وإعادة المدرسين والموظفين والمستخدمين والطلاب المفصولين لأسباب سياسية .

ان هذا المطلب الأخير وان كان نتيجة حتمية يمكن ان تدخل في نطاق

المطلب السابق ، إلا ان طبيعته الآتية المستعجلة ، وكثرة عدد ضحايا الارهاب السعيدي ، والتعذيب والارهاب الذي لا يزال يلاقيه الألوف من ضحايا الحركة الوطنية مع عائلاتهم وذويهم يجعل المطالبة بتحقيق هـــذا المطلب مظهراً من مظاهر العمل على ازالة المظالم التي قامت بها وزارة نوري السعيد ضد الوطنيين .

إننا ندعو جميع افراد الشعب العراقي الكريم ، وجميع العاملين في الحركة الوطنية الى وحدة التكتل والالتفاف حول مطالب الامة الكبرى ، ندعوهم الى نبذ الخلافات والانشقاقات بمختلف أشكالها ورص صفوف الحركة الوطنيـــة والكفاح مشتركين من أجل تنحية نوري السعيد وحل المجلس النيابي والخروج من حلف بغـــداد وتوحيد سياسة العراق الخارجية مع سياسة البلاد العربية المتحررة ومقاومة التدخل الاستعماري بشتى اشكاله ومصادره وسلوك سياسة عربية أساسها الحياد الايجابي واطلاق الحريات الديمقراطية الدستوريـة والغـاء الادارة العرفية واطلاق سراح السجناء والمعتقلين والموقوفين السياسيين وإعادة المفصولين بسبب نشاطهم الوطني .

والنصر لا محالة للشعب ...

بغداد في ٩ آذار ١٩٥٧

اللجنة الوطنية العليا

فهرست

طبع في

دار غندور
للطباعة والنشر والتوزيع

٢٥٠٠/٢٠٤

هذا الكتاب

يتضمن هذا الكتاب محاكمة الاستاذ ابراهيم كبّه ودفاعه عن التهم الموجهة اليه امام المحكمة العسكرية . وكشخص سياسي ذو اتجاه محدد لا يحصر دفاعه في الناحية القانونية بل يحوّل دفاعه الى بحث سياسي يناقش فيه عدداً من النظريات والآراء .

« الناشر »

دار الطليعة للطباعة والنشر
بيروت

السعر : ٤٥٠ ق. ل.
٥٧٥ ق.س.